وزارة التعليـــم الـعالـــي والبحث العلمي

جـــامـــعة الـجـزائـــر

كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية

قسم علـم الاجتمــاع

تخصص علم الاجتماع الحضري

رســالـة مـاجـسـتــيـر

الـموضوع

التـكثيف الداخلـي للمسكن الجديـد و علاقتـه بزواج الأبنـاء.

دراسة وصـفية لكيفية التعديل إطار ا ب للمسكن ا ديد حي ء النعجة.

إعداد الطالبة

سهام بن عاشور

تحت إشراف الأستاذ

العربي إشبوان

السنــة الجـامعيــة

2001 —— 2002

شكر

أتوجه بالشكر الخالص إلى كل من ساعدني على إنجاز هذه الرسالة و أخص بالذكر الوالداي الكريمين و بالأخص أمي الطيبة الحنون ، كما أخص بالذكر الأستاذ المشرف العربي إشبودان الذي رافقني طيلة إنجاز هذا العمل ،كما أتوجه بالشكر الخالص إلى الأستاذ/ صفار مداني زيتون/ الذي لم يبخل علي بالمعلومات المفيدة في غياب الأستاذ المشرف .

شكرا خالصا إلى الأستاذ / محسن بن عاشور لدعمه المادي و المعنوي .

شكرا خالصا إلى أخي / كريم الذي ساعدني في توزيع الاستمارات .

إهـــــداء

أهـــــــــــــدي هـــــذا العمـــــل المـــتـــواضع

إلى نفسي.

و إلــــى كـــل الـــــذيــــــن أحـــبهـــــــم

و يحبــونــني بـــصدق و إخـلاص .

و إلى أمي

الفـــهـــرس

المقدمة :

إن الغاية الأساسية من استغلال وتخطيط المدن هي تحسين وتحويل ظروف البيئة الطبيعية لصالح الإنسان باختيار الموقع الذي تبني عليه المناطق العمرانية والاقتصادية والخدمات والمنافع الاجتماعية لسكانها مع الأخذ بعين الاعتبار أن طبيعة المدينة وموقعها يتدخل في نوع التخطيط والتدخل الحضري عليها يتم حسب الوظيفة مع مراعاة الشروط الهندسية وطبيعة الأرض و خصوصية الأسرة وكثافة أفرادها وعددهم بالنسبة لوحدة المساحة والسكن والحجرة الواحد.

كل هذه المشاكل كانت منطلق لبعض الدراسات الخاصة بالمسكن والسكان والأسرة وعلاقتها بالمسكن وقد تطورت هذه الدراسات ليس فقط عند الجغرافيين ، ولكن أيضا عند علماء الاقتصاد والاجتماع والمهندسين والمخططين... وقد فتحت الدراسات الوصفية المجال لدراسة المسكن والمجال السكني ومشاكله ، فحلت محلها محاولات قائمة على التحليل الوصفي لمظاهر النمو السكاني والحضري ،حتى صارت المسكن موضوعا للأبحاث المتعددة في تخصصاتها .

فالإنسان بحاجة إلى مسكن يأويه ويحميه من جميع الظروف سواء طبيعية أو غير طبيعية شرط أن لا يجد السكان مضايقات ناتجة مثلا عن ضيق المساحة المخصصة للسكن وعدم وجود الخدمات الضرورية و المرافق العام، فحاجة السكان إلى تحسين هذه الظروف ضرورية كي لا يحدث ازدحام داخل هذه المساكن مما يؤدي بساكنيه إلى إعادة تقسيم الحياة داخلها.

أتبعنا في رسالتنا مرحلتين : مرحلة البحث النظري، مرحلة البحث الميداني:

أولا: مرحلة البحث النظري: من خلالها تم وضع إطار نظري أو مقاربة نظرية للموضوع عن طريق الإطلاع في كتب الأسرة و المسكن و الزواج بوضع علاقة بين مختلف هذه المواضيع و محاولة إبراز تأثيرا أحدها على الأخر , وشملت هذه المرحلة قراءة لعدة كتب و بحوث جامعية متنوعة ,و قد شمل البحث النظري على ثلاثة فصول يكمل كل فصل الفصل الآخر ، لأننا بحثنا عن العلاقة بين المتغيرات.

الفصل الأول: أبرزنا من خلاله الأسرة و الأسرة الجزائرية من خلال توضيح التغيرات الطارئة على الأسرة الجزائرية.

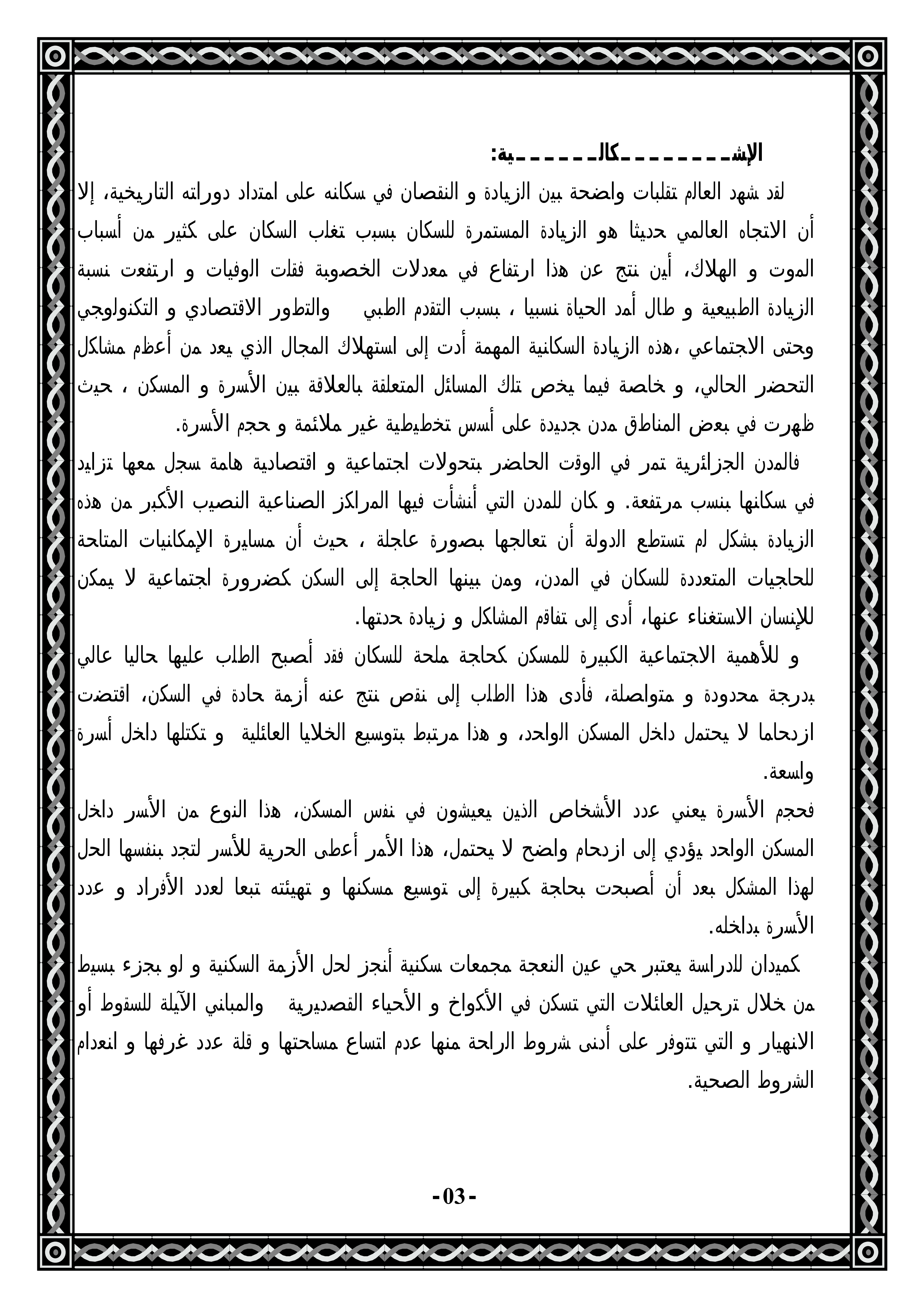
الفصل الثاني: عالجنا فيه مسألة الزواج، كيف كان يتم في السابق و كيف أصبحت تتم مراسيمه، و عمليات الاختيار للزواج.

الفصل الثالث. تحدثنا فيه عن التحضر و أزمة السكن في المجتمع الجزائري، ثم ربطنا العلاقة بين الأسرة و الزواج، حيث أنه لن تتكون أسرة دون زواج، و بينا العلاقة بين الأسرة و المسكن، و مدى ضرورة المسكن كحاجة في حياة الإنسان.

أما الجانب الميداني فقد خصصناه للنتائج الميدانية مع مراعاة الربط بين المسكن و تعديله من طرف السكان و عملية الزواج أي أن عملية تعديل المسكن و تغيير وظائف أجزاءه له علاقة مباشرة بعملية زواج الأبناء.

البـــــــاب الأول
الجـانـب النظـــــري

الخطوات المنهجية المتبعة في البحث



الإشـــــــــكالـــــــية:

لقد شهد العالم تقلبات واضحة بين الزيادة و النقصان في سكانه على امتداد دوراته التاريخية، إلا أن الاتجاه العالمي حديثا هو الزيادة المستمرة للسكان بسبب تغلب السكان على كثير من أسباب الموت و الهلاك، أين نتج عن هذا ارتفاع في معدلات الخصوبة فقلت الوفيات و ارتفعت نسبة الزيادة الطبيعية و طال أمد الحياة نسبيا ، بسبب التقدم الطبي والتطور الاقتصادي و التكنولوجي وحتى الاجتماعي ،هذه الزيادة السكانية المهمة أدت إلى استهلاك المجال الذي يعد من أعظم مشاكل التحضر الحالي، و خاصة فيما يخص تلك المسائل المتعلقة بالعلاقة بين الأسرة و المسكن ، حيث ظهرت في بعض المناطق مدن جديدة على أسس تخطيطية غير ملائمة و حجم الأسرة.

فالمدن الجزائرية تمر في الوقت الحاضر بتحولات اجتماعية و اقتصادية هامة سجل معها تزايد في سكانها بنسب مرتفعة. و كان للمدن التي أنشأت فيها المراكز الصناعية النصيب الأكبر من هذه الزيادة بشكل لم تستطع الدولة أن تعالجها بصورة عاجلة ، حيث أن مسايرة الإمكانيات المتاحة للحاجيات المتعددة للسكان في المدن، ومن بينها الحاجة إلى السكن كضرورة اجتماعية لا يمكن للإنسان الاستغناء عنها، أدى إلى تفاقم المشاكل و زيادة حدتها.

و للأهمية الاجتماعية الكبيرة للمسكن كحاجة ملحة للسكان فقد أصبح الطلب عليها حاليا عالي بدرجة محدودة و متواصلة، فأدى هذا الطلب إلى نقص نتج عنه أزمة حادة في السكن، اقتضت ازدحاما لا يحتمل داخل المسكن الواحد، و هذا مرتبط بتوسيع الخلايا العائلية و تكتلها داخل أسرة واسعة.

فحجم الأسرة يعني عدد الأشخاص الذين يعيشون في نفس المسكن، هذا النوع من الأسر داخل المسكن الواحد يؤدي إلى ازدحام واضح لا يحتمل، هذا الأمر أعطى الحرية للأسر لتجد بنفسها الحل لهذا المشكل بعد أن أصبحت بحاجة كبيرة إلى توسيع مسكنها و تهيئته تبعا لعدد الأفراد و عدد الأسرة بداخله.

كميدان للدراسة يعتبر حي عين النعجة مجمعات سكنية أنجز لحل الأزمة السكنية و لو بجزء بسيط من خلال ترحيل العائلات التي تسكن في الأكواخ و الأحياء القصديرية والمباني الآيلة للسقوط أو الانهيار و التي تتوفر على أدنى شروط الراحة منها عدم اتساع مساحتها و قلة عدد غرفها و انعدام الشروط الصحية.

فعامل الديناميكية في حجم و بنية الأسرة سبب هام في إحداث التغيرات أو التحويل عن طريق التدخل على شكل المسكن بتحويل وظائفه، بسبب دخول عنصر جديد داخل ذلك المسكن من خلال عملية الزواج، فغرف مساكن حي عين النعجة تبلغ في بعض الأحيان غرفتين زائد صالون وحمام ومطبخ، و قليلا ما يوجد مساكن ذات الأربع غرف،و مقابل هذا أنه يشغل هذه المساكن حسب طبيعة الأسرة الجزائرية أكثر من سبعة أفراد إذا كانت الأسرة تتكون من الأب و الأم و الأبناء من جهة، و من جهة أخرى تتكون من أسرتين أو ثلاث أسر ابتداء من الأب و الأم و الابن الأول متزوج وله أبناء ،ثم الابن الثاني متزوج و له أبناء.

هذا ما يدل على أن درجة إشغال المسكن الواحد عالية والذي يعكس الواقع السكني الصحيح لحجـم الأسرة الذي يؤدي في النهاية إلى ازدحام الغرف مما يدل على حاجة السكان إلى غرف أخرى تقلل من شدة التزاحم داخل المسكن الواحد و حتى داخل الغرفة الواحدة، مما اضطر سكان حـي عـين النعجة في التدخل لتغيير وظائف و ملامح مسكنهم و أجزاءه كتغيير وظيفة المطبخ و تحويله إلـى غرفة للنوم ، و تغيير وظيفة الحمام و تحويلها إلى مطبخ، و تغيير وظيفة الشرفة و تحويلها إلى حمام.

وراء هذا التعديل و التغيير خلفيات جوهرية جعلتنا نبحث لنوضح الكيفية و الأسـباب التـي أدت بسكان حي عين النعجة إلى التغير و التكثيف الداخلي للمسكن الجديد بعد عملية ترحيلهم مـن حـي قديم لا تتوفر فيه أدنى الشروط الضرورية للمعيشة إلى مسكن جديد فيه كل تلك الشروط، تتمثل هذه الخلفيات و الأسباب في تفكير الأم بتزويج أحد أبنائها فإنها تضطر حتما للبحث عن حل واحد و هو التصرف في تغيير وظائف المسكن عندما لا تكون هناك إمكانيات البحث عن مسكن آخر، فإلى أي مدى تؤدي هذه الخلفية أو هدا السبب و المتمثل في عملية الزواج إلى تدخل الأسرة في تغيير الإطار المبني للمسكن في هذا الحي الجديد ؟ و ما علاقة زواج الأبناء بتغيير و تعديل الإطـار المبنـي للمسكن؟

وهل لتدخل الأم في عملية زواج أبناءها علاقة بتغيير وظائف أجزاء المسكن؟

الـفـ ـرضيـ ـات

1. عدم تكيف السكان في السكن الجديد راجع للكثافة السكانية في المسكن الواحد، ممأأدى إلـى عملية اكتظاظ في المسكن .
2. لا تلعب عملية اختيار الابن لزوجته بنفسه دور في عملية تعديل وتغيير وظائف أجزاء المسكن.
3. زواج الأبناء سواء كان عامل اختيار الزوجات من طرف الأم أو من طرف الابن نفسه له علاقة مباشرة في عملية التعديل و التحويل في وظائف المسكن.

للتـ ـ ـوضيـ ـ ـح

- **الفرضية الأولى**: لها علاقة بعامل التكيف: أي هل استطاع أفراد العينة التكيف مع السكن الجديد بنسبة كبيرة ؟ (توسيع المساحة)، مقارنة بحجم أفراد الأسرة الكبير.
- **الفرضية الثانية:**لها علاقة بعامل الاختيار: هل اختيار زوجات للأبناء من طرف الأم له علاقة مباشرة في عملية تعديل و تحويل وظائف أجزاء المسكن لتسكن الزوجة مع أهل الزوج وتقبل من طرف الأهل؟
- **الفرضية الثالثة :**لها علاقة بعامل الزواج: سواء كان الاختيار (اختيار الزوجات للأبناء) من طرف الأم أو من طرف الابن نفسه فإن التعديل و التحويل في وظائف المسكن يحصل حتما، المهم أن يتزوج الأبناء عندما يصلون سن الزواج المناسب؟

تحديـد المفـ ـ ـ ـ ـ ـاهيـ ـم:

I. المسكن: يعرفه محمد السويدي:<< يعتبر المسكن بالنسبة للفرد و العائلة حاجة ضرورية مثل الملبس و المأكل و التربية و الصحة ، بالإضافة إلى أنه مأوى يلجأ إليه الفرد ليجد الدفء و العاطفة، و تتيح له القدرة على التعبير عن شخصيته وميوله بإيجاد أشياء وتشكيلها داخل البيت، ثم ترتيبها وفق أسلوب خاص.(1)

و يعرفه محمود حسن:<<إن المسكن هو الملجأ الطبيعي الذي ينبغي على الأسرة أن تكيف حياتها فيها، لذلك يجب أن يتلاءم البناء الفيزيقي مع حياة الأسرة و حاجاتها.(2)

السكن الاجتماعي: هو عبارة عن مجمعات سكنية كبيرة تمتاز بالتشابه في مواد بناءها، و في طرازها المعماري، ولا تظهر بين هذه المجمعات السكنية سوى خلافات بسيطة جدا، وهي تتركز في الضواحي خاصة(3)

فهو ممول ومبرمج و معطى من طرف الدولة،كما أنه نظريا موجه للفئات الاجتماعية المحرومة. ففي كل الأنظمة الاجتماعية السكن الاجتماعي معرف بنوع المستفيدين الذين لهم الحق في ذلك بالأخذ بعين الاعتبار عائد اتهم طبيعة تمويله و لزوما بالخصائص التقنية و الاقتصادية الذي تفرقه عن المسكن ذي المبادرة الشخصية، لكن حسب التعريف المنصوص عليه في القانون العام، أن السكن الاجتماعي مخصص لفئة من الأفراد دخلهم لا يمكنهم من شراء سكن حر، و لا التحصل عليه بالملكية (4)

و يعرف أيضا: نسمي المسكن مكان مغلق و مغطي، و مسكون من طرف فرد أو عـ دة أفـ راد، أو غير مسكون لكنه مهيأ للسكن.

بصفة عامة المسكن هو مجموعة من الغرف (أو غرفة واحدة) مهيأ للسكن، يمكننـ ا دخولـ ه بدون أن نكون مجبرين على اختيار مسكن آخر (5).

---

1)محمد السويدي، محاضرات في الثقافة و المجتمع، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1985، ص 23، 24.

2) محمود حسن، الأسرة و مشكلاتها.

3)محمد الهادي العروق، عملية التحضر في الجزائر، رسالة ماجيستراه جامعة قسنطينة،1988،ص 53.

4) Conseil National Economique et Social (C.N.E.S), Commission popular et besain Sociaux, Etude preliminaire au rapport sur le logement Social, Alger, mars, 1995, p 12.

(5)Collection Statistique N°81, Recensement général de la population de l'habitation,1998,O N S .

(1) **التعريف الإجرائي للمسكن**: هو حق طبيعي لكل إنسان، و المسكن عبارة عن سقف و جداران يلجأ إليه الإنسان قصد طلب لحماية من كل الظواهر الطبيعية منه والطبيعية. كما يعتبر المسكن المكان الذي يسير فيه الإنسان حياته كله ليضمن الاستمرار والاستقرار و الأمن الراحة.

(2) التكثيف الداخلي للمسكن: (تعريف إجرائي): و يعني ارتفاع عدد أفراد الأسرة في مسكن ضيق لا يكفي العدد الكلي للأفراد، أي أن المساكن و مساحتها غير موفقة ولا ملائمة مع حجم الأسرة، ويعبر عنه في علم الاجتماع الحضري بمعدل إشغال المسكن T O L، ومعدل إشغال الغرفة T O P هذا الأمر أدى إلى ازدحام أو احتقان شديد داخل المسكن الواحد بسبب كبر حجم الأسرة و قلة عدد غرف المسكن، فحدث عدم توازن بين غرف المسكن و عدد أفراد الأسرة، هذا الأمر أدى إلى إعادة هيكلة المسكن و تحويل أجزائه و تعديلها تعديلا يتلاءم مع حجم الأسرة.

(4)الأسرة : تعد الأسرة الخلية الأساسية للمجتمع بإجماع علماء و مفكري علم الاجتماع رغم اختلاف و تنوع تعاريفها بحسب المكان و الزمان والنظم و الأعراف.

عرفها برجس و لول على أنها جماعة من الأفراد تربطهم روابط قوية ناتجة من صلات الزواج والدم و التنبي، و هذه الجماعة تعيش في مكان واحد و تربط أعضائها: الأب ، الأم ، البنت....علاقات اجتماعية متماسكة، أساسها المصالح المشتركة.

و يعرفها كنجز دينفر أنها:<<جماعة من الأفراد تربطها روابط دموية و علاقات اجتماعيـة قويـة (1).

و يعرفها كريسسن على أنها عبارة عن << مجمعة من المكانات و الأدوار المكتسبة عن طريق الزواج و الولادة(2).

كما تعرف الأسرة على أنها مجموعة من الأشخاص يعيشون مع بعضهم البعض تحت سقف واحد أو في مسكن واحد، تحت مسؤولية مسؤول العائلة، يحضرون ويأخذون معا الطعام جميعا، هؤلاء الأشخاص مرتبطون فيما بينهم برابطة الدم، و الزواج أو المصاهرة.(3)

التعريف الإجرائي للأسرة: وعليه فإن الأسرة هي جماعة اجتماعية تتكون من فرد أو مجموعة الأفراد يتم تأسيسها عن طريق عملية الزواج، فتحدد لكل من الزوج و الزوجة بعد عملية الزواج حقوق و واجبات، و تجمع بين أفرادها علاقات دموية و قرابية و زواجية.

---

1)_ديكن ميتشل، المعجم النقدي لعلم الاجتماع، ترجمة إحسان محمد الحسن دار الطليعة، بيروت،1981،ص 97.

2)_ عبد الباسط محمد حسن، علم الاجتماع الصناعي، مكتبة الأنجلو المصرية 197،ص 51.

(3)Collection statistique N°81, O P. C I T

(4)_ **الزواج:** هو من أهم النظم الاجتماعية، و من أخطرها شأنا على حياة الإنسان و المجتمع(1).

الزواج هو نظام اجتماعي يتصف بقدر من الاستمرار و الامتثال للمعايير الاجتماعية ،

و هو الوسيلة التي يعمد إليها المجتمع لتنظيم المسائل الجنسية و تحديد مسؤولية التزاوج الجنسي عند البالغين (2).

كما يعرف على أنه<< مؤسسة اجتماعية، أو مركب المعايير الاجتماعية ، يحدد العلاقة بين الرجل و المرأة و يفرض عليها سنفا من الالتزامات و الحقوق المتبادلة الضرورية لاستمرار حياة الأسرة وضمان أداء وظائفها (3).

التعريف الإجرائي للزواج: هو نظام اجتماعي يقوم بتنظيم العلاقات الاجتماعية و الجنسية بين الرجل و المرأة، و يحدد العلاقة بينهما في إطار قانوني وشرعي، كما يفرض عليهما مجموعة من الالتزامات المتبادلة بين الجل و المرأة.

---

1)-سناء الخولي، الزواج و العلاقات الأسرية، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت، بدون سنة، ص 56.

2)_ سكريس عادل أحمد، الزواج و تطور المجتمع، دار الكاتب العربي للطباعة و النشر ،القاهرة، بدون سنة، ص 13

3)_ محمد عاطف غيث،قاموس علم الاجتماع، الهيئة المصرية العامة للكتاب،1979،ص 279.

الفصل الثاني

الأسرة الجزائرية

الفهرس :

مـــقـــدمـــــة:

تشمل كلمة أسرة حلقة واسعة من الملامح المميزة و الصفات و لفهم الأسرة بصفة متكاملة لا بـد أن نلجأ إلى دراسة علم المورثات و علم الأجنة و التشريح و علم وظـائف الأعـضاء، و كـذاك القانون و الاقتصاد و السياسة، ذلك أن كلا من هذه العلوم تلقي ضوءا على طبيعة الأسرة وطابعهـا المميز، و لكن دراسة الأسرة لا يمكن عمليا أن يهتم بعمق كاهتمـام المختـصين بانعكـاس هـذه الدراسات المتداخلة على البحث الأسري، ولهذا يركز على الأسرة باعتبارها نظاما اجتماعيـا، و لا ينسى في نفس الوقت تأثير الجوانب البيولوجية
و الاجتماعية العامة فيه.

الأسرة إذن موجودة عبر التاريخ ، و لكن في أشكال مختلفة، و هي أيضا ضرورية علمية لأنها تقو بإنجاز عدد من الوظائف الأساسية للمحافظة على استمرار الحياة الاجتماعية،و قـد اتفـق علمـاء الاجتماع على عالمية هذه الوظائف، كما أكدوا على أهمية عامل آخر و هو أن كل مجتمع ‘نـساني ينظم نفسه ويضبط بطريقة، نظامية العلاقات بين الجنسين من خلال تنظيم الزواج بهدف الإنجـاب حتى أن المجتمعات التي تسمي بدائية تحدد العلاقات بين الجنسين.

ويرى دارسوا علم الاجتماع أن الآسرة أحد مقومات الوجود الاجتماعي في المجتمع الإنساني، و هي لذاك تعتبر نظاما عالميا.

__**مفهوم الأسرة:**هي البيئة الاجتماعية الأولى التي يبدأ فيها الطفل بتكوين ذاته و التعريف على نفسه عن طريق عملية الأخذ و العطاء و التعامل بينه و بين أعضاءها(1).

_ الأسرة في طبيعتها اتحاد تلقائي تؤدي إليه الاستعدادات و القدرات الكامنة في الطبيعة البشرية النازعة إلى الاجتماع. وهي بأوضاعها و مراسيمها عبارة عن مؤسسة اجتماعية تنبعث عن ظروف الحياة الطبيعية التلقائية للنظم و الأوضاع الاجتماعية، و ضرورة حتمية لبقاء الجنس البشري، و دوام الوجود الاجتماعي.

فقد أودعت الطبيعة في الإنسان هذه الضرورة بصفة فطرية، و يتحقق ذلك بفضل اجتماع كائنين لا غنى لأحدهما عن الأخر و هما الرجل و المرأة، والاتحاد الدائم المستقر بين هذين الكائنين بصورة يقرها المجتمع هو الأسرة و يرى بعض العلماء أ، الحصول على ثمرات لهذا الاتحاد شرط ضروري لاستكمال الأسرة مقوماتها الذاتية، غير أن هذا الاعتبار خاطئ، إذ نلاحظ عددا كبيرا من الأسر عقيم و لا تقلل هذه الظاهرة من شأنها(2)

تعريف العائلة : إن العائلة هي إنتاج اجتماعي يعكس صورة المجتمع الذي توجد فيه و تتطور فيه، ففي مجتمع سكوني تبقى البنية العائلية مطابقة له، وفي مجتمع تطوري أو ثوري فإن العائلة تتحول حسب إيقاع و ظروف التطور(3).

_لبيب النجيجي مد، الأسس الاجتماعية للتربية،(دار النهضة العربية، ب وت)، 1981، ص 82.

2_عفاف عبد العليم إبراهيم ناصر،التنمية الثقافية و التعبير النظامي للأسرة، (دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية)، 1995،ص 42.

3_مصطفى بوتفنوشنت، العائلة ا زائرية: التطور و ا صائص ا ديثة،(ديوان ا طبوعات ا امعية، ا زائر) 1984، ص 14.

- **معنى كلمة عائلة (manage)**: هذا المصطلح مأخوذ من المعنى الكلاسيكي الـذي أخـذ مـن البحوث الديمقراطية و الإحصائية و يعني شخص أو مجموعة أشخاص يعيشون في نفس المسكن و المعية هي العنصر الأساسي بالنسبة لهم، الشخص الذي يعيش وحده في مسكن يشكل عائلة، في نفس الوقت عائلة تتكون من طفل أو عدة أطفال، أو من جيل أو من عدة أجيال يسكنون فـي نفس المسكن(1)

وظائف الأسرة: تقوم الأسرة بإنجاز عدد من الوظائف الأساسية للمحافظة على اسـتمرار الحيـاة الاجتماعية وقد اتفق علماء الاجتماع على عالمية هذه الوظائف، كما أكدوا على أهمية عامل آخر هو أن كل مجتمع إنساني ينظم و يضبط بطريقة نظامية العلاقات بين الجنسين من خلال تنظيم الزواج بهدف الإنجاب، حتى أن المجتمعات التي تسمى بدائية تحدد العلاقات بين الجنسين(2).

لقد وجه النقد الآن للأسر الحضرية المعاصرة لفقدها الكثير من وظائفها التقليدية التي كانت تقوم بها في الماضي. و بتتبع التاريخ المكتوب نجد أن الأسرة في العصور الـسابقة كانـت هـي النظـام الاجتماعي الرئيسي، و قد صاحب هذه التغيرات التي تعرضت لهل المجتمعات مثل زيادة التخصص و تعقد المجتمع الحديث و تغيرات في الوظائف التي كانت الأسرة تقوم بها من قبل، الأمر الذي أدى إلى انتقال عدد كبير منها إلى مؤسسات أو تنظيمات خارج نطاق الأسرة.

أهـم هـذه الوظـائـف:

1)_**الوظيفة الاقتـصادية** : حيث كانت الأسرة في الماضي وحدة اقتصادية مكتفية ذاتيا، لأنها تقـوم باستهلاك ما تنتجه، و بالتالي لم تكن هناك حاجة للبنوك أو المصانع أو المتاجر,

2)_**وظيفة منح المكانة:** كان أعضاء الأسرة يستمدون مكانتهم الاجتماعية من مكانة أسـرهم فـي الوقت الذي كان اسم الأسرة يحظى بأهمية و قيمة كبرى.

3)_**وظيفة الحماية التعليمية**: كانت الأسرة تقوم بتعليم أفرادها، ولا يعنـي ذلـك تعلـيم القـراءة و الكتابة، و إنما يعني الحرفة أو الصنعة أو الزراعة و التربية البدنية و الشؤون المنزلية.

4)_**وظيفة الحماية:** كانت الأسرة أيضا مسؤولة عن حماية أعضاءها، فـالأب لا يمـنح لأسـرته الحماية الجسمانية فقط، وإنما يمنحهم أيضا الحماية الاقتصادية و النفسية، و كـذلك يفعـل الأبنـاء لآبائهم عندما يتقدم بهم السن.

---

(1)Andreé Michel ; Famille - industralisation-logement ;(centre national de la recherche scientfique ; paris 1959.P 55

(2) سناء الخولي ،مرجع سبق ذكره ، ص 42.

5)_**الوظيفة الدينية**: مثل صلاة الشكر عند تناول الطعام و صلوات الأسرة الجماعية و قراءة الكتب المقدسة و ممارسة الطقوس الدينية.

6)_الوظيفة الترفيهية: كانت الوظيفة الترفيهية محصورة أيضا في الأسرة أو بين عدة أسر و ليس في مراكز خارجية مثل المدرسة أو المجتمع المحلي أو وسائل الترفيه المختلفة(1)

وعموما تحدد المراجع العملية وظائف الأسرة المعاصرة فيما يلي:

1_إنجاب الصغار,

2_المحافظة الجسدية لأعضاء الأسرة.

3_منح المكانة الاجتماعية للأطفال و البالغين.

4_التنشئة الاجتماعية.

5_الضبط الاجتماعي.

إضافة إلى وظيفة جديدة لم يهتم بها التحليل السوسيولوجي من قبل و هي الوظيفة العاطفية، و نعني بها التفاعل العميق بين الزوجين و بين الأباء و الأبناء في منزل مستقل مما يخلق وحدة أولية صغيرة تكون المصدر الرئيسي الإشباع العاطفي لجميع أعضاء الأسرة. و قد أصبحت هذه الوظيفة من الملامح المميزة للأسرة الحضرية الحديثة(2).

الأسرة عند بعض علماء الاجتماع

<u>الأسرة في نظر اوغيست كونت</u>:بالنسبة لكونت الأسرة هي الخلية الأولى في جسم المجتمع، و هي النقطة التي يبدأ منها التطور. وهي أول وسط طبيعي و اجتماعي نسأ فيه الفرد

و تلقى عنه المكونات الأولى لثقافته و لغته و ثراءه الاجتماعي، فكونت لا يعترف بالفردية الخالصة و لا تمثل في نظره الفردية شيئا يعتد به في شؤون الحياة الاجتماعية، تلك الحياة التي التحقق بصورة كاملة إلا حيث يكون هناك امتزاج عقول و تفاعل وجدنات

و أحاسيس، و اختلاف الوظائف و تعدد الوظائف و تعاونها. و من الواضح أن الحياة الفردية و الانفرادية لا يتحقق فيها شيء من هذا القبيل، فقرر بأن الحياة الأسرية نظام موجود بالفطرة، و هي الحالة الطبيعية للإنسان .

و تكلم عن الزواج و اعتبره استعدادا طبيعيا عاما و هو الاتحاد التلقائي بين الجنسين نتيجة لتفاعل الغريزة مع الميل الطبيعي المزود به الكائن الاجتماعي. و الزواج بصفة طبيعية يجب

---

(1) سناء الخولي ، ممرجع سبق ذكره ص 57، 58.

(2) سناء الخولي ، نفس المرجع السابق ، ص62.61.

عامل من شأنه أن يضعف الزواج أو يقلل من شأنه يعتبر عامل هرم للنظام الاجتماعي بالإجمال، و لذلك فهو لا يقبل ظاهرة الطلاق، و يعتبرها من عوامل الإخلال بنظام المجتمع و فساد الحياة الأسرية، و يجب أن يخضع الزواج في أشكال و بنيانه للتغيرات الاجتماعية و يلائم نفسه مع مظاهر التقدم التي تخطوها المجتمعات، و يجب على المجتمع أن يصون الأسرة و يقوي دعائمها و يضمن سلامة أوضاعها و اتجاهاتها(1)

وظائف الأسرة حسب اوغيست كونت:

1)**الوظيفة الأخلاقية:** الدعامة الأساسية في تكوين الأسرة هي العاطفة التقائية و الميل الطبيعي بين الجنسين، و لذلك نراه يرد معظم العلاقات الاجتماعية في محيط الأسرة إلى الوظيفة الأخلاقية، فالميل المتبادل بين الزوجين و العطف و المشاركات الوجدانية المتبادلة بين الزوجين من ناحية و الأولاد من ناحية أخرى، و الألفة أو الوحدة الروحية التي تربط بين أفراد هذا المجتمع الصغير، ثم تربية الأولاد و النزعة الدينية التي يغرسها الأبوان في أولادهم، كل هذه الأمور ترجع في طبيعتها إلى وظيفة الأسرة الأخلاقية،و لكي تحقق الأسرة هذه الوظيفة لا بد أن تتجه إلى المثال الأخلاقي أو الكمال الأخلاقي و تدرب نفسها على مقتضياته حتى تقيم بين عناصرها انسجاما أو توازنا بين الميول الذاتية و الغيرية.

2)_**الوظيفة التربوية:** ويرى أنها تابعة للوظيفة الأخلاقية و مندرجة تحتها، و تتلخص هذه الوظيفة في أن الطفل يظل منذ ولادته حتى سن السابعة في حضانة أمه و تحت رعايتها مباشرة. وفي هذه المرحلة تتولى تمرين قواه و ملكاته بالتدرج وتقوم من لسانه و تزوده بالمفردات والأساليب اللغوية، و تغرس فيه الفضائل الأخلاقية و مبادئ الدين الجديد،وتهذب إلى حد كبير من غرائزه الفطرية و من الاتجاهات الشاذة التي تظهر بوادرها في أدوار الطفولة الأولى و تحقق في ذاتيته التوازن بين مختلف الملكات الناشئة و الاعتدال بين الأنانية و الغيرية، و متى صلب عوده تزوده بقدر كبير من المعرفة المتصلة بتاريخه القومي و الآداب العامة و الفنون و التراث الاجتماعي بصفة عامة.

3)_**الوظيفة الدينية:** فهي التي توجه و تشرف على ما سماه العبادة الأسرية و ذلك بفضل وظيفة الأم لأنها الرباط الحي الذي يربط الفرد بالمجتمع، و هي مركز العواطف و الوجدانيات و لذلك فهي الأمينة على تلقينه مبادئ الدين الوضعي الجديد. بالرغم من أن كونت قرر خضوع المرأة للرجل، غير أنه أشار بفضلها في تدعيم الحية الأسرية و تقوية الروابط الاجتماعية و اعتبرها دعامة الدين و وسيطا بين الإنسانية و الأسرة (2)

(1)مصفى الخشاب، علم الاجتماع العائلي، (الدار القومية للطباعة و النشر)، 19966، ص32.

(2)نفس المرجع السابق، ص 33.

<u>الأسرة في نظر هربت سبنسر</u>: المعروف أن سبنسر هو دعامة المذهب البيولوجي لذلك يعتبر الأسرة وحدة بيولوجية و اجتماعية تسيطر عليها الغريزة الواعية. و قد خضعت هذه الوحدة إلى مبدأ الانتقال من المتجانس إلى اللامتجانس و لا سيما في وظائفها، فبعد أن كان رب الأسرة هو حاكمها وقاضيها و مربيها و هو الذي يدير اقتصادياتها، انتقلت هذه الوظائف إلى هيئات اجتماعية متعددة و أصبح لكل عضو في الأسرة وظيفة و مركز اجتماعي يشغله.

يقسم سبنسر المجتمعات إلى حربية و صناعية، ففي المجتمعات الحربية نجد بأن الرجل هو عصب الأسرة و هو سيدها أخلاقه جافة و أوامره غليظة واجبة الطاعة و النفاذ يسيطر و يأمر كما يفعل الضابط بصدد عساكره ، لا إرادة و لا حرية لأفرادها و تنعدم بينهم روح التآلف و الانسجام و تصاب العلاقات و الروابط بينهم بالتفكك، و تجف العواطف و تسودها النزاعات العسكرية و تنعكس كل هذه الاعتبارات في التربية و التعليم و القيم و الأخلاقية، و الأسرة في المجتمعات الحربية واسعة النطاق متعددة المراكز والوظائف الاجتماعية التي تتخذ عادة شكلا هرميا قاعدته الإتباع و الموالي على رأس رب الأسرة مما يوحي إلينا بخضوع التنظيم العائلي للتدرج الطبقي الملحوظ في الحياة الاجتماعية بالإجمال.

أما المجتمعات الصناعية فنجد الأسرة أسعد حالا، تحتل فيها المرأة مركزا معادلا لمركز الرجل، و يتمتع أفرادها بالتحرر و حرية الرأي و المشاركة في مطالب الحياة.

و تمتاز الأسرة في هذه المجتمعات بروح التعاون و التضامن و قوة العواطف و تتمتع بقسط كبيـر من التكافل الاجتماعي ومن رعاية الدولة.

يعتبر سبنسر الأسرة بصفة عامة هي خلاصة الجنس و هي المرآة التي تعكس قدراته و خصائصه الموروثة بوصفها خلية بيولوجية و اجتماعية تتأثر بعوامل البيئة والوراثة و مقومات التنازع على البقاء . وهي المجتمعات المستقرة المتطورة تقوم بدور خطير بصدد التربية بمختلف مفاهيمها بدنية وعملية و دينية و أخلاقية و اجتماعية و تعليمية(1).

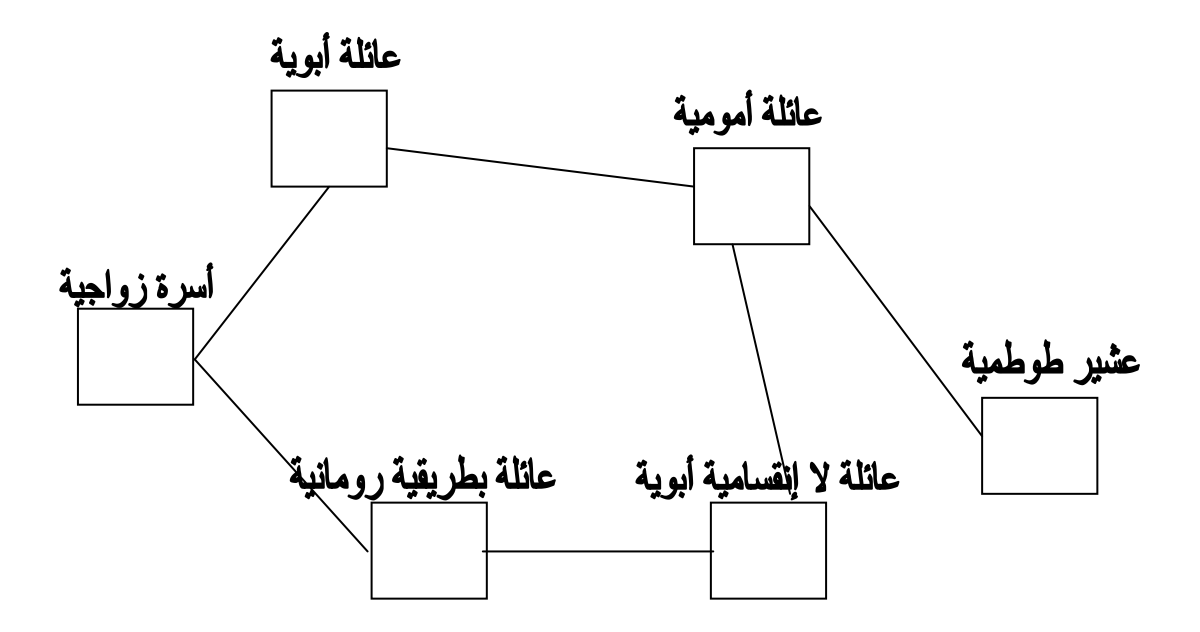
الأسرة نظر بارسونز: (**النظرية البنيوية الوظيفية**) :يرى بارسونز ممثل النظرية البنيوية الوظيفية أن التوازن بمثابة الطبيعة المركزية للأسرة ، فالأسرة تعمل على ترسيخ وضع متوازن و منسجم كتعويض على التأثيرات و التوترات الخارجية. بمعنى آخر بارسونز يرى أن الاستقرار في بنية الأسرة هو المهمة الرئيسية للزوج الأب و الزوجة الأم، و تتحدد هذه المهمة في الإنجابي للذكر و الأنثى.

---

(1)نفس المرجع السابق، ص 36، 37.

فالأسرة بالنسبة لبارسونز هي بمثابة نظام تندمج فيه نظم فرعية لا يتسنى فهمها دون الرجوع إلى النظام الشامل، فالأسرة باعتبارها نظاما فرعيا معرضة لضغوط من ناحية التغيرات التي تطرأ على المجتمع الكبير، فالتأثيرات التي تحدث في الأسرة و ردود الأفعال هي انعكاسات للظروف الجديدة و القيم الثقافية الجديدة (1).

الأسرة في نظر إميل دوركايم: لقد تحدث دوركايم عن الأسرة من خلال القانون الذي أسماه بقانون التطور التقلصي (الاندفاعي الذي يتلخص في كون تطور نظام الأسرة يتجه نحو المركز انطلاقا من المحيط) فالأسرة الزوجية المعاصرة حسب رأيه مرت بالمراحل التالية: (أنظر المخطط)



(1)عفاف عبد العليم إبراهيم ناصر ، ص 98، 99.

غير أن النقد الذي يوجه له يتمثل في أن نظريته أو قانونه هذا يشوبه بعض الغموض،و لا يمكن التسليم به كقانون صالح لكل المجتمعات، و ذلك لأن حظوظ هذه الأخيرة متباينة من حيث التطور و التقدم، و ليس بالضرورة أن تقدم نظام الأسرة يخضع لكل هذه المراحل بالتسلسل. لكن مع هذا فالواقع الذي دلت عليه الدراسات العديدة يثبت أن الأسرة عرفت فعلا تقلصا في حجمها و حتى في وظائفها، و كذا الجماعة القرابية لها.(1). وعليه فإن دوركايم يعتبر من الرواد الذين تعرضوا للأسرة الزوجية، و كان يعتقد أن الأسرة الزواجية هي نتاج حركة التطور المنظمة المتجهة نحو التحضر و التمايز الصاحبين للواقع الاجتماعي المتناهي التعقيد، حيث تقلص الأسرة نتيجة توسع الوسط الاجتماعي الذي يدخل الفرد فيه قي علاقات مباشرة، فكلما اتسع الوسط الاجتماعي الذي يدخل الفرد فيه في علاقات مباشرة، فكلما اتسع الوسط الاجتماعي كلما تزايدت الفوارق الفردية فيه، و أصبحت قادرة على التعبير عن نفسها بقوة بسبب الضعف الذي ينتاب الرقابة الاجتماعية مع متطلبات التغير الاجتماعي، و تكيف آخر مع الحراك الاجتماعي والجغرافي و القيمي الذي اقتضته البنية الجديدة للنشاطات المهنية المستحدثة (2)

مفاهيم خاصة بأنواع العائلات:

1)الإكنانية: تعني في القانون الروماني الأقارب الرجال أو الرجال المنحدرون من نسب الجد المشترك الذي يتولى رئاسة السلطة العائلية، أما الاستعمال الحديث لهذا المصطلح فإنه مقيد بنسب الذكور فقط دون الإشارة إلى السلطة العائلية المشتركة ، فالأكونت هو الشخص المنحدر من نسب الأب أو التابع للنسب الأبوي، البعض يطلق على هذا المصطلح/النسب الذكوري.(3).

2)الطـ وطـ م: هي ليست مؤسسة على قرابة الدم و لكن على طائفة الطوطم، فالعشيرة في هذا المجتمع هي الوحدة الاجتماعية الإبتدائية، و فيها تطبق قاعدة الزواج الخارجي ،و الطوطم تنتقل إلى خط أمومي.

3)العائلة الزواجية: قد تكون نتجت عن تقلص العائلة الأبوية التي تأخذ منها النسب الثنائي، في هذه العائلة كل فرد من الأفراد المكونة لها له فرديته و ممارسته الخاصة، و المرأة تتمتع بنفس الحقوق للرجل و تتساوى معه.

---

(1)_مصطفى بوتفنوشنت، مرجع سبق ذكره، ص 15.

(2) زهير حطب، تطور بنى الأسرة العربية و الجذور التاريخية و الجماعية اقضاياها المعاصرة، الطبعة 2، معهد الإنمـاء العربـي، لبنـان، 1980، ص 257.

(3)مصطفى بوتفنوشنت، مرجع سبق ذكره، ص 15

4)**العائلة الأبوية:** أو عائلة ذوي الأرحام أو الأقرباء و التي يكون فيها النسب للأب.

5)**العائلة الأمومية:** وتختلف عن العائلة الأبوية بسبب الأهمية المعطاة للزواج و للحياة العائلية في المنزل بقرب الأم، القرابة هنا تستند على الاشتراك في الدم و على مبدأ العائلة .(1)

6)**عائلة الشكل البطريكي:** له في الغالب حجم معتبر وخول للأب ممارسة كل الحقوق كأن يتزوج و يطلق و يعتق و يتبنى ،وحوله يجمع زوجته وأبناءه و بناته لغاية زواجهن، وكذلك الأتباع والعبيد، و الأب هو المالك الوحيد للتراث العائلي و يمارس الحق المطلق (2)

أهم النظريات التي درست الأسرة:

إن مختلف النظريات التي درست الأسرة تم تصنيفها ضمن أربع اتجاهات كبرى:

(1)النظرية التقليدية: حيث نجد أن العائلة الأبوية الأحادية الزواجية هي الخليـة الاجتماعيـة الأصلية ، هي أيضا الوحدة الاجتماعية الكونية ، ممثلو هذه النظرية **اوغيست كونت و لـ وبلاي** وبعض علماء الأصول من المدرسة الأمريكية بقوا في هذا الاتجاه مثل **روايس وأكولدواليز**، وقد بقيت هذه النظرية مقبولة إلى غاية منتصف القرن التاسع عشر.

(2)نظريات الاختلاط: وباعثيها **باشوفون** الذي سجل ثلاث مراحل للتطور ، أولاها كتماثل مع نظام المحيطات المثيرة للشهوة، و الثانية مع نظام الأمومة ،و الثالثة مع نظام الأمومة،و قد قام **لويس مورجن** بتطوير هذه النظرية فيما بعد(3)

(3)النظريات الاقتصادية:بعض المؤلفين حاوروا **لويس مورجن** و اقترحوا تفسيرا اقتصاديا، وتشرح مختلف مراحل تطور العائلة على أساس اقتصاديا، و تشرح مختلف تطور العائلة على أساس اقتصادي للمجتمع، وقد قام **نيكل** بشرح نظرية **مورجن** إضافة إلى **أرنست كروس** الذي رسم شجرة السلالة للأنماط العائلية شارحا هذه الأنماط بالأشكال الاقتصادية ، وفرق **مورجن** بين العائلة بمعناها المحدد المتكونة من الزوجين و أبناءهما، و بين العائلة بمعناها الواسع المتكون من الزوجين و الأجيال الآتية من الزوج الأول والعشيرة التي أساسها وحدة الدم من الزوج الأول والعشيرة التي أساسها وحدة الدم و يربط **مورجن** هذه الأنماط العائلية الثلاث مع مختلف الأنشطة الاقتصادية للمجتمعات المدروسة.

---

(1)_ ،مصفى بوتفنوشتت ، ص15

2)_ نفس المرجع السابق، ص 20.

3)_ نفس المرجع السابق،ص 22 ،23.

(4)النظريات المثالية:تستند على عوامل مثالية ،و يرأس هذه النظريات **ج،كوهلر**، ولكن بالخصوص **دوركايم**، من جهة **كوهلر** أخذ أطروحات **مورجن** التي تستند على مفهوم الاختلاط، لكنه يركز تحليله على الوقائع الدينية التي لم يعطيها **مورجن** أهمية.فقد وضح **كوهلر** أن المجموعات الاصطلاحية للقرابة أساسها معتقدات طوطمية من جهة، و أن الطواطم ينتقل في خط أنثوي.من جهة أخرى ، و يستنتج بالضرورة أن العائلة البدائية كانت بالضرورة عائلة نظام الأمومة.(1).

أما **إميل دوركايم** فيستلهم من نتائج أعمال **كوهلر** مميزا قبل كل شيء بين مفهومين للعائلة: مفهوم قرابة الدم أي الثنائي الزواجي والعائلة الاعتيادية . فقد اكتشف **دوركايم** أن العائلة هي مؤسسة اجتماعية ، فمجتمع منظم حيث يرتبط الأعضاء قانونيا و أخلاقيا فيما بينهم.

لقد أخذت النظرية المثالية شكلا خاصا وأهمية حاسمة في علم الاجتماع و ذلك استنادا على تحليلات و شروحات **دوركايم** و المساهمة الأساسية لنظريته هو أنه سلط الضوء علـى الطـابع المؤسـسي و الحقوقي و الثقافي للعائلة الإنسانية، فرسم **دوركايم** التطوري كان مرجعا ولا يزال إلى يومنا هـذا من الصعب رفضه .(2) (أنظر الرسم في الصفحة 17)

أنواع الأسرة:

<u>1 الأسرة النواة أو الزواجية:</u>يستخدم مصطلح <u>الأسرة النواة</u> و كذلك مصطلح الأسرة الزواجية للإشارة إلى الأسرة المكونة من الزوج و أطفالهما المباشرين.و الفرق الوحيد بينهما أن الأسرة النواة يمكن أن يقيم مع أفرادها أحد الأقارب مثل الأخت أو الأخ أو أحد الوالدين (3).

و تسمى كذلك العائلة البسيطة ،و هي نوعان:

_ذات الحجم الكبير:من ثمانية إلى 11فرد، وأكثر، أو العائلة كبيرة العدد التي تحافظ أكثر على مميزات العائلة المتسعة حتى لو قطعت صلتها بعدد معين من هذه المميزات بالخصوص بفضل الأمن الاجتماعي الذي يضعه الأهل في عدد أطفالهم، يمكن اعتبار العائلة ذات الحجم المتوسط كنموذج انتقالي قائم على توفيق بين القيم التقليدية و العصرية(4).

---

(1)_ نفس المرجع السبق ،ص 17.

(2) نفس المرجع السابق، ص 18.

(3)سناء الخولي ، مرجع سبق ذكره ، 65.

(4) مصطفى بوتفنوشت ، مرجع سبق ذكره ، ص16.

و الأسرة النواة أو الزوجية تعرف كوحدة تبدأ بمراسيم الزواج و تستمر خلال الحياة و تكون العلاقات الجنسية قاصرة على الزوجين ، و يرتكز الاعتماد على الاقتصاد داخل الأسرة النواة وليس على أي من الأقارب. فهي من الناحية الاقتصادية تعتمد على دخل الزوج من عمليه ، و ربما أيضا على مرتب الزوجة، كما تظهر بوضوح دلائل المحبة و العواطف الصادقة الخالصة بين الأباء و الأبناء وبين الإخوة، و لهذا فالأسرة النواة في كل مجتمع تلعب دورا هاما وأساسيا.(1)

كما أن الأسرة الزواجية تعتبر مجموعة متكونة من الناصر الأساسية في الأسرة، الأب و الأم و الأولاد و يقيمون في مسكن واحد.

ينطبق هذا التعريف أكثر على المجتمعات الصناعية التي بالإضافة إلى امتيازها بهذا الشكل الأسري، فإنها بدأت تتجه حاليا إلى شكل أضيق من هذا ، بحيث يضم الوالدين فقط، أما أولادهما فما أن يبلغوا سن المراهقة حتى يغادروا المنزل العائلي، وذلك إما للزواج، أو خاصة رغبة منهم في الاستقلال بحياتهم الشخصية(2).

_خصائص الأسرة النواة أوالزواجية:

- تتكون الأسرة الزواجية على أساس الاختيار الحر في الزواج فالزواج فيها ارتباط بين الأفراد المقبلين على الزواج أكثر مما هو ارتباط بين أسرهم من التوافق بين أسرهم.
- تتميز باستقلالية مسكنها و معيشتها، الأمر الذي ينتج عنه من ناحية استقلالها بشؤونها الخاصة ، إذ توجه شؤونها و تتخذ القرارات المتعلقة بحياتها و مستقبلها دون تدخل من القرابات، و من ناحية أخرى ينتج عنه ضعف دور الرقابة و الضبط الاجتماعي لأفراد معينين.

2_ الأسرة الممتدة أو المركبة: من بين ما عرفت به الأسرة الممتدة،و التي تسمى أحيانا بالأسرة العائلية وأحيانا أخرى الأسرة الواسعة أنها <<أسرة تتكون من الزوج و الزوجة و أولادهما الذكور و الإناث غير المتزوجين و الأولاد و زوجاتهم و أبنائهم و غيرهم من الأقارب كالعم و العمة و الابنة الأرملة...و هؤلاء جميعا يقيمون في نفس المسكن و يشاركون في حياة اقتصادية

---

(1)_ سناء الخولي ، مرجع سبق ذكره، ص 65.

(2)_ مسعودة كسال : << مفهوم الأسرة في المجتمع الجزائري ما بين 1980_1990 >> **مجلة علم الاجتماع**: ، نشرة سنوية 1992_1993 العدد 5، ص 41،

و اجتماعية واحدة تحت رئاسة الأب الأكبر أو رئيس العائلة>>(1).
كما تتكون من تجمعات للأسر النواة و يطلق عليها أحيانا اسم الأسرة الدموية أو الأسرة المتـصلة ، و جدير بالذكر أن شكل الأسرة الممتدة هو الذي كان شائعا في معظم المجتمعات، إلا أنـه نتيجـة لتحول كثير من المجتمعات من الزراعة إلى الصناعة انهارت روابط الأسرة الممتـدة و تناقـصت أهميتها.
و يطلق مصطلح الأسرة الممتدة على الجماعة التي تتكون من عدد من الأسر المرتبة التي تقيم فـي مسكن واحد (2).
و العائلة المركبة المتسعة مهما كان حجمها تستطيع هذه العائلة أن تتنوع حسب ظـروف الـزواج والمواليد، فإمكانها أن تجمع بين الأسلاف و الأقارب الجانبيين أو الأجداد
و الأقارب الجانبيين ، هذه حالة خاصة بالبنية التقليدية(3)

خصائص الأسرة الممتدة أو المركبة:

1_ تتكون الأسرة الممتدة على أساس الاختيار المرتب في الزواج ، فالزواج فيها عبارة عن ارتباط بين أسرتي المقبلين على الزواج أكثر مما هو ارتباط بين المقبلين على الزواج، و بالتالي يصبح التوافق بين أسرتي هؤلاء المقبلين على الزواج من الشبان و الشابات أهم من التوافق بين المقبلين على الزواج أنفسهم .
2_ تتميز الأسرة الممتدة بنوع من الثبات و الاستقرار ،و هذا بالرغم من تعاقب الأجيال ، إن يتغير أفراد الأسرة ، و لكنها تظل متحفظة بشخصيتها و مسؤولياتها تجاه أفراد الأسرة.
3_تتميز بالتقارب المكاني بين أفرادها ، و ما يته هذا التقارب من فرص لأكثر لرؤية الأفراد بعضهم لبعض و يسهل لأفراد معينين في الأسرة مراقبة الأفراد الآخرين و ملاحظة سلوكهم و محاسبتهم على أي انحراف سلوكي، أو خروج على القيم الاجتماعية التي تلتزم بها الأسرة.
من خلال هذه الخصائص أنه في الأسرة الممتدة طغيان روح الجماعة على الفرد، بحيث أن الفرد فيها بجماعته أي بعائلته الكبيرة و ليس العكس ، و من ثم فهو مضطر إلى مراعاة

---

(1) نفس المرجع ، ص40.
(2)_ سناء الخولي ، مرجع سبق ذكره، ص39.
(3) مصطفى بتفنوشت ، مرجع سبق ذكره ، ص316.

مصلحتها أولا قبل مصلحته الشخصية ، و إن حاول مراعاة مصلحته الشخصية فقط، فهناك من القيم و المعايير و العادات الاجتماعية ما يمنعه عن ذلك ، لأنه خاضع لما يعرف اصطلاحا<<بالـضبط الاجتماعي>>(1)

أشكال الأسرة:

1_الأسرة التقليدية: ويقصد بها نمط الأسرة و التي تشبه إلى حـد كبيـر الأسـرة المركبـة أو المتصلة ، حيث يميز هذا النوع من الأسر المناطق الريفية و القروية بشكل بارز، فتتميز بالمحافظة على التقاليد و القيم و العادات التي عرفتها الأسرة قديما، و يجمع معظم الباحثين و علماء الاجتماع و الأنثروبولوجيين أن هذا النمط من الأسرة يعد من أوائل أنماط الأسر ، تتميـز بحجمهـا الكبيـر فتشمل أكثر من جيلين ، وتمارس بنفسها الوظيفة الاقتصادية أ]ن تقوم بالعمليات الإنتاجية في البيت أي تقوم بالإنتاج و التوزيع و الاستهلاك و التبادل الداخلي، كما تعرف نوع من الاكتفـاء الـذاتي ، و تتميز كذلك بالملكية الجماعية التي لا توزع و لا تقسم ، بل تنتقل عبر الأجيال باستغلال جماعي، و تعطي السيادة في هذه السلطة للذكور ، وتتوزع بالتدريج حسب السن ،و لتكريس هـذه الـسلطة يستغل كبار السن العرف و القيم والثقافية و الدينية لزيادة نفوذهم و تحكمهم في كل ما يخـص شؤون العائلة من زواج أو بيع أو شراء أما سلطة الأم فتمتد إلى بعض الشؤون الداخلية للعائلة مـن حيث تربية الأطفال و إعداد الطعام و تعليم البنات على عمل البيت و تقسيمه بينهن و بين زوجات أبناءها (2).

2_الأسرة الحديثة: و تسمى الأسرة الصغيرة أو النواة أو الزواجية و التي أصبحت من السمات المميزة للمجتمعات الحديثة، و هو شكل سائد في المجتمعات الغربية ، و نتيجة الظروف و التغيرات التي عرفتها كل المجتمعات فقد عملت في مجملها بالتأثير على طبيعة البنية الأسرية و ظهور أنماط و أشكال جديدة ، و يمتاز هذا الشكل باقتصار التزاماتها على الزوجين و أولادهما غير المتـزوجين أما علاقاتها فتتحدد في كل من أسرتي الزوج و الزوجة، من امتيازاتها حـصولها علـى الاكتفـاء الذاتي ،كما تقوم على أساس الحرية و الاستقلالية وضعف العلاقات القرابية نتيجة المطالب المادية و الضغوط الثقافية العقدة(3).

---

(1) مجلةعلم الإجتماع ، مرجع سبق ذكره،ص41-42.

(2)_زهير حطب، عباس مكي، السلطة الأبوية و الشباب،معهد الإنماء العربي بيروت، 1985،ص 138

(3)_ حسين محمود ، رعاية الأسرة ، دار الكتب الجامعية ، الإسكندرية 1993 ، ص216.

الأسرة الـعربيـة:

1_ نظرة عامة عن ملامح الأسرة العربية: لقد عاشت الأسرة في القرن العشرين تغيـرات هائلة على مستوى البناء و الوظائف و الأولاد من ناحية، ومن ناحية أخرى ظهرت نظريات أخرى تؤكد أن الأسرة نظام اجتماعي ضروري ولابد أن يستمر، فهذه الدراسات المتنوعة في ميدان الأسرة تظهر بوضوح أنه ليس هناك نمط واحد للأسرة على مستوى العالم ،بل هناك أنماط متنوعة ومتباينة حسب الاختلافات الثقافية الواسعة النطاق، أكثر من هذا فإن هناك تباينا في أنمـاط الأسـرة داخـل المجتمع الواحد ،فالعوامل الثقافية تتدخل بشكل أو بآخر في تحديد شكل و حجم الأسرة و وظائفها ، إضافة إلى أن القوى الاجتماعية المتعددة تسهم في خلق شكل النسق الأسري المرغوب فيه اجتماعيا . و يمكن أن نلاحظ هدا التأثير إذا أمعنا النظر في المـستويات المتعـددة للتفاعـل فـي الأسـرة و الأساليب المتعددة التي تتغير على أساسها، ولكن العوامل التي أدت إلى تغيرات علـى أساسـها ، و لكن العوامل التي أدت إلى التغير أدت ‘إلى تغيرات في شكل البناء الاجتماعي و فـي علاقـات النظم الاجتماعية بعضها ببعض ، الأمر الذي أدت إلى تغيير مصاحب في النسق الأسري ، و لكـن المشكلة أن الأسرة لا تتغير بشكل متوازن مع سرعة التغيرات في النظم الأخرى ، و لهذا فإن الحياة الأسرية غالبا ما تتعرض للاضطرابات و التوتر.

- إن ملامح الأسرة العربية تقدم على أساس أنها وحدة اجتماعية و إنتاجية ،و العلاقة بين أفرادها تقوم على أساس التعاون و المودة و الالتزام ،هذه الأمور تمنح الأعضاء في الأسـرة العربيـة الشعور بالاطمئنان و عدم القلق اتجاه الأزمات ،فالفرد يعتمد على عائلته دائما ،فالأسـرة تـسد مختلف حاجاته سواء كانت مادية أو نفسية أو ترفيهية ، فالعائلة العربية عائلة ممتدة و تتحـول إلى نووية نتيجة لتغيرات من أهميتها التصنيع والهجرة و تفتيت الملكية و التعليم.

إن الشكل السائد في البلاد العربية هو العائلة الكبيرة بالغم من توزعها و انتشارها مـن حيـث السكن ، فشبكة العلاقات و التفاعلات الأسرية مازالت باقية من خلال تشعب العلاقات الأسرية.

و الأب يمارس في الأسرة العربية سلطة واسعة ، والزواج في كثير المناطق يقوم على القرابة و المرأة تدرب على أنها ربة بيت وواجبها الأول إنجاب الأطفال و زواجها لا يستمر إلا بالإنجاب ، و الابن الأكبر له مكانة خاصة من أجل استمرار العائلة(1).

2_التغيرات في الأسرة العربية: لقد تأثرت الأسرة بصورة عامة بالتغيرات التاريخية و الاجتماعية و الاقتصادية و العمرانية التي مرت على المجتمعات في مختلف أنحاء العالم فتغير بناءها و انكمشت وظائفها، إلا أن الأسرة بمعناها الضيق و المحدد و التي اصطلح على تسميتها الأسرة النواة ظلت مركز التناسل و مصدر الرعاية الأولية المباشرة، و مع كل النتائج التي طرحها التغير و خاصة في مجال الاتجاه نحو الفردية أو العزلة القرابية ، إلا أنه في كثير من أنحاء العالم حتى في أكثر أجزائه الصناعية تقدما لا زال الفرد يمر خلال حياته بنمطين مختلفين من الأسرة النواة ، فهو يولد في أسرة مكونة منه و من (اخوة و أخوات) أي اخوته ومن والديه و تسمى أسرة التوجيه . وعندما يتزوج الفرد و يترك أسرته يخلق لنفسه أسرة نواة تتكون منه ومن زوجته وأطفاله و تسمى حينئذ أسرة الإنجاب ، بالغم من صغر حجم الأسرة فهي أوى من نظم المجتمع ، فهي النظام الذي عن طريقه نكتسب إنسانيتنا، ونمن هنا فكل شخص ينتمي بشكل ما لأسرة واحدة على الأقل ، و لذلك تعد الأسرة المهد الحقيقي للطبيعة الإنسانية فضلا عن أن تجربة الحياة خلالها ضرورية لتحويل الولود إلى مخلوق إنساني يعيش في انسجام مع الآخرين (2).

(1)_ عفاف عبد العليم إبراهيم ناصر ، مرجع سبق ذكره ص 131

(2)_ سناء الخولي مرجع سبق ذكره ، ص 40، 41.

الأسـرة الجزائرية:

إن الملاحظ لدى الجزائريين هو وجود موقف مزدوج أو متنـاقض نحـو ثقـافتهم، فالشخـصية الجزائرية منقسمة بين اتجاهين متصارعين و هما الرغبة في التوافق مع نظام القيم المتوارثة الـذي يرمز إلى هوية المجتمع ، وفي نفس الوقت ما يطلق عليه الثقافة الحديثة ذات الاحتمالات القوية من المنافع و المزايا التي لا يتعرض الجزائريون على التمتع بها، و هناك محاولات للجمع بين الهويـة الرسمية المقررة و بين هوية الطموح التي تولد درجة من تحقيق الذات . الهوية الأولى تعتمد علـى الموارث الذي له صفة المقدس باعتباره المصدر الدائم لهوية الجماعةو الهوية الثانية تستخدم التغيير وسيلة لتحقيق الذات (1).

هذه الثنائية القيمية بين المعاصر والمتوارث انعكست بشكل مباشر على الأسرة و المرأة الجزائر . فقد شاركت المرأة الجزائرية بشكل مباشر في النضال المسلح للثورة الجزائرية ، و مع فشل سياسة تحرير المرأة أدى بها إلى العودة إلى النمط الإسلامي ، و عودتها إلى المنزل بالغم مـن حـصولها حقوقها السياسية و الاجتماعية خاصة الحد الأدنى لسن الزواج و عدم التزويج القسري والزواج المبكر و تعدد الزوجات، إلا أنه قلما تغير وضعها و دورها (2).

1)_الأسرة التقليدية الجزائرية: في الجزائر كانت الأسرة في السابق يشار إليها بمفهوم العائلة <<AYLA>>التي تجمع مجموعة من الأشخاص الأحياء تحت سقف واحد ،و تحت مسؤولية مـسؤول واحد الذي يقوم بحمايتها ،و المتمثل في الأب أو الابن البكر. فالAYLA ليس اختزال لكلمة الأسرة النواة، إنها تتوسع على عكس مجموعة المقيمين في نفس الخط، إلى إمكانية عيشهم مدة جيلين(3) .

يمكن أن تكون العائلة الجزائرية في نطاق المجتمع المنزلي المسمى<<عائلة>> مكونة مـن أقـرب الأقارب المشكلون للكيان الاجتماعي الاقتصادي ، المؤسس على علاقـات التـزام متبادلـة تبعيـة و مساعدة فالجماعة العائلية المشتركة أو الجماعة المنزلية_العائلية في الوسط التقليدي تتطور تحـت ضغط الإرغام و العصرية، و تحت المراحل الجديدة للتكنولوجيا و السيطرة على البيئة.

---

(1)_ عفاف عبد العليم إبراهيم ناصر ، مرجع سبق ذكره، ص 148.

(2)_ نفس المرجع السابق، ص 150.

3) RADIA Loualbi. Les attitudes et les représentation du Mariage chez les jeunes filles algérienne.

لكن في أي من مستويات الرسم التطوري لدوركايم توجد العائلة الجزائري؟

إنها أساسا في فرع الأخلاق الأكناتيين و خاصيتها الانتماء إلى الأب على حساب الأم وتقع أيضا في منحنى ميل نحو العائلة الزواجية و هي نهاية صورة رسم التطور. و هذا حسب الكاتب يمثل مـيلا فقط وليس وضعية حلية للعائلة الجزائرية (1) .

كما يعتبر العائلة الجزائرية من العائلة الأكناتية المختلطة ذات السلالة الأبوية الموسعة، إضافة إلـى الشكل البطريكي، و هو ما يطبقه على المجتمع القبائلي KABIL، حيث تتسع العائلة لدى القبائـل و تتسم العشيرة و القبيلة بالاستقلالية الكبيرة، و ينتج عن ذلك أن الوحدة العائلية أقوى وأن طابع الحياة الجماعية واضح أكثر عندهم ، و في منطقة القبائل لا تنقرض العائلة بمـوت الأب أبـدا ، فأبنـاءه وأحفاده يتابعون حياتهم المشتركة ،و حجم العائلة قي القبائل كما هو الشأن في المناطق الأخرى من الجزائر يمكن أن تكون غالبا في حوالي 40 أو 60 شخص عندما يعيش ثلاث أو أربعة أجيال فـي أحضانها، كما نجد في منطقة القبائل العديد من المنازل بدون ساحة ، فالساحة توجد بـين المـساكن (منازل الأكنات توجد حول الساحة) ، و كل زوجين يحتلان مع أبنائهما منزلا خاصا و يتعاطيان حياتهما الخاصة بهم ، فالساحة لم تعد مركز ،فالعائلة في منطقة القبائل تتميز بحياة جماعية (2).

ففي العائلة الجزائرية الأبوان يحتكران أدوار الاحتفاظ و العناية و الحماية و تربيـة الطفـل، لكـن النسب أو القرابة تجمع حولها عدد من أعضاء الأسرة البترِيكية الأحياء غالبا ما يقـرب العـشرين عضو في نفس الوحدة السكنية ، سواء غرفة مفتوحة أو تحيط بساحة مركزية ، تسكن من طـرف مجموعة اخوة متزوجين مع زوجاتهم و أبنائهم.

الهجرة أو التحول من الريف إلى المدينة لم يحول الأدوار الأساسية للعائلة البترِيكيـة التـي تكـون جماعة متجانسة في القرى القبائلية.

في العائلة أو الجماعة التقليدية ، التفوق تخص رب الأسرة البترِيكية مثل الجـد - الأب - العـم ، الابن البكر) لأنه هو المسؤول من جهة أخرى تستطيع الأم عن طريق السلطة الأبوية لا تحـافظ إلا على حق الاحتفاظ مدة السن الأساسي للطفل ، و مدة قدرته على الزواج (3).

و بعد عملية الزواج فإن الكثير من العائلات لا تخص الزوجة و لا زوجهـا ، ولكـن تخـص رب الأسرة البترِيكية (4).

---

(1)مرجع سبق ذكره، مصطفى بوتفنوشنت، ص 15 .

(2) نفس المرجع ، ص 22 ، 23 ، 24 .

(3)OP.CHT. C Michel Andrée ;p 274 ; 275

(4) IBID. P 194.

ومع مرور الزمن فقد تعرضت الأسرة الجزائرية لتحولات و تطورات عميقة وواضحة أثرت على مختلف جوانب الحياة فيها، هذه التغيرات و التحولات التي عرفها المجتمع الجزائري كان نتيجة للهجرة و الصنيع و التعليم، مما أثر بشكل بارز على الأسرة ، حيث أشارت معظم الدراسات في هذا الشأن إلى أنها بدأت تفقد شكلها و بعض وظائفها كأسرة ممتدة لتتجه نحو شكل الأسرة النووية صغيرة الحجم ، مع احتفاظها ببعض سمات و وظائف الأسرة الممتدة، إذن فالأسرة الجزائرية تجمع بين خصائص الأسرة الممتدة النووية الحيثية في نفس الوقت.

ومع تشبع الجيل الحديث بثقافة عصرية عن طريق

التعليم و التثقيف استطاع التحرر من السلطة الأبوية، ف؟هرت و معايير جديدة طبعت الأسرة الجزائرية لتعطيها شكلا يختلف كثيرا عن الشكل القديم من حيث العلاقات الداخلية و السلطة و حتى الأدوار و المكانات و الوظائف فسميت بالأسرة الجزائرية المعاصرة.

2_ الأسرة المعاصرة الجزائرية: كانت الفكرة الشائعة أن الأسرة المركبة أو الممتدة هي نسق الأسرة السائدة في المجتمعات العربية و هي تتكون من الزوج و الزوجة **و** الأبناء غير المتزوجين و الأبناء المتزوجين و زوجاتهم و أطفالهم ، ومن جهة أخرى من المحتمل أن كثيرا من الشبان العرب قد عاشوا فترة معينة من حياتهم في أسرة مركبة خلال مرحلي المراهقة أو الرشد ، و استمروا في معيشتهم مع الأباء لفترة معينة بعد الزواج ، قبل أن يستقلوا نهائيا بحياتهم و تكوين وحدة إنتاجية خاصة . وقد يحتفظ الأبوان بواحد أو أكثر من أبنائهم المتزوجين لمدة معينة ، أو عاشوا معهم طوال الحياة و حتى وفاتهم ، أي أن الأسرة المركبة كانت إحدى مراحل دورة حياة الفرد و الوحدة الأسرية(1).

تتميز الأسرة الجزائرية المعاصرة أي الحضرية بتقلص حجمها من النظام الأسرة الجزائرية في طابعها العام أسرة ممتدة أصبحت اليوم تتسم بصغر الحجم ،وإذا كانت الأسرة الجزائرية في النطاق الريفي تتحكم في إمكانية توسيع أو تغيير المسكن كلها تزايد أعضاءها ، فإن هذه الإمكانية توسيع أو تغيير المسكن كلها تزايد أعضائها ، فإن هذه الإمكانية أصبحت في الوسط الجديد أي المدينة صعبة أو مستحيلة ، فتغيير نظام الأسرة الجزائرية من الممتدة إلى النووي له علاقة مهمة مع النشاط الاقتصادي فهذا الأخير في الوسط الريفي قائم على الزراعة مما يساعد على بقاء و استمرار نظام الأسرة الممتدة ،و ذلك من خلال تأمين

---

(1)_ سناء الخولي ، مرجع سبق ذكره ،ص 165، 167 .

معاشها ومطالبها الضرورية بواسطة التعاون و التضامن الجماعي في الإنتاج و الاستهلاك. فإن الصورة تنقلب في الوسط الحضري ، ذلك أن كل أسرة زواجية مستقلة اقتصاديا عن بقية أفرد القرابة من اخوة و والدين و أعمام ، ومن ثم فإنها تؤمن معاشها اعتمادا على دخلها الشهري المتمثل في مرتب رب الأسرة العامل ومعنى هذا أن تحول بناء الأسرة الجزائرية من النظام الممتد إلى النظام النووي لم يكن ليبرز بشكل واضح و سريع إلا بعد أن نزحت الأسرة إلى الوسط الحضري المتخاف عن الوسط الريفي،أو من نموذج اجتماعي و اقتصادي استهلاكي يقوم بالدرجة الأولى على علاقات القرابة و يعتمد على الإنتاج الزراعي و الحيواني إلى نمط اجتماعي ـ فردي يقوم على الاقتصاد الصناعي و التجاري و يحكمه العمل المأجور في الزمان والمكان.

تبعا لهذه الحركة في المكان من الريف إلى الحضر ، بدأت الأسرة الجزائرية تفقد شكلها كأسرة ممتدة يصل عدد أفرادها إلى أكثر من أربعين فردا ، لتتجه نحو شكل الأسرة الزواجية أو النووية، مع ملاحظة أن هذا الشكل الجديد الذي بدأت تتسم به المراكز الحضرية بالذات يتميز من جهة أخرى بكثرة الإنجاب ‘ذ يتراوح معدل أفراد الأسرة الزواجية الجزائرية بين 5 و 7 أفراد ، مع بقاءها أيضا متحفظة في كثير من الأحيان بوظائف الأسرة الممتدة . ومن ثمة يمكن القول أنه بعد الاستقلال بدأت تتشكل بوضوح أسرة جزائرية تجمع بين خصائص الأسرة الحضرية ووظائف الأسرة الريفية ،و هذا على مستوى الجيل الأول والجيل الثاني من النازحين. أما الجيل الثالث ففي الغالب يتجه نحو شكل الأسرة الحضرية (الزواجية).

يرى علماء الاجتماع أن الحياة الحضرية ، أو الحياة في المدينة تؤثر على الأسرة من حيث البناء و السلطة و الإنجاب و الوظائف التقليدية للأسرة كالتربية و الضبط الاجتماعي و الـدفء العـاطفي لأفرادها.

فمن حيث البناء أو الحجم نجد أن المدينة التي تضم مؤسسات صناعية و تجارية تستخدم الفرد المهاجر إليها على أساس كفاءته و قدراته دون أي اعتبار للجنس أو السلالة أو القرابة أو غيرها . كما هو الحال في الريف ، كما تسمح المدينة للعائلة بالتحرك في السلم الاجتماعي و الاقتصادي ، من أسفل إلى أعلى أو العكس .كما تدفعه إلى التحرك الأفقي (الجغرافي). فيغير من مكان إقامته تحت ظروف فرص العمل ، بعكس الحال في الريف الذي يجعله مرتبطا بقطعة أرض معينة و بمجال اجتماعي خاص ، الأمر الذي يدفع بالعلاقات الأسرية إلى النزوع نحو الفردية ومن ثمة إلى تقليص حجمها من كونها أسرةممتدة تتعدد أجياله إلى أسرة محدودة العدد غالبا ما يقوم على الزوج والزوجة و أبنائهما الصغار

و نادرا ما تضم والدي الزوجين أو أحدهما لقد أثرت المدينة على الأسرة الريفية النازحة إليها ، وذلك من حيث حراك أفرادها في المجال الجغرافي ، فقد ينتشر أفرادها على أحياء متباعد تحت تأثير العمل و السكن و التعليم أو مدن مجاورة ، ومن ثمة يتجه حجمها إلى التقليص بالغم من أفرادها للحفاظ على طابعها التقليدي المتسم بالروابط القرابية الصميمة ، و هذا ما نلاحظه في المناطق المتخلفة التي تحيط بالمدن الكبيرة ، خصوصا الأحياء القصديرية منها حيث توجد الأسرة الممتدة من أصل ريفي ، والتي تبقى لفترة معينة محافظة على طابعها ، وعلاقتها الأصلية ، و لكنها لا تلبث أن تتجه لتأخذ النمط الفردي ، و مما يدعم هذا الاتجاه الزواج من خارج الأسرة أي من غير الجماعة القرابية يضاف إلى ذلك ظروف السكن الضيق و التنقل الجغرافي بين أحياء المدينة .

ومن حيث السلطة في الأسرة الريفية النازحة ، نشير إلى أن السلطة في المجتمع الريفي ترتبط بالقيم و العادات والتقاليد ، وهي غالبا ما تتركز في كبار السن ، في نجد أن السلطة في المجتمع الحضري ترتبط بالوضع الاقتصادي و بالمركز الاجتماعي ، السياسي ، و العلمي ، و الإداري ... بالإضافة إلى التغيير في مركز المرأة ، بحيث لم تعد السلطة في الأسرة مركزة في يد الزوج ، ومما زاد في تعميق هذا غياب الزوج لفترة طويلة عن المنزل وخروج المرأة إلى ميدان العمل مما سمح لها بممارسة سلطات أوسع بالقياس إلى ما كان لها وهي في الريف، سواء بالنسبة للأبناء و شؤون المنزل أم بالنسبة للزوج.

ولكن: إلى مدى وصل مفهوم الأسرة في المجتمع الجزائري ،و هل ورغم بعض العوائق و الضغوطات على الأسرة الجزائرية وبعض المشاكل مثل النمو الديمغرافي الهائل الذي عرفه المجتمع الجزائري و أزمة السكن و التحضر السريع الذي عرفته أهم وأكبر المدن الجزائرية ،إضافة إلى اختيار الأزواج زوجاتهم بأنفسهم ، هل نستطيع أن نفرق بين الأسرة الممتدة و الأسرة النواة في مجتمع نامي مثل مجتمعنا؟

إن المجتمعات السائرة في طريق النمو ،و التي من بينها المجتمع الجزائري ، فإن تعريف الأسرة في مثل هذه المجتمعات مازالت تضم إلى جانب الوالدين و أولادهما غير المتزوجين تضم أيضا الأولاد و خاصة الذكور المتزوجين ، وهذا ليس فقط بسبب أزمة السكن ، وإن كان يعد العامل الحيوي وراء الانتقال من الأسرة الممتدة إلى الأسرة الزواجية ، وإنما خاصة لأن الأسرة الزواجية في هذه المجتمعات مازالت ترى في انفصال الأبناء عنها عند الزواج أمر غير مرغوب فيه مطلقا ،و ينتج عنه صراعا كبيرا بين جيل الأباء وجيل الأبناء ،

---

(1)_ محمود السويدي: مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري:تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغير في المجتمع الجزائـري المعاصر،(ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر) 1990،ص 88، ص91.

فالأمر بالنسبة لهذه الأسرة أعمق من مجرد شكل السكن شكليا أو حجما ، وإنما هو يعبر عن انقطاع بين تواصل ثقافة أجيل الأسرة الذي يعد جوهر هذه العلاقة الأسرية بين جيل الأباء من جهة وجيل الأبناء من جهة أخرى (1) و نظرا للتغيرات التاريخية و الاجتماعية الاقتصادية و العمرانية التي شهدتها مختلف المجتمعات دون استثناء المجتمع الجزائري ، ولا سيما بيئاتها الحضرية فقد تقلص عموما هذا الشكل الممتد للأسرة،أصبح يتكون الآن غالبا من الزوج والزوجة و أولادهما الذكور و الإناث غير المتزوجين ، ومن الأبناء المتزوجين و زوجاتهم و أبنائهم فقط(2) .

إذن فإن الوقع الاجتماعي لهذه المجتمعات يؤكد عدم وجود مثل هذه الاختلافات الجوهرية بين كـل من الأسرة الممتدة و الأسرة الزواجية ،و قبلها بين ما هو مجتمع حضري في مقابل المجتمع الريفي الذي تظهر فيهما أي نوع أو أي شكل من هذين الشكلين للأسرة، الشيء الذي أكدتـه الكثيـر مـن الدراسات الاجتماعية التي تمت حول دراسة طبيعة المجتمعات و الأسر الموجـودة فيهـا ، بحيـث أثبتت أنه لا توجد أسرة ممتدة خالصة و لا أسرة زواجية خالصة ، كما لا يوجد مجتمـع حـضري خالص و لا مجتمع ريفي خالص في أي مجتمع من المجتمعات ، إنما توجد معـا الأسـر الممتـدة والأسر الزواجية . كما يوجد معا المجتمع الريفي و المجتمع الحضري في المجتمـع الواحـد مـع الاختلاف في درجة وجودهما من بيئة اجتماعية إلى أخرى.

و عليه ، فإن الأسرة الجزائرية في المجتمع الجزائري سواء في البيئة الريفية أو الحـضرية منـه، و حتى في وسط الأشخاص الساكنين في المناطق الحضرية الكبرى ولـسنوات عديـدة ، و الـذين يعيشون في ظل شكل الأسرة النووية أو الزوجية ما زالت تتميز بالطبع الامتدادي الواسع النطاق ،و لمل لها من اهتمامات التي تخص القضايا الرئيسية كالزواج والطلاق و عمل المرأة ، كل ما يتعلق بهم من أمور كالاختيار للزواج مثلا ،و الخطبة و اللقاءات بين المقبلين على الزواج قبـل الخطبـة و أثناءها ،و شكل الطلاق و عمل المرأة ونوع هذا العمل.

إذن فالأسرة الجزائرية عموما هي أسرة تتميز و تسير نحو الطابع الزواجي أو النواتي ولكن يبقـى هذا الأمر يمس شكل الأسرة و؛<حمها ، أي تمس النواحي الشكلية منها فقط أمـا النـواحي الثقافيـة و المتعلقة بالاعتقادات و القيم و العادات و المكونة للهوية الشخصية الجزائرية ، فمازالت تسير في مسار أكثر اتساعا في الاتجاه المحافظ ، ول دخل نهائيا

---

(1)_ مجلة علم الاجتماع مرجع سبق ذكره ، ص 41.

(2)_ نفس المرجع السابق ، ص 40.

للمستوى التعليمي أو حتى المستوى الثقافي لمعظم أفراد هذا المجتمع ، وهذا نظرا للعلاقة الجدليـة المتبادلة التأثير والتأثر بين الأسرة و المجتمع.(1).

خاتـمة:

تشمل الكتابات السوسيولوجية على مجموعة من التفسيرات التي لا تعتبر نظريات في الأسرة أو التغير الاجتماعي، و لكنها فروض أحادية العامل، أي أنها ترى أن التغير الأسري أو الاجتماعي يتسبب عن عامل واحد كبير ، إلا أن معظم الكتابات السوسيولوجية المعاصرة ترى أن إبراز عامل واحد وتصوره كعامل مستقل في عملية التغير غير صحيح على المستوى النظري أو الإمبريقي.

إن الأسرة كما سبق أن قلنا لا يمكن فهمها كظاهرة منعزلة بل لا بد من النظر إليها في ضوء النظم الاقتصادية و السياسية والدينية و الأوضاع السكانية في المجتمع الذي تكون جزءا منه يتأثرون و يؤثرون في نفس الوقت فليس عن طريق الصدفة أن يدعم المجتمع الزراعي الثابت نسبيا شكل الأسرة الممتدة ، أو يشجع نظام تعدد الزوجات ، أو يمنح الأباء حق اختيار الزوجات لأبنائهم ، فكل عنصر من هذه العناصر يتلاءم مع البناء الاجتماعي الثابت مثل الإصرار على شكل الأسرة الزوجية و المنزل المستقل الذي يميز المجتمعات الحضرية الدينامية.

ولا يوجد بالفعل ما يسمى نظريات التغير الاجتماعي أو الأسري ،و لكن كل النظريات الموجودة هي نظريات ذات طابع احتمالي أو ذات مدى قصير وهي تبين أن تغير الأسرة أو المجتمع يعود إلى عامل أو مجموعة من العوامل كالجنس أو المناخ أو التكنولوجيا أو الاقتصاد. لكن التصور العام و الشائع في تغير الأسرة هو التطور التكنولوجي أو الصناعي ، وإذا حدث تغير في الأسرة يكون نتيجة لعدة عوامل كما أن التغير الذي يحدث في أحد أجزاء الأسرة يؤثر في بقية أجزاءها (2).

---

(1)_ نفس المرجع السابق ص 43، 44.

(2)_ سناء الخولي مرجع سبق ذكره ، ص 124، 125.

الفـــصل الـــثالــــث

الــــــــزواج:

التغـير الإجتماعي و تأثـــره عــــلى الـــزواج

الفهرس:

مقدمـ ـ ـ ـة:

إذا بحثنا عن تعريف دقيق للزواج لتعذر علينا أن نجد ذلك التعريف الجامع المانع الذي يحقق ما ينبغي أن تكون عليه التعاريف من الدقة والضبط . فنجد أن من يعني بأن يبرز عنصر العلاقة الجنسية بين الرجل و المرأة في عقد الزواج ،و يعرفه بأنه <<عقد يفيد حل الاستمتاع كل من العاقدين على الوجه المشروع>> أو أنه <<عقد يرد على تملك المتعة قصدا >>، و هذا رأي الكثيرين من فقهاء الشريعة الإسلامية ، و معنى أن موضوع عقد الزواج هو امتلاك المتعة على الوجه المشروع، و أن الغرض منه عرف الناس و الشرع هو مجرد تحليل هذه المتعة.

لكن إذا كانت العلاقة الجنسية من أغراض الزواج فهي ليست كل أغراضه ، لذلك فقد عرفه البعض بأنه عقد يفيد حل العشرة الزوجية بين الرجل والمرأة معا و تعاونهما و يحد مالكهما من حقوق و ما عليهما من واجبات ، فالزواج إذن تنظيم للعلاقات الجنسية بين رجل و امرأة يمارسـانها خـضوعا لدوافع الغريزة و مقتضيات الميول الطبيعية (1).

من الناحية الاجتماعية يمثل الزواج النظام الاجتماعي الذي يحدد العلاقات بين الجنسي و يعطي الأسرة صفتها الشرعية ، و هو فوق ذلك يحدد مكان كل شخص و نسبه و علاقته مع الآخرين في المجتمع الذي يولد فيه، فكل طفل يولد في المجتمع عن طريق الزواج يحتل مكانا خاصا في البناء الاجتماعي و تتحدد صلته ونسبه ببعض الأفراد في هذا المجتمع.

أما من الناحية القانونية ، فإن الزواج يمثل العقد أو العملية التي تحدث العلاقة القانونية ،فـي حـين يمكن أن يتم الزواج وفق عملية مدنية أو دينية ، بشرط أن تكون المراسيم مطابقة للبلد المقـام فيـه (2) لحدوث عملية الزواج، لابد بالضرورة من وجود الرجل و المرأة معا و نشوء رابطة بينهمـا، فيتدخل المجتمع لينظم ارتباط الرجل و المرأة بصياغته في الصورة التي ترسمها النظم الاجتماعيـة و يحددها العقل الجمعي للجماعة ، و لذلك تختلف هذه الرابطة باختلاف العصور و المجتمعات . فقد اشترط المجتمع ضرورة صياغة عقد الزواج في شكل خاص أو إجراءات معينة ،(و ما يسمى بعقد الزواج الذي يجمع المرأة و الرجل في إطار قانوني) وقد ترتب على وجود رابطـة بـين الرجـل و المرأة حقوق و واجبات لكل منهما قبل الآخر، فعقد الزواج يرتب التزامات متبادلـة مـن قبـل الطرفين ، و إذا اختلفت المجتمعات باختلاف نظمها الاجتماعية و الاقتصادية و الدينية فـي مـدى الحقوق و الواجبات التي ترتبها لكل من الزوجين .

---

(1)_ سركيس عادل أحمد، لزواج و تطور المجتمع، دار الكتاب العربي للطباعة و النشر، القاهرة، 1985 ص 11، 12. (2)_ محمـد بدوي ، مبادئ علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، ص 337، 374.

قبل الآخر ، فالشريعة الإسلامية ، مثلا ترتب حقوقا مشتركة للزوجين مثل حل العشرة الزوجية و التوارث بينهما و حرمة المصاهرو ترتب حقوق للزوج عن زوجته مثل حق الطاعة و القرار في بيت الزوجية و القيام على شؤونه و رعايته و ثبوت نسب الولد إلى أبيه كما ترتب حقوقا للزوجة ، على زوجها مثل العدل و المهر والنفقة ، وقد ترتب على تنظيم الرابطة بين الرجل والمرأة اعتبارهما نواة الأسرة أو الوحدة الأولى للمجتمع، و المسؤولين على حفظ النوع الإنساني و ترتيبه، ورعاية أولادهما اللذين هم امتداد لحياتهما و الوجود المجتمع ، و بذلك تحددت مسؤوليات الزوجين الاجتماعية قبل المجتمع(1).

أنواع الزواج: يمكن تقسيمه إلى ثلاثة أنواع:

الزواج الأحادي ـ الزواج التعددي ـ زواج المجموعة.

1_ <u>الزواج الأحادي:</u> هو نظام الزواج الذي لا يصح بمقتضاه أن يكون للرجل أكثر من واحدة في وقت واحد ، ولا للمرأة أكثر من زوج واحد في وقت واحد. و تأخذ بهذا النظام معظم المجتمعات الإنسانية قديمها وحديثها ، متحضرة كانت أم بدائية ، و قد ساد هذا النظام قديما خاصة عند اليونان و الرومان ، كما يسير عليه حاليا جميع الأوروبيين

و سلالتهم خارج أوروبا، لأنه هو شكل الزواج الوحيد عند المسيحية كما تأخذ بهذا النظام معظـم الشعوب الإسلامية ، رغم أن الإسلام في حد ذاته يبح تعدد الزوجات (2) فهذا النوع إذن يعتبر مـن الأشكال المفضلة في كثير من المجتمعات ، ومعناه زواج رحل واحد من امرأة واحدة، و هذا الشكل منتشر على أوسع نطاق عالميا ، 'لا أن هذا لا يعني أن الزواج لا بد أن مرة واحدة طول العمر فقط ، بل يمكن السماح بالزواج مرة أخرى في حالة الطلاق أو وفاة أحد الزوجين(3).

2_ <u>الزواج التعددي:</u> و يعني الزواجات العديدة ، حيث يسمح للشخص بأكثر من زوجة، و للفتاة بأكثر من زوج في وقت واحد، وتسمى POLYGAMIE أو<<البوليجامية>> و هي تنقسم إلى:

ا_ تعدد الأزواج أو <<البوليندرية>> وتعني عدة رجال.

ب_ تعدد الزوجات أو <<البوليجينية>> و تعني عدة نساء(4).

---

(1)_ سركيس عادل أحمد ،مرجع سبق ذكره ،ص 13

(2)_ سامية حسن الساعاتي، <u>الاختيار للزواج و التغير الاجتماعي</u>، دار النهضة العربية للطباعة و النشر ، بيروت 1981،ص 52.

(3)_ سناء الخولي، <u>الزواج العلاقات الأسرية</u> مرجع سبق ذكره ص 25 .

(4) سامية حسن الساعاتي ، مرجع سبق ذكره ، ص53.

إضافة إلى أن هذا الشكل يعتبر عكس الزواج الأحادي ، و هناك أنواع عديدة منه، مثل الزواج من داخل القبيلة أو العشيرة و يسمى الزواج الداخلي و هو على خلاف الزواج الخارجي الذي ل يجوز حدوثه بين أعضاء القبيلة أو العشيرة لانتماءاتهم إلى طوطم واحد ، فيعتبرون اخوة ،و يحرم زواجهم ، و بالتالي لا بد أن يكون الزواج خارجيا (1).

ا_ تعدد الأزواج (البوليندري): و تعد أقل انتشارا من البوليجينية، و يرى <<وسترماك>> أن هذا الشكل وجد عند بعض هنود جنوب أمريكا، و في شمال أمريكا عند بعض قبائل الإسكيمو، كذلك وجد هذا الشكل في مدغشقر و عند بعض شعوب قارة إفريقيا ، إضافة إلى أنه تم ممارسة هذا الشكل من الزواج في جزر المارشال،و كان من الأعراف الشائعة لدى مواطني جزر ماركيز. كما ينتشر هذا النوع من الزواج لدى عشائر التبت، و كقاعدة عامة في هذا النوع من الزواج لا بد أن يكون الأزواج جميعا إخوة، أما اختيار الزوجة فمن حق الأخ الأكبر ،و يشمل عقد الزواج أو الاتفاق الذي يعقده الزوج أن يكون اخوته أيضا أزواجا لمن أختارها ، وفي بعض الأحيان يحدث أن يكون الأزواج جميعا من الاخوة ، بل قد يكونوا أقارب فقط ، و أحيانا أن تكون بينهم صلة قرابة بالمرة، و ذلك في أحوال نادرة ،و يعيش الأزواج جميعا مع زوجتهم المشتركة كأعضاء في منزل واحد.

ب_ تعدد الزوجات(البوليجنية): تختلف البوليجنية من حيث قيودها و أوجه تطبيقها اختلافـا بينا، باختلاف المجتمعات، فبينما نجد أن بعضها يبيح البوليجينية بصفة مطلقة فإن البعض الآخر لا يبيحها، إلا في حالات معينة تدعو إليها الضرورة كأن تكون الزوجة الأولى عاقرا أو مريضة ،و في بعض المجتمعات تكون البوليجينية قاصرة على طبقات خاصة كالملوك و الأمراء و رؤساء القبائل.

أما فيما يخص عدد الزوجات، فإنه أحيانا يحق للرجل في بعض المجتمعات أن يتزوج بأي عدد يريده من النساء، و أحيانا نجد الرجل مقيدا بعدد معين مثل الدين الإسلامي الذي أباح للرجل أن يتزوج العديد من النساء ، لكن في حدود معينة و بقيود عديدة و عددها أربعة في آن واحد ، شرط أن تكون هناك مساواة في الحقوق و الواجبات والعدل بينهن في المأكل والملبس و المشروب و المسكن و المبيت،و إن خاف أن لا يعدل فلا يصح له الزواج بأكثر من واحدة(2).

---

(1)_ سامية حسن الساعاتي، مرجع سبق ذكره، ص 53.

(2)_ سناء الخولي، مرجع سبق ذكره، ص ، 53.

3_ **زواج المجموعة أو الزواج الجماعي:** وفيه يتزوج عدة رجال من عدة نساء في وقت واحد ،و يصبح فيه الرجل زوجا الكل الإناث كما تصبح زوجته زوجة لكل الذكور ، وهذا النوع من الزواج يكاد يكون غير موجود في الوقت الحالي (1).

هذا النوع من الزواج كان سائدا في المجتمعات البدائية في العصور القديمة. وقد قام **لاري** Larry **و كونستنتين** Constantine بدراسة عن الزواج الجماعي في أمريكا، حيث ركزا على عشر زيجات معضمها لا يقل عن أربعة أشخاص وقد تبين من نتائج الدراسة أن آلية معيشة هذه الزيجات معقدة للغاية من حيث المسائل الملية و القرارات و الطعام و الإنجاب و الصراعات الشخصية(2).

و قد ثبت أنه يوجد نظام يسمح بإعارة الزوجة مع وضع بعض الشروط ، كما هو موجود في قبائل الكومانشي، حيث يشترك اخوة الزوج في زوجته في مناسبات معينة ، لكن هذا لا يمنع من معاقبة الزوجة و اعتبارها زانية إذا ما سمحت لها بعلاقة تخرج عن هذا الإطار ، و هو الحال نفسه عند قبائل الإسكيمو، حيث أن نظامهم يسمح بإعارة الزوجة ،و لكن مع ذلك تعد الخيانة الزوجية جريمة عقوبتها القتل لأنها تحدث دون موافقة الزوج(3).

ولكن من أجل الإبقاء على الحياة و الوالدين ،و الحياة المنزلية و القيم المتشابهة،كل هذا يجذب الأفراد نحو الزواج ، و لهذا يبحث كل فرد عن الزواج الذي يلائمه (4)،و هذا يعدم الاختلاط في الزوجات ،خاصة من ناحية الأنثى، لأن بعض الديانات، و بعض الأنظمة تحرم تعدد أزواج في آن واحد ، أي زواج امرأة بعدة رجال في آن واحد ،حتى لا يكون هناك خلط في الأنساب، و حتى يكون هناك استقرار في الأسرة الزوجية وفي الحياة العائلية.

الـدوافـ ـع إلى الـ زواج:

1_ **الدافع الجنسي:**قد يكون الدافع الجنسي سببا للزواج لمجرد تحقيق رغبة في جسد اشتهاه الفرد لم يستطيع تحقيق رغبته إلا عن طريق الزواج، إن فالدافع إلى الزواج هنا له علاقة بالجنس.

---

(1)_نفس المرجع ،ص58.

(2)_ سناء الخولي ، مرجع سبق ذكره،ص 54.

(3)_ سامية حسن الساعاتي، مرجع سبق ذكره، ص 58.

(4)_ سناء الخولي، مرجع سبق ذكره، ص 140.

2_التقليد: قد يكون التقليد سببا للزواج عندما يصل الابن إلى سن 18 سنة يزوجه أبوه أو تزوجـه أمه، و هكذا لمجرد أنه يحب أ، يتزوج كما يتزوج الآخرون، وكما تزوج أبوه من قبل دون مراعـاة أي عامل آخر ، إذن فالزواج هنا دافعه تقليد بغية الناس.

3_**الدين:** و في المجتمعات أو البيئات التي تسيطر عليها العاطفة الدينية تكون الرغبة في إكمال الدين سببا ظاهريا للزواج، قد يخفي رغبات أخرى يعتقدون أن الدين لا يرضى عنها أو لا يستطيعون تبريرها فيعطونها وصفا دينيا ، إضافة إلى أن الأديان السماوية تدفعنا إلى الزواج قصد تعمير الأرض فديننا الإسلامي مثلا يحثنا على الزواج، لن الزواج نصف الدين.

4_**إيجاد العزوة:** و قد يكون السبب هو لرغبة في إيجاد عزوة بتكوين أسرة كبيرة تربط فيها عدة عائلات برباط النسب و المصاهرة،و هذا السبب يبدو بوضوح في كل المجتمعات التي يسودها نظام الحكم الاستبدادي ، حيث لا يأمن الفرد على نفسه فيسعى لتكوين أسرة كبيرة يحتمي بها. فالدفع إذن هنا للزواج هو تكوين أسرة من جهة و حماية نفس الفرد من جهة أخرى.

5_ الضغط الاجتماعي:و قد يكون الضغط الاجتماعي سببا للزواج فالمجتمع لا يرحم الرجل الأعزب، وكثيرا ما يتحدثون عن سوء سلوكه ، و الفتاة العانس يناقشون أسباب عنوستها ، فيلجأ الفرد للزواج ليحميه من تهجم المجتمع عليه ، وهذا السبب يبدو واضحا في المدن الصغيرة حيث لا يجد الرجل مجالا لممارسة الغريزة الجنسية وإلا عرض حياته للقتل ، وفي كثير من المجتمعات ينظرون إلى الشخص الذي لا يتزوج على أنه شخص غير طبيعي أو يكون موضع احتقار و سخريتهم.

6_ الضغط الاجتماعي: أحيانا يتزوج الرجل لحاجته إلى الأيد العاملة التي تساعده في عمله.

7_**إنجاب الأطفال:** لقدأعتبر كذلك الزواج واجبا وطنيا ،لأن المدينة في حاجة إلى المحافظة على كيانها و الدافع عن وجودها إلى أشخاص يمكنها الحصول عليهم إلا عن طريق الزواج.

و عليه فإن الزواج لا يحدث بصورة طبيعية تلقائية، كما أنه ليس نتاجا لأنماط سلوكية وراثية وهي التي تسمح أحيانا بالغرائز، بل إنه نظام ،أي أنه يشمل مجموعة متناسـقة مـن العـادات والتقاليـد و الاتجاهات و الأفكار فضلا عن التعريفات القانونية و الاجتماعية ، و هكذا فإن الغريزة الجنـسية ليست سوى واحدة من العوامل الجوهرية التي يقوم عليها، أي أن الزواج يعني أكثر من الاسـتجابة النظامية لدوافع الجنس ،و هنا يجب أن نفرق بين الزواج و التزاوج، كما يجـب أن نـضع بعـين الاعتبار أن الناس يتزوجن لأسباب عديدة تبادل الحب مع شـخص آخـر، و الحـث عـن الأمـن الاقتصادي و المنزل المستقل و الاستقرار النفسي و إنجاب الأطفـال و تحقيـق الأمـن العـاطفي الاستجابة لرغبات الوالدين ، الهروب من الوحدة أو منزل الوالدين ، أو من موقف غير مرغوب

فيه، أو الحصول على الرفقة أو الجاذبية الجنسية أو طلبا للحماية.

و عموما فإن الناس يتزوجون لأن الزواج هو النمط الاجتماعي الذي يجد قبولا واسعا و مشروعية لإقامة علاقة بين الجنسين ، و ممارسة الجنس مع شخص واحد كنوع من العفة و النقاء و التعاون(1).

مراحل الزواج: هي عمليات تمثل انتقال الفرد من حالة العزوبية إلى الحلة الزواجية ، ومن حالة اللامبالاة إلى حالة المسؤولية. فالزواج و الأسس المبنية عليه يخضع لمعايير الجماعة و قيمها السائدة و التي تحدد تنظيمات المجتمع المختلفة ومن أهمها مراحل الزواج التي تحدد تنظيمات المجتمع المختلفة ز من أهمها مراحل الزواج التي تجعل الفرد المقبل على الزواج إتباعها حتى و لو كانت ضد رغبته، و تقسم المراحل على الشكل التالي:

_ **الخطبة:** هي طلب الرجل يد امرأة معينة للزواج منها و التقدم إليها أو إلى أهلها لإثبات حالة و لعقد أواصل المصاهرة معهم ، و أن يعرف كل واحد من الزوجين ما عليه من مواصفات خلقية و خلقية. و قد تختلف الخطبة باختلاف أساليب الاختيار للزواج، فعندما يكون هنا الاختيار شخصي يكون دور الأهل ثانوي ، أما عندما لا تكون علاقة بين الشاب و الفتاة تصبح الخطبة الوسيلة الوحيدة للتعارف بين الخطيبين.

و قد تؤدي الخطبة وظائف هامة حيث تعطى للخطيبين الفرصة للاختيار الشخصي المتبادل دون تهديد أي طرف ، مما يجعلها أكثر توقع للصفات المشتركة و المختلفة (2).

يعرفها **بومان** <<بأنها تؤكد الاختيار الذي حدث أثناء الخطبة المبدئية، كما أنها تعطي الشريكين المنتظرين الفرصة لرسم خططهما النهائية قبل إعلان نيتهما على الزواج<<

ويضيف **بوماي**<< بأنها تلك الفترة التي تتميز بأن فكرة الزواج بشخص معين تتحقق فيها و تتبلور كفرض يبدأ به العمل<<.

و يعرفها كل من **بيرجيس و لوك:** <<أن الخطبة لم تعد مجرد مقدمة عاطفية للزواج ،بل لقد أصبحت وسيلة للارتقاء بالصداقة و المحبة كضمان لتأسيس زواج سليم يتماشى مع التغير الاجتماعي في القرن العشرين<< (3).

---

(1)_ سناء الخولي، مرجع سبق ذكره، ص140، 141.

(2)_ سناء الخولي ، مرجع سبق ذكره،ص 174.

(3)_ سامية حسن الساعاتي، مرجع سبق ذكره، ص 36.

و تعرفها **فوزية دياب** : << بأنها أولى مرحل الزواج و الفترة التمهيدية التي تسبق عقد القران ، ففيها يتم اختيار الفتاة للشاب الذي يريد أن يتزوج ، كما تتسم بإجراءات معينة تمليها القيم و العادات على المسؤولين من هذا الزواج كقراءة الفاتحة ،و تقديم الشبكة ،و تحديد المهر<< (1).

2_ <u>المهر:</u> هو مال أو غيره من صيغة يقدمها الزوج لزوجته على أساس أنه هدية واجبة ، و المهر يرتبط بمراسيم الزواج ، بحيث أنه يسجل في عقد الزواج، أو يذكر عند قراءة الفاتحة كما هو الحال في الجزائر . و بما أن المهر لا يعتبر ركنا من أركان العقد و لا شرطا من شروطه، يمكن للزوج أن يقدمه حين العقد أو بعد ذلك و قد يصح العقد حتى دون تسمية للمهر ،و لتحديد قيمة هذا المهر يقوم طرفا الزوجين و أهلهما بالاتفاق على مقدراه ، وكثيرا ما يساء فهم معناه ، فأعتبر لدى فئة من الناس وسيلة تجارية أو صفقة تجارية أكثر مما يؤدي معنى الترابط على أساس قيام الأسرة ،و أصبح بذلك يخلق مشكلات اجتماعية عديدة(2).

3_ **<u>الجهاز:</u>** هو مجموعة الحاجات و الألبسة و أمتعة البيت التي تأخذها العروس معها إلى بيت الزوج ، فإن الجهاز يؤهل الفتاة إلى الدخول إلى البيت الزوجية بمجرد إنهائه.

وقد يكون هذا الجهاز من مهر الزوجة ، أو من مال أهلها نظرا للأهمية التي يراعيها الأولياء لذلك و قد جرت العادة أن يهتم أهل الفتاة بقضية الجهاز اهتماما بالغا، لأنهم قد يفكروا في ذلك قبل الخطبة بكثير ،أي بمجرد بلوغ الفتاة سن البلوغ ،لكي لا يقعا في مشاكل ارتفاع أثمان هذه الأمتعة (3).

أحيانا نجد أن عبء تجهيز العروس يقع على الأبوين، بينما يمكن أن يتحمل هذا العبء الزوج ،إذ يشترط أهل العروس عليه أشياء معينة.

<u>4_ العقد:</u> يشتمل هذا المعنى على جانبين أحدهما ديني و الآخر إجتماعي، الجانب الديني يتمثل في قراءة الفتحة التي يقوم بإتمامها رجل دين أين يقوم بإجراء الشعائر الدينية التقليدية . أما الجانب الاجتماعي فيتمثل في عقد الزواج من قبل القاضي أو مكاف من قبل الحكومة ،و الذي يقوم بتسجيل العقد كتابة في قوائم المتزوجين سواء في البلدية أو في المحكمة، و يشترط في كتابة عقد الزواج شرطين أساسيين هما رضا الزوجين وشاهدين.

---

(1)_ فوزية دياب ، <u>القيم و العادات الاجتماعية</u>، دار الكتاب العربي للطباعة و النشر ، القاهرة، ص 253.

(2) _ محمد صفوح الأخرس،<u>العائلة العربية و وظائفها</u>، منشورات وزارة الثقافة و الإرشاد القومي، دمشق ،1976، ص131.

(3)_ نفس المرجع ، ص 111.

والغرض الأساسي من تقسيم العقد إلى جانبين هو أنه لدى بعض الجماعات و خاصة الريفية التقليدية أن يتزوج الأفراد في سن مبكرة مما يجعلهم يتزوجون بمقتضى الشريعة الإسلامية أي بقراءة الفاتحة في انتظار تدوين العقد ، فيعبر عقد الزواج عن مشروعية ارتباط رجل بامرأة ارتباطا دائما و ما ينجر عن هذا الارتباط من الدخول في علاقات جنسية مقبولة اجتماعيا ، إذ أنها تحمل مسؤولية الإنجاب و التكاثر في المجتمع، فهذا العقد هو الذي يصبغ الزواج صبغة شرعية في إقامة النسيج العائلي.

5_ **حفل الزواج:** يعتبر حفل الزواج أو الزفاف حدث هام بالنسبة للعروسين لأنه يؤهلهما للدخول في الحياة ،و هو ذلك الحفل الذي يؤهلهما إلى حياة الرجولة و الأبوة بالنسبة للشاب وحياة الأنوثة بالنسبة للفتاة، و باختصار هو انتقال عليهما من مرحلة إلى أخرى ، أي من مرحلة العزوبة إلى مرحلة الزواج.

فهذه المناسبة الهامة و التي تتضمن نوعا من الاحتفال الذي تشهده معظم المجتمعات و إن اختلفت صوره و أشكاله، وقد أصبحت ظاهرة حفل الزواج مسألة اختيارية تبعا لرغبة العروسين و وفقا لإمكانياتهما المادية إذ أصبح يتم في ساعات محدودة ، في حين كان يدوم أيام و ليالي ، وقد جرت العادة أن يدعى لهذا الغرض الأقارب و الأصدقاء و الجيران، كما يصاحب هذا الحفل الموسيقى والغناء و الرقص و تناول الأطعمة و المشربات ، كما يلجأ البعض لتحقيق ذلك إلى تبذير كل ما يمتلكونه و الاستدانة أحيانا، و تكون العروس هي الشخصية البارزة في هذا الحفل لأسباب عدة ، أهمها أنها ستترك و تغادر بيت أهلها إ إلى بيتها الزوجية، إضافة إلى أنها ستحمل اسم أسرتها الجديدة(1).

و في جميع الحالات فإن حفل الزواج يعكس الطابع الاجتماعي الذي ينتمي إليه الفرد ونوعية القـيم و العادات السائدة في المجتمع.

6 أهمية البكارة في الزواج: إن أهمية البكارة تختلف من ثقافة إلى ثقافة، ومن وقت إلى آخر، وهي قضية تتأثر بالتطور الذي طرأ على البنات الاجتماعية و هو ما نستطيع تسميته بالتغير الاجتماعي وقد تتضح معالم هذه القضية في أن الزواج يستحسن الفتاة التي لم يمسها شخص آخر.

ومن الملاحظ أن الكثير من المجتمعات تعطي لعادة فض غشاء البكارة أهمية بالغة، لأنها تدل على سمو المكانة الاجتماعية التي يحتلها الفرد وخاصة الريفيين منهم. فإن سلامة غشاء البكارة ما هو إلا دليل على شرف البنت و سمو أخلاقها ، كما أنه تعبير على حسن تربيتها .

---

(1)_ فوزية دياب ، مرجع سبق ذكره ، ص 293.

باعتبارها صانت عرضها،و إلا فلا بد من أن تكون قد انحرفت، و نتيجة لذلك فهم يلجؤون في كثير من الأحيان إلى قتل البنت إذا حدث و أن فقدت بكارتها ، كما يسعى أهل العريس إلى معرفة أخبار ذلك للتأكد من أنهم أحسنوا الاختيار أم لا .(1).

سن الزواج:

يبدأ سن الزواج بعد النضج البيولوجي بكثير أو بقليل تبعا لظروف الشخص المقبل على الزواج، و في استطاعة الشخص أن يختار من يتزوجه سواء أكان مماثلا له في السن أو أكبر أو أصغر ، أي في حدود الشرعية ،و لكن ما يلاحظ أنه لا يتم تطبيق هذه القوانين ، و خاصة في الناطق الريفية ، حيث يتم تزويج فتيان وفتيات دون سن الزواج بكثير عن طريق استخراج شهادة << تسنين<< و الإدعاء بفقدان شهادة الميلاد الأصلية.

و الوضع المألوف لسن الزواج أن الشاب أكبر من الفتاة سنا، و يرجع ذلك إلى نضج الذكر البيولوجي الذي عادة ما يكون أبطأ من نضج الأنثى، كما أن الزج باعتباره رئيس الأسرة و المسؤول عنها يحتاج إلى وقت أطول ليصبح مؤهلا لهذه الوظيفة(2)، إلا أن علماء البيولوجيا يفضلون من الناحية العضوية أن يكون الزواج في بداية العشرينات على أن تكون الزوجة أصغر ببضع سنوات من الزوج، لكن الناحية العضوية ليست كل شيئ، ففي رأي علماء النفس أن العمر المناسب للزواج يتقرر بالمرحلة التي يصل فيها الطرفان إلى النضج العاطفي، و في هذه الناحية لا توجد قاعدة ثابتة.

و في معظم الحالات تصل الفتاة أو الفتى إلى مرحة النضج العاطفي إذا أمكنه تحمل المسؤولية ، و عندما تصبح الفتاة قادرة على تحمل مسؤولية نفسها عندئذ يمكنه أن تتخذ القرار الصحيح في اختيار شريك حياتها . و بصفة عامة إن الشخص الذي نضج عاطفيا غالبا ما يشعر بالرغبة الحقيقية في الزواج، أي الاستقرار النفسي والعاطفي ،و قدرته على تحمل المسؤولية عاملا مهما يجعل الإنسان يفكر في الزواج.

قد سار المجتمع الجزائري في اتجاه التبكير في سن الزواج ساء للذكر أو للأنثى طول سنوات بعد الاستقلال، لكن لم تستقر هذه الوضعية فقد بدأ سن الزواج يتغير باستمرار. ومن المعطيات الإحصائية نجد أن السن الوسطى عن الزواج الأول قد ارتفع لدى الجنسين في المجتمع الحضري الجزائري.

---

(1)_ سناء الخولي ، مرجع سبق ذكره ،ص 145، 146 .

(2)_ نفس المرجع، ص 302.

.

و هذا ما يوضحه الجدول التالي حول السن الوسطى عند الزواج الأول:

السنوات	1948	1954	1966	1970	1977	1987
النساء	20.80	19.66	18.30	19.30	20.90	23.70
الرجال	25.8	25.20	23.80	24.40	25.30	27.60
الفوارق	5.00	5.60	5.50	5.20	4.40	3.9

نلاحظ Collections Statistique ; << Démographie algérienne >> ; O. N.S édition 1989 ; N° 17.PP 10. 11.

من جلال الجدول أن هناك ارتفاع محسوس للسن الوسطى للزواج الأول عند كل الجنسين، فبعد أن كان يمثل 20.80 عند النساء و 25.8 عند الرجال سنة 1948 و 19.66 عند النساء و 25.8 عند الرجال سنة 1954 أي قبل الاستقلال، فإنه انخفض بعض الشيء خلال التعداد الأول لسنة 1966 إذ قدر بـ 18.30 عند النساء و 23.80 عند الرجال.

و انتقل خلال تعداد 1977 إلى20.90 عند النساء و 25.30 عند الرجال، و خلال تعداد 1987 قدر بـ 23.70 عند النساء و 27.60 عند الرجال. و قد أرجع البعض هذا التأخر الملحـوظ فـي سـن الزواج إلى:

1_ القانون الجديد للأسرة الذي حدد السن الجديد و الشرعي للزواج بعد 21 سنة بالنسبة للرجال و 18 سنة بالنسبة للنساء ، مقارنة بالسن الشرعي للزواج الذي حدد بعد الاستقلال ب18 سنة بالنسبة للرجال و 16 سنة بالنسبة للنساء.

2_ارتفاع المستوى التعليمي لكلا الجنسين.

3_أزمة السكن التي أثرت بشكل واضح على تأخر سن الزواج لدى الشباب . إذ أن متوسط العزوبة عند الزواج لكلا الجنسين ارتفعت خلال الفترة ما بين 1966 و 1992 ما بين 18 إلى 26 سنة لدى الإناث و 24 إلى 30 سنة لدى الذكور.

إذن فإن التقاليد العربية ترى أن الفتاة ينبغي أن تتزوج عندما تصل إلى سن البلوغ و مع هـذا فـإن هذه الحالة لا تقاس بالسنين و تخضع لمرونة كبيرة، و قد كانت الفتاة تتزوج في القرن الماضي في سن التاسعة و العاشرة.

من الناحية الواقعية لا توجد إجراءات شرعية تمنع مثل هذا الزواج. أما من الناحية العلمية ، تتدخل عدة عوامل لتجعل سن الزواج بالنسبة للذكور ملائما ، و يأخذ في الزيادة تدريجيا ، ويميل الشاب العربي أن يتزوج من فتاة صغيرة نسبيا حتى يتأكد من بكارتها.

لا تحدد الشريعة الإسلامية سنا معينا للزواج، و لا تقضي بعدم صحة زواج الصغيرة أو الصغير و إن كان في المهد، و عندما توجد هذه القيود تكون الأعمار صغيرة نسبيا.و لما كانت العبرة

بالبلوغ ، وجد ت بعض الترتيبات التي تسمح بزواج الصغيرة والصغير إذا بلغا الحلم (1) . و مما هو جدير بالذكر أن التشريعات الخاصة بتحديد السن في المجتمعات العربية قد نشأت نتيجة شيوع معتقدات جديدة حول الصحة و الخصوبة ،و أهمية الحياة الأسرية لتفادي الأضرار الصحية و الاجتماعية التي تنشأ من الزواج بين صغار السن، أو نتيجة تغيير معنى العلاقة بين الزوج و الزوجة، و لكنها لم ترمي إلى رفع السن لتحقيق حرية الاختيار. فهذه القوانين لا تسمح بالزواج في هذه الأعمار دون موافقة الأباء على اختيار الشريك. و لما كان الأباء يأخذون دورا مباشرا في ترتيبات الزواج ، فلن يكون الأزواج أو الزوجات في مثل هذه الأعمار قد حققوا نضجا فعليا من ناحية السن أو الاستقلال الاقتصادي يجعلهم يقررون بأنفسهم و يجعلهم في غير حاجة إلى موافقة الكبار(2).

أهم النظريات التي تطرقت إلى مسألة الزواج:

1)_ المدرسة الفرنسية: رائدها اوغيست كونت (1798 ـ 1857) الذي اعتبر الزواج الأساس الأول في البنيان الاجتماعي ،وكل عامل من شأنه أن يضيق أو يقلل من شأنه يعتبر عامل هدم للنظام الاجتماعي ككل، وعلى الزواج أن يخضع في أشكاله وبنيانه للتغيرات الاجتماعية.

2)_ المدرسة الأمريكية :يمثلها <<لستر وارد>> (1841، 1913)، أهم ما جاء فـي نظريتـه حـول الزواج اعتباره للحب الرومانتيكي كمرحلة أولى في ظهور نظام اجتماعي ناجح، و قد نشأ هذا فـي نظره نتيجة عاملين:

1_ عدم مساواة المرأة بالرجل و اعتمادها عليه.

2_ مركب النقص الموجود في المرأة و الرجل على السواء ، بمعنى أنه عندما تقع المرأة في حـب الرجل أو العكس ،هذا يدل على أن كلاهما تنقصه صفات يجب أن يكملها كل واحد من خلال الآخر.

---

(1)_ محمود حسن، مرجع سبق ذكره، ص 155، 156.

(2)_ نفس المرجع ، ص 158.

2) **إضافة إلى دراسات << هيل <<:** حول علم اجتماع الزواج و التصرف العائلي، هذه الدراسات تعتبر مسحا شاملا لكل الدراسات الجادة عن الأسرة من حوالي 31 دولة، و التي صدرت في الفترة من 1945 حتى 1956، حيث تتلخص كالتالي:

_الأفراد يميلون إلى اختيار زوج يشابههم دون الذي هو غير مشابه معهم.

_ نجاح الزواج مرتبط بالوقت الذي نتزوج فيه اكثر من ارتباطه بالشخص الذي نتزوجه.

_ الزواجات بين أشخاص من جنس أو جنسية أو ديانات مختلفة هي أكثر إنجرامية من الزواجـات المتجانسة (1)

_ النظريات الاجتماعية و النفسية في الاختيار للزواج:

I) **نظرية التجانس في الاختيار:** من المعلوم بالنسبة لأي مجتمع أن الناس يميلون إلى الزواج ممن يعيشون في مجموعاتهم و يتفاعلون معهم، فنظرية التجانس أو الزواج التجانسي يؤكد نقاط التشابه بين الشريكين ، و يركز على فكرة أن التشبه يتزوج بشبيهة على عكس نظرية الاختلاف ، ويعرف **بورلمان** الزواج المتجانس بأنه <<ميل الناس شعوريا أو لا شعوريا، لاختير شريك تتشابه خصائصه مع خصائصهم<< فالناس عامة يتزوجون بمن يماثلهم جنسا و يتحدون معهم في العقيدة و يقاربونهم سنا، كما أنهم يميلون إلى الزواج بمن هم في المستوى التعليمي و المستوى الاقتصادي نفسه.

من أهم عوامل التجانس التي احتوتها نظرية التجانس في الاختيار للزواج:

1) **التجانس في الجنس:** قام **هو لينجز هيد** بدراسة تبنت أكثر العوامل الثقافية في الاختيار للزواج، حيث أوضحت بأن الفرد تقيده عوامل في حرية اختيار شريك حياته رغم عدم إحساسه بها في كثير من الأحيان و اعتقاده أن اختياره كان بمحض إرادته أو حريته.

في دراسته التي أجريت في نيوهنهن سنة 1949 أوضحت بأنه علـى الـرغم مـن أن الزيجـات العنصرية التي تحدث بن أفراد من جنسين مختلفين مسموح بها قانونيا، إلا أنها نادرة الحدوث، كما يحدث أي نوع من هذا الزواج في نيوهنهن سنة 1948.

و عليه فإن هذا النوع من الاختيار في الزواج يتحدد إلى قدر ما بجنس كل من الشريكين الذي يحمل في طيا ته ثقافة معينة(2).

---

(1)- ALLAIN – Girard ; choix du conjoint : une enquête psychosociologique en France ; Travaux et documents Cahier ; N) 70 ; paris ; 1981 ; p 18.

(2) سامية حسن الساعاتي ، مرجع سبق ذكره ، ص138.

2- **التجانس في الدين :** يقول **هولينجر هيد :** أن الدين هو العامل الحاسم الذي يلي عامل الجنس في الأهمية، حيث أن تأثير الدين على الاختيار في الزواج لم يتغير مع تعاقب الأجيال، أي أن تأثير الدين على الاختيار في الزواج لم يتغير مع تعاقب الأجيال، أي أن معظم الزيجات تحدث في داخل كل جماعة منها (1).

3_ التجانس في السن: لا يمكن أن ننكر أن التشابه في السن بين الزوجين له تأثير فعال على الاختيار في الزواج، وذلك لأن حرية الرجل في الاختيار للزواج مقيدة بالسن ، أين يقتصر اختياره على من تماثله سنا أو تصغره. و الاعتقاد الشائع في مجتمعاتنا أن المرأة لا يجب أن تتزوج برجل مسن يكبرها بسنين عديدة حد من فرص المرأة في الزواج، فالعرف المتعلق بالسن و الاختيار للزواج لا يسمح للمرأة بان تتزوج إلا من رجال يماثلونها سنا أو يكبرونها بقليل . إذن فالقيم المتعلقة بالسن تضع قيودا تحد من اختيار الفرد لشريك حياته.

4)_ التجانس في الحالة الزواجية: إن الحديث عن التجانس في الحالة الزواجية مرتبط بالسن ،فكلا المتغيران يعدن عاملان في غاية الأهمية في عملية الاختيار للزواج.

ففي دراسة قام بها<<**بورمان**>> الذي استقى بيانات دراسية من بطاقات الزواج لعـدد مـن الأزواج، و كانت المعلومات التي تعطيها تلك الطاقات عبارة عن بيانات مباشرة عن العمـر لهـؤلاء الـذين يـدخلون الحيـاة الزوجيـة لأول مـرة، بالإضـافة إلـى مـن يتزوجـون للمـرة الثانيـة ، و الثالثة...توصل<<**بورمان**>> في هذه الدراسات إلى النتائج التالية:

_ أن العمر يعد عاملا بالغ الأهمية في مجال التجانس الزواجي و هو يؤثر في العلاقة ما بين الحالة الزواجية و الاختيار للزواج.

_ يتزوج الناس في كل الأعمار من أولئك الذين يشابهونهم في الحلة الزواجية .

_ يكون التجانس في ذروته بين الأرامل ، و يقل تدريجيا ليكون أقل درجاته بالنسبة للعزاب.

5)_ التجانس في التعليم: لقد قام <<**لانديس**>> **و**<<**داي**>> عن التعليم كعامل من عوامل الاختيار للزواج، و استخلصا أنه كلما ارتفع مستوى تعليم الشباب سواء الإناث أو الذكور زاد ميله إلى تفضيل الزواج بمن هو في مستواه التعليمي.

أما <<**جيرار**>> فقد ربط المستوى التعليمي للزوجين بالأصل الاجتماعي ، ويرى أن الوسط الإجتماعي يتدخل إلى حد بعيد في متابعة الدراسة من جهة و نوعيتها من جهة أخرى (2).

---

(1)_ نفس المرجع ، ص139.

(2)- Alain. Girard ; OP.CIT. P79.

6)_ التجانس في المكانة الاجتماعية و الاقتصادية: إن الزواج الذي يتم داخل نفس الأوساط الاجتماعية يظهر كعنصر من العناصر الأساسية التي تؤكد بنسبية تواصل الجماعات الاجتماعية على مر الأجيال على غرار التغيرات التي تحدث في البنية الشاملة. (1).

إذن فالزواج من داخل المكانة الاجتماعية المماثلة اجتماعيا شرطا أساسيا للمحافظة على نسب العائلة و مكانتها خاصة من وجهة نظر الأباء ذوي المكانة العائلية. أما الأفراد الذين ينتمون إلى مستويات طبقية منخفضة فإنهم يكسبون كثيرا عندما يتزوجون من أشخاص ينتمون إلى مستويات طبقية أعلى من مستوياتهم. و مع هذا فإن أغلب الزيجات بصرف النظر عن رغبات الأفراد في الزواج تكون من نفس المكانة الاجتماعية. (2).

II. نظرية القيمة في الاختيار للزواج:

القيمة تعني كمصطلح عام في العلوم الاجتماعية الموضوع، أو الاتجاه أو الرغبة أو الحاجة، و يستعمل هذا المصطلح عندما تظهر علاقة تفاعلية بين تلك الحاجات و الاتجاهات و الرغبات من جهة و الموضوعات من جهة أخرى (3).

و قد استخدم هذا المصطلح لفهم الاختيار للزواج إلا حديثا على يد<<كـومز>> و <<شـلتيرج>>. و لنظرية القيمة في الاختيار للزواج مبدأ عام للسلوك ، إذ يشعر أعضاء الجماعة نحوه بالارتبـاط الانفعالي القوي ، أين تعتبر قيم الشخص نموذج منظم حسب الأهمية و الأولوية التي وضـعها كـل إنسان، و هكذا نجد أنفسنا بصدد التحدث عن النسق القيمي، فالقيم التي تعد كبيرة الأهميـة بالنـسبة لشخص معين، و تتجلى في صورة رد فعل عاطفي إذا قوبلت بأي نوع من التحدي (4). و نظـرا للارتباط العاطفي القوي بين القيم ، فإن الفرد لن يختار شريك حياته إلا من بـين الأفـراد الـذين يشتركون معه في نفس القيم.

و قد قام <<كومز>> بدراسة هامة في هذا الشأن ، فقد ربط بين نظرية القيمة و نظرية التجانس ، حيث يقول<< أنه لما كانت القيم تكتسب بواسطة التجربة الاجتماعية ، لذلك كان من الأجدر أن الأشخاص الذين يتشابهون من حيث بيئاتهم أو مكانتهم الاجتماعية ، يتشابهون أيضا في حكمهم ما له قيمة<< .

---

(1)- ALLAIIN_ GIRARD, OP.CIT,P 22.

(2)_ سناء الخولي، مرجع سبق ذكره ،ص 137.

(3)_ محمد عاطف غيث، قاموس علم اللاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1989، ص 505.

(4)_ سامية حسن الساعاتي، مرجع سبق ذكره، ص 174.

و قد بني دراسة على فرضية تقول أنه لما كان الوالدان هما المتعهدين الأولين للتنشئة الاجتماعية في حياة أطفالها، فإن معظم قيم هؤلاء الأبناء سوف تكون متفقة مع قيمهم ، لهذا فـإن التـأثير الـذي يمارسه الوالدان سوف يتجه نحو التجانس، و بهذا استهدف <<كومز>> فحص فكرتين أساسيتين هما:

1_ملاحظة إلى أي مدى يعد التجانس عاملا مسيطرا في الاختيار للزواج،

2_تحليل تأثير المنزل كقيمة اجتماعية على عملية الاختيار.

و قد خاص إلى أن الاختيار في الزواج يميل نحو التجانس خاصة من الناحية الاجتماعية، و أن الشواهد تدعم و تؤكد الفرضية القائلة بأن الضغوط الو الدية تمارس تأثيرها في الاتجاه الاختياري للزواج. (1).

III. <u>**نظرية التجاور المكاني:**</u>

تتم عملية الاختيار للزواج في وسط جغرافي محدد، فيتزوج الناس بمن يلقون بهم، و هؤلاء يعيشون عادة بجوارهم في المسكن أو العمل...

يقول<<**وولر>>:<<**إن الفرد لا يختار زوجته من بين كل من يمكن الزواج منهن ، بل إنه يختـار زوجته فقط من بين عاملا من بين العوامل المحددة المهمة لمجال الاختيار للزواج.

و قد اتسع نطاق نظرية التجاور المكاني أو التقارب المكاني، فبعد ما كانت لا تهتم إلا بهؤلاء الذين يقطنون في منطقة سكنية واحدة ، أصبحت تشمل هؤلاء الذين يذهبون إلى المدرسة ، الجامعة وكذلك الذين يعملون معا (2). إذن أن الفرضية التي تعتمد عليها هذه النظرية هي أن الناس يميلون إلى الزواج بهؤلاء الذين يعيشون بجوارهم، أو الذين يدرسون، يعملون معهم في مكان واحد، و هذا الميل يزداد في المجتمعات الأكثر كثافة سكانية.

IV. <u>**النظرية النفسية في الاختيار للزواج:**</u>

وتسمى هذه النظرية كذلك بنظرية الحاجات التكميلية، و يعتبر<<**روبرت ونش>>** صاحب هذه النظرية ، وكان له الفضل في الحديث عن الحاجات التكميلية في الاختيار للزواج بشكلها المتكامل و صياغتها في صورة نظرية متناسقة.

و قد قسم <<**ونش>>** من كتبوا حول التجاذب التكميلي بين الأفراد إلى اتجاه الفرويديين و اتجاه اللافرويديين.

---

(1)_ سامية حسن الساعاتي، نفس المرجع السابق ، ص 175، 176.

(2)_ نفس المرجع، ص 165.

فدور كايم الذي هو لا فرويدي يرى أن التجاذب التكميلي بين الأفراد مرده أن كل ولحد منا تنقصه أشياء أو صفات معينة، لذلك فنحن ننجذب نحو هؤلاء الذين يكملون اوجه النقص فينا و على ذلك فالعلاقة تصبح تبادل حقيقي للخدمات.

أما <<**فرويد**>> فقد ميز بين الحب الكفلي و الحب النرجسي، و يقصد **فريد** بالنمط الكفلي من الحب ذلك الذي تعبر عنه اتجاهات الاحترام و الإعجاب الموجهان إلى موضوع الحب، أما الحب النرجسي فهو حب النفس في المحل الأول ، لكن في هذا النمط للشخص النرجسي حاجة شديدة إلى أن يصبح محل إعجاب الآخرين كونه موضوع إعجاب ذاته.(1)

إذن ، عندما كون <<**فرويد**>> نظريته الثنائية : الكفيلة_ النرجسية، فقد وضع نوعا من العلاقة التكميلية بينهما.

وقد عرض<<**ونش**>> نظريته في الحاجات التكميلية بربطها بنظرية التجانس، حيث يرى أن هذه العوامل والمتغيرات: الجنس، الدين، الطبقة الاجتماعية، المستوى التعليمي تحدد لكل منا الأشخاص الذين نفضل التعامل معهم، و على هذا فنظرية الحاجات التكميلية لـ<<ونش>> تسلم تسليما كاملا بمفهوم مجال الشركاء اللائقين للزواج وعلاقته بالعوامل التي ذكرت في السابق(2). و قد وتوصل <<ونش>> إلى نتائج أيدت نظرية الحاجات التكميلية في الاختيار للزواج التي بنيت على فرضيتين:

1_التكميل المتفاوت في النوع.

2_ التكميل المتفاوت في الشدة.

لقد انتقدت نظرية <<ونش>> و لقت معارضة شديدة مـن طـرف <<بورمـان>>و <<داي>>، إلا أن <<ونش>> تناول هذه المعارضة بأهمية كبيرة (3).

إن كل هذه النظريات الاجتماعية و النفسية للاختيار للزواج تتمحور و تتلاقى حول فكرة التجانس التي هي محور الارتكاز للنظريات التي ذكرت سابقا، فنظرية التجاور المكاني هي صورة مكملة لنظرية التجانس أما نظرية القيمة و نظرية التجانس هما مكملة لنظرية التجانس أما نظرية القيمة و نظرية التجانس هما نظريتان لا ينفصلان ، حيث أن التشابه في القيم يؤدي إلى التجانس، كما أن نظرية الحاجات التكميلية تتجه نحو التجانس، حيث أن الفرد لا يبحث عن شريك حياته إلا في محيط اللائقين للزواج ممن يعرفهم.

---

(1)_ نفس المرجع، ص 188.

(2)_ نفس المرجع، ص 190.

(3)_ نفس المرجع ،ص 202.

أسلوب الاختيار للزواج:

إن أختار الزوجة هو من مهام السرة عادة بجميع تقاليدها عند القبيلة، وتتكفل نساء الأسرة عادة بجميع تقاليدها عند الاختيار من حيث كفاءة أهل الخطيبة لأهل العريس نسبا و ثروة و جاها ودينا و تعبدا، ولم يكن هناك فرصة للفرد في اختيار قرينه(1) ، ففي الريف تكون العلاقات بين أفراد الجيرة الواحدة دائما حميمة يسودها الود والتعاطف ، كما للعرف و العادات و التقاليد تحكم كبير في ضغط السلوك الاجتماعي للفرد في الثقافة الريفية، لذلك فإن الثقافة الريفية تؤدي إلى أن يكون أفرادها متشابهين إلى حد كبير في الخافية، و لم تكن هناك في يوم ما صعوبة بالنسبة للشباب الريفيين في الاختيار للزواج، حيث نشأ الشباب الريفيين في الاختيار ، من جانب الجنسين، في الجماعة المحلية الصغيرة نفسها، و هم يعرفون الكثير عن بعضهم البعض.

أما في الثقافات الحضرية فالأمر يختلف تمام الاختلاف في الوظائف الاقتصادية، التربوية و الدينية و التزويجية انتقلت من يد الأسرة إلى المنظمات المتخصصة خارج نطاقها، فلم تعد العلاقات هي الميزة للصلة بين الأفراد ،بل حل محلها العلاقات الرسمية، فتصبح مشكلة إقامة علاقات و التعرف على أفرادها من الجنس الآخر، خاصة إذا كانت وظيفة الفرد تبعده عن مجال الاختلاط بالجنس الآخر، أو أثناء الدراسة المختلطة بالجامعة مثلا، لم يكن عقد العزم على الزواج ، و من ثم اختيار شريكة معينة. و في المدينة كذلك يظهر البعد عن الأسلوب الوالدي للاختيار في الزواج الذي كان سائدا في الثقافات الريفية و استبداله بالأسلوب الذاتي أو التلقائي في الاختيار ،و هنا واجه أيضا الشباب صعوبة في الاختيار بأنفسهم في إطار تعقد مركب من الحياة الحضرية ، ليس لهم المعرفة بالجنس الآخر بالطريقة السهلة التي كانت تتوفر لسباب القرية، و التي يعرف كل فرد فيها الآخر ، كما أنهم فقدوا ميزة توجيه الأهل أو تدخلهم لتسيير دقة الاختيار للزواج في الاتجاه الصحيح . فيما أن الرواج هو أهم حدث قي حياة العائلة المعاصرة ،و بالتحديد عملية الاختيار للزواج من طرف الابن كما هو الحال من طرف البنت، فالزواج في البنية العائلية المعاصرة يستلزم ظروفا تختلف عن ظروف البنية العائلية التقليدية، أين تبقى فترة اتخاذ القرار للزواج أي اختيار شريك الحياة فترة حادة من الصراع بين الأهل و الأبناء ،لأنه عن عملية اختيار الشريك و ظروف إقامة الزوجين علاقة باختيارهم للشريك من عائلة متصاهرة أو قريبة سيحافظون على روابط أقوى مع أبنائهم ،كما يريد الأبناء الحفاظ على التوازن و التجانس في حياتهم الزوجية من خلال إجراء اختيار

---

(1)_ سامية حسن الساعاتي، نفس المرجع، ص 107، 108.

الشريك اختيارا مبني على التجانس العاطفي و الحب ، إن هذين الموقفين اللذين يحددان اختيار الشريك القوة أو طبيعة التي بين الأبناء و أهلهم ،فكل شيء يسير و كأن الأهل يعتقدون أن بإمكانهما أن يتجولا إلى حالة الوضع الأفضل ما بين الأهل و أبنائهم و بالتالي فبإمكان انعدام الحوار أو ضعفه من البداية، مع اتخاذ مواقف لا يمكن التوفيق بينهما بين الأهل و الأبناء، بإمكان كل ذلك أن يؤخذ إتخاد قرار الزواج خلال سنتين أو ثلاثة أو أكثر ،أو أن يؤدي إلى إتخاد القرار في زواج يغيب أهل أحد الطرفين(1).

الاختيار للزواج في النمط التقليدي:

لقد جرت العادة أن تقوم أم الشاب باختيار الخطيبة،و قد تختار فتاة لا يعرف ابنها عنها شيئا، بل قد يكون لم يراها إطلاقا، و ربما يكون قد رآها في السوق أو في الحقل أو في الاحتفال، أو في أحد الأفراح بالقرية. و على أي حال فليس من المألوف ،و لا من المعروف لهم أن يتقدم شاب لخطبة الفتاة فإن أهلها لا يعترفون به و لا يقيمون وزنا لكلامه فحضوره بدون إرسال أمه التي تمثل رأي أسرته أمر يحط من قيمته هو شخصيا . كما يعد في نفس الوقت إهانة كبيرة لأهل العروس، فهو سلوك غير مستحب ،لأنه خروج عن القيم و العادات التي تسيطر عليهم ،فطبيعة ثقافة القرية لا تقيم وزنا إلا للقيم الجمعية التي يحددها مجتمعها و التي تنعكس على قيم الأسرة المستبدة أو قيم العائلة ، فالأسرة في الريف تسيطر على أفرادها سيطرة كبيرة و اتجاه الابن في الغالب هو اتجاه الوالدين، أي أن فردية الأبناء في الريف فردية جدا ، و شخصية الابن تذوب ذوبانا في شخصية والديه و أسرته، حيث يقول محمد عاطف غيث:<<الفرد كفرد لا قيمة له إلا في العائلة و قيمة العائلة التي يقرها مجتمع القرية هي القيم العائلية، فهو يعمل من أجل العائلة و يتزوج من أجل العائلة و ينجب من أجل العائلة،و لهذا كانت شخصية العائلة هي العائلة التي تحدد نماذج سلوكه و تعين له المسموحات والممنوعات>>.

بهذا التدخل في اختيار الزوجة من طرف الأم لابنها ، لا تضع مصلحة ابنها في المحل الأول من حيث ميله أو عدم ميله للعروس مثلا، بل تنظر لمصلحة الأسرة كأسرة، و بما أن أم الشاب تكون مع والده الدعامة الأساسية في حمل أعباء الأسرة، فإنها تضع في الاعتبار أيضا انسجام الفتاة معها هي أولا و معاشرتها لها شخصيا و ضمان طاعتها و خدمتها لها و تعاونها و اشتراكها معها في حمل أعباء الأسرة ، أي أن قيمة العروس ترتبط بالقيم النفعية و الاقتصادية للأسرة ، تلك القيم التي تتضمن العمل في المنزل و في الحقل و في خدمة

(1)_ مصطفى بوتفنوشنت، مرجع سبق ذكره، ص 307.

أفراد الأسرة الممتدة و في ؛نجاب الأطفال و في الإسهام في المعيشة (1).
إذن فإن الزواج في النمط التقليدي يكون من طرف العائلة التي تتكفل به منذ بدايته ، أي منذ عملية الاختيار و التقصي عن أهل الفتاة و نسبها و التحضيرات لذلك. فالزواج هنا يشترك فيه الجميع ، كما أن البيت الزوجي لا يخرج عن هذا النطاق كونه يكون في وسط العائلة لا سيما و أنه في القديم اتسمت تلك البيوت بالاتساع لأنها تحمل و تتسع لعدد كبير من الأفراد، لهذا تميزت بوجود العائلة الكبيرة الممتدة.
و عليه فإن أسلوب الاختيار في هذا النمط التقليدي يخص العائلة و تعددت التسميات حول هذا النوع من الاختيار، فهناك من أطلق عليه مصطلح:
1 الاختيار الوالدي: و هو الأسلوب الأكثر شيوعا في البلدان العربية الإسلامية ،و تختلف حدة انتشار هذا النسق من الاختيار باختلاف المجتمعات واختلاف ثقافتها و تقاليدها و عرفها. ترى سامية حسن الساعاتي حول هذا النوع من الاختيار أنه<< ذلك الأسلوب الذي يسمح بتدخل أحد أو بعض أقرباء الشريكين المنتظر زواجهما في عملية الاختيار و يتضح فيه تحمهم في تلك العملية>>(2) .
يكون هذا النوع خاضع لما يمليه الدين و التقاليد من مقاييس، و هو منتشر أكثـر فـي المجتمعـات الصغيرة كالأرياف مثلا أين يكون فيها التطور الاقتصادي و التعليمي ضعيف، و أيـن لا يـزال الناس يعيشون على الطريقة التقليدية متمسكين بالعادات و التقاليد، حيث نجد حاجز قوي لا زال قائم لحد الآن بين مجتمع الذكور و مجتمع الإناث ،مع عدم وجود فرصة للاختلاط أو الالتقاء بمفردهمـا (3) إذن فالتدخل في عملية الاختيار هنا يكون مطلقا من جانب الوالدين، و لا تعطي أيـة فرصـة للعروسين للتدخل في الموضوع ، و لا يستطيعا الوقوف ضد قرار الوالدين حتى و إن كـان ضـد رغبتهما، فالقرار الأول و الأخير هنا يكون من جانب الوالدين فقط ، كما قد يكون تـدخل الوالـدين أحيانا جزئيا، مع السماح للأبناء بالإدلاء برأيهم ، في كلتا الحالتين يكون تدخل الوالدين قويا، فلهمـا الكلمة الأخيرة في الموافقة على الزواج و ارتضائه و الاعتراف به أولا ،هذا الأسلوب غالبـا مـا يأخذ الاعتبارات الاجتماعية و الاقتصادية و يهمل كثيرا الاهتمام بعاطفة الحب ،حيـث يـرون أن عاطفة الحب يمكن لها أن تتحقق بعد الزواج ،لأنها هدف في نظرهم، و ليست من الوسائل المساهمة في الوصول إليه.

---

(1)- فوزية دياب، مرجع سبق ذكره،ص 254، 255.
(2)_سامية حسن الساعاتي، مرجع سبق ذكره، ص 65
(3)_ مصطفى المساماني، مرجع سبق ذكره، ص 46.

الأسلوب الشخصي في الاختيار: نظرا للتحولات و التطورات التي حدثت في المجمعات العربية الإسلامية بصفة عامة و في مجتمعنا الجزائري بصفة خاصة فقد كان لها أثار على أفراد المجتمع خاصة إلى الصعيد المادي بسبب التمدن و التطور الصناعي، و اندفاع وسائل الإعلام لكن على الصعيد الثقافي فقد كان التأثير بطيئا نظرا للمقاومة المستمرة، و موضوع الزواج من بين الموضوعات التي لم تتأثر كثيرا بالتحولات و التطورات التي طرأت على المستوى السياسي الاقتصادي أو الثقافي.

إلا أن أسلوب الاختيار تعرض خلال السنوات الماضية إلى بعض الانتقادات و التحديات من قبل الفئات المثقفة، حتى ظهر أسلوب جديد الاختيار ينافس الاختيار الوالدي و هو الاختيار الشخصي.

و من أسباب ظهور هذا الأسلوب الشخصي في الاختيار هو ذلك التغير الاجتماعي الذي يطرأ على حياة الجماعة، فتغير وظائف الأسرة التي كانت تؤديها في الماضي غير من العلاقات الاجتماعية بين الأباء و الأبناء ، بحيث أصبحت أقل رسمية و تحددا من ذي قبل . فكلما أصبح المجتمع أكثر تعقدا اتجه مؤشر الاختيار في الزواج إلى الأسلوب الشخصي (1).

أسلوب الاختيار للزواج في المجتمع الجزائري:

هناك أطراف متعددة تقوم بعملية الاختيار للزواج في مجتمعنا ، فإن لم تكن الأم أو الأب أو الابن نفسه من العائلة، فإنه يكون طرف آخر خارج العائلة ،كالخالة، العمة، أو حتى الأقارب و الأهل.

في السابق كانت عملية الاختيار تقوم بها الأم أو الأب سعي منهم المحافظة على العادات والتقاليد، و هذا دون الأخذ بعين الاعتبار رأي العروسين، و يتم التقاء العروسين فقط يوم العرس.

كان الاختيار في البداية يقتصر على صلة الدم مثل أبناء العم أو الخالة... ثم النسب، و كان مقياس الاختيار آنذاك هو المحيط الاجتماعي الذي يتواجد فيه الزوجان ،مما يؤدي بهما إلى الأخذ بعين الاعتبار مقاييس محدودة جدا، و بصفة عامة مقياس الاختيار هنا له علاقة بنمط ثقافة الأباء و الأجداد.

أما في الوقت الحالي فقد تغير الوضع و يمكن القول أنه تغير بصفة انتقالية كبيرة، حيث أصبح للفتى و للفتاة حرية الاختيار ،كما لهم حرية الرفض أو القبول مع وضع للفتى و للفتاة حرية الاختيار ، كما اهم حرية الرفض أو القبول مع وضع بعين الاعتبار مقاييس أخرى .

---

(1)_ سامية حسن الساعاتي، مرجع سبق ذكره، ص 69.

مهمة ، مثل التقارب في المستوى التعليمي و الثقافي و الأخلاقي، إضافة إلى الصفات الجسدية، هذه الحرية في الاختيار للفتى و للفتاة دون التدخل في عملية الاختيار تؤدي حسب رأيهم إلى التكافؤ.

أساليب عملية الاختيار:

هناك أساليب عديدة يتم بها اختيار الزوج لزوجته ،وهي تختلف و تتنوع من عائلة إلى أخرى، و من شخص لآخر:

_**الأم:**_للأم أسلوب خاص في عملية الاختيار، فهي عندما ترى أن ابنها قد بلغ سن الزواج، فإنها تبدأ بالبح له عن زوجة تعجبها هي دون أن تأخذ رأي ابنها ، فتختارها على مقاييس متعددة ،هي الجمال، صغر السن، دون أن تأخذ بعين الاعتبار التكافؤ بينها و بين ابنها، وقد يحدث الزواج في هذه الحالة.

_**الشقيقات و الأشقاء:** قد يكون لهما دور في عملية زواج أحد أقاربهم مثل صداقة الأخت مع إحدى الصديقات التي تدرس معها أو تعمل معها، أو تسكن بجوارها، أو أن يختار الأخ أخت صديقه ليتزوجها.

_**الأب:** و يتم هذا بحكم صداقة الأب بأحد أصدقائه فيختار الأب لابنه أو لأحد أقاربه ابنة صديقه أو العكس، إن أراد الصديق لابنته أن تصبح زوجة لابن صديقه الذي أعجب بسلوكه و أخلاقه.

_**الأصدقاء:** صديق الأخ، أو الأب يرى ابنة أو أخت صديقه في الشارع أو في المدرسة فيذهب الصديق للشاب الذي ينوي الزواج، ويقترح عليه الفتاة المعينة.

_**الابن أو الابنة المعنيان بالأمر:**يتم الزواج تحت تأثير التفكير الآلي و الثقافي. إذ يتم الاختيار في أماكن متعددة، كأماكن الدراسة أو العمل أو الشارع أو الحدائق.

فهناك من يلاحظها و يراقبها من بعيد دون الالتقاء بها .و هناك من يتكلم معها مباشرة و مصارحتها بالأمر(1).

و مع ظهور الاختيار الشخصي للزواج في مجتمعنا الجزائري ينطلق الشاب أو الشابة من فكرة الاختيار الحقيقي للشريك، بعد المرور بعدة شهور ، أو مدة موافقة الأهل أو اختيار شريك اقترحه

_(1) عياشي صباح،اختيار مقاييس تكافؤ القرينين و التغير الاجتماعي و الثقافي، رسالة ماجستير،1995،ص 97، 98.

الأهل و يوافق عليه الابن أو البنت في سن الزواج ، و الأهم أن الشابة أو الشاب حتى كذلك الأهل أن يخلق خلافا بمناسبة اتخاذ قرار الزواج لهذا فعملية الاختيار و اتخاذ قرار الزواج هي عملية بطيئة طويلة و ديبلوماسية للوصول إلى اتفاق بين الأبناء و الأهل ، في كثير من الأحيان لا يجب على الابن أن يفرض قراره في اختيار خطيبته و مواجهته لكل العوائق ، كما ليس على الأب و الأم أن يعارضا هذا الاختيار لمتعتهم الخاصة و على الأب، الأم و الابن أن يتفقوا لوجود وسيلة للتفاهم المشترك في اختيار الخطيبة و في تنظيم الزواج و إقامة الزوج بعد الزواج.

هناك حالات يكون فيها الابن أو البنت مصممين على اختيار الشريك و في هذه الحالة إذا لم يغير الابن من رأيه يصبح الصراع مفتوحا بين الأهل و الابناء، لكن في حالة وجود هذا النوع من الخلاف تصبح الكلمة الأخيرة لأصحاب الشأن أي الخطيب و الخطيبة لعبة الأدوار و الأوضاع هذه تدخل ضمن الوضعية في الحياة العائلية التي هي الاختيار عند الزواج و اتخاذ القرار للزواج ، يتم وفقا لتدخل مزدوج بين القديم والحديث ، فمن القديم تستاف العائلة كل المراسيم و الخطوات و مبادئ التقوى و التدين، كما تستعين و تلجأ إلى الأنساب وحسب العائلة، الماضي ، كما تستاف من القديم اللباس للزينة،تنظيم العرس، كيفية إجراء كل المزايا المادية و النفسية على الخطيبين(1).

و مع التغيرات التي طرأت على هذه الأخيرة على مختلف الأصعدة و المستويات سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية ،حيث كان لها دور كبير في تغيير المكانات و الأدوار الخاصة لجنسين داخل الأسرة و خارجها و دور أيضا في تغيير العقليات و طرق التنشئة الاجتماعية للأبناء وكيفية التعامل معهم ، وذلك بنشوء حوار أكثر تفتحا من الماضي و بين الأبناء و الأباء.(2)، و مع هذا يوجد تدخل بين القديم والحديث ، فإن الأسرة تحاول تغطية هذا التغير و الاتجاه الجديد المقلد للغرب و العودة به إلى النظام التقليدي ، فيتجه الشاب وأسرته إلى أسرة الفتاة ليطلبها من أهلها ، و كأن اتفاقا سابقا لم يكن بينهما ، و قد تكون الفتاة قد أخبرت أمها لتنقل الخبر إلى أبيها بطريقة ودية مقبولة، ويرى زهير حطب أن<<هذه الظاهرة أي ظاهرة الاختيار الشخصي للزواج تنتشر خصوصا في أوساط الطبقات المثقفة و المتعلمة، وقد يسبق هذا الزواج الخروج المشترك لبعض المتنزهات و المعاشرة قبل الخطوبة، ويتم ذلك بسرية تامة<< (3).

---

(1)_ مصطفى بوتفنوشنت، مرجع سبق ذكره ،ص 307 ،ص 309.

(2)_ نفس المرجع، ص 274.

(3)_ زهير حطب، مرجع سبق ذكره ، ص 265.

و إذا ما تمت الخطبة يجد الأبناء أنفسهم في مرحلة صراع مع الوالدين، حيث أن الشاب أو الفتاة ينطلقان من الاختيار الأمثل للزواج عن عاطفة الحب ، و على أساس ما يتصل به كفرد خصوصياته وواجباته المختلفة، أما الأباء فيودون لو يقترن أبنائهم بشريكة حياتهم وفق ما يتماشى مع أهدافهم و احتياجاتهم، و يمتد هذا الصراع أيضا إلى الأباء الذين يجدون في العادة صعوبة في التنازل عن تلك العادات التي جعلت منهم أصحاب سلطة على أبنائهم نتيجة للحقوق الأبوية الخالدة التي خلعها عليهم الأبناء(1).

التغير الاجتماعي و انعكاسه على الزواج:

لقد تعرضت المجتمعات البشرية لتغيرات جوهرية في مختلف المجالات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية، حيث في الماضي كانت المجتمعات صغيرة نوع ما ، وكان الاتصال بالمجتمعات الأخرى بطيء و صعب ،و الجماعة الأولية فيها تمارس ضغطا على أفرادها، و كان لهذا الأخير تأثيرا كبيرا على سلوك هؤلاء الأفراد. و الزاج في هذه المجتمعات يعتبر كممارسة اجتماعية مقيدة إلى حد ما بالقوى الضاغطة عليه من الخارج و هي الجماعة ، و مع مرور الوقت بدأت هذه القوى الخارجية تقلل من ضغطها على هذا النظام الاجتماعي أي الزواج ،فقد انصب الاهتمام اليوم حول محاولة معرفة مشاعر الأفراد من الجنسين نحو بعضهم، حيث تبين أنه يوجد محاولة التخلص من المظاهر النظامية التقليدية، و اهتمام أكبر بالمظاهر الشخصية للزواج و الحياة الأسرية لأن الشباب أصبح لديهم درجة أكبر من الحرية بكثير من تلك التي كانت لهم من قبل(2).

فالتقنيات التي أدخلت كعنصر ملموسة و هادفة توغلت بصفة سريعة في طريقة تفكير الأجيال الجديدة، و المواقف و الاتجاهات التي اتخذت من أجل مواجهة هذه التقنيات التي لم تعد تعتبر كاتجاهات ثورية ضد نظام قديم، بل اتجاهات ضرورية لمواجهة الوضع الجديد و مسايرة للواقع الجديد(3).

و يمكن أن تكون هذه الاتجاهات تتمثل في بروز الزوجcouple و الصراع بـين الجيلـين ، و دور المرأة في مختلف ميادين الحياة، و ارتفاع سن الزواج و ارتفاع في عدد العازبين و العازبات، مع احتمال في انخفاض الزواج الداخلي و التدخل الأبوي في الزواج... كلها تعتبر رموز و مبادئ

---

(1)_ محمد علي محمد، الشباب العربي و التغير الاجتماعي،دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ،1987 ، ص 154.

(2)_ سناء الخولي،(الزواج والعلاقات الأسرية)، مرجع سبق ذكره ، ص 66 ،67.

(3)_ مصطفى بوتفنوشنت، مرجع سبق ذكره.

أساسية للتفريق الثقافي الذي بمقتضاه فصلت الجماعات الحضرية عن الريفية (1).

ومن بين التغيرات الاجتماعية نجد:

1_**تغير مكانة المرأة:** لقد أدت إبان حرب التحرير دورها على أحسن أداء كثورية، فدور المرأة و مكانتها الجديدة في المجتمع الجزائري تتضح أكثر بدخولها المكثف إلى عالم الشغل أي العمل،و هذا التفتح للعالم الخارجي طالما كان مرغوب فيه ومطالب من طرف الفتاة والذي تحقق بفضل البنايات الاجتماعية و الاقتصادية الجديدة (2). وقد ظهرت المرأة في سوق العمل في المدينة و في الريف كذلك، و يعتبر هذا الحث طرق نحو التقدم أعطى لنا فكرة على تطور العائلة الجزائرية انتقالا من الأشكال الجماعية ذات إنتاج فلاحي إلى الأشكال الصناعية فقد لوحظ في المجتمع الجزائري تقلص في حجم العائلة، و ظهور العائلة الصغيرة المتكونة من الزوجين وأبناهما مع بروز استقلالية و انفراد بين الزوجين و الأبناء بسبب اتجاه المرأة للعمل، لأن المرأة التي تعمل ليست في حاجة أو ليست مجبرة أن يكون تابعة اقتصاديا للرجل، مما يمكنها من وضع علاقات مع الرجل من علاقات مساواة و علاقات أكثر إنسانية...و لتكوين مجتمع متقدم يجب أن يمر بهذه المراحل الإجبارية و التي تمثل الاستقلالية الاقتصادية للمرأة، فالمرأة أصبحت قادرة على تلبية حاجياتها الاقتصادية و بالتالي يصبح لها حظ أكبر في تحقيق ذاتها (3). حيث أن الاتجاه العالمي الجديد الذي يتزايد يوما بعد يوم يعطي حرية أكثر للمرأة و رفع القيود التي كانت تعوق حركتها ، من خلال اشتراكها في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية و التربوية و التعليمية و السياسية في مجتمعنا، كما أصبحت المرأة تتعلم الآن مثل الرجل. كل هذا التغير في مركز المرأة تبعه بالضرورة تغيرات مصاحبة فيما يتعلق بالزواج و بالاختيار في الزواج فقد أصبحت المرأة في العصر الحديث أقل احتمالا لزواج لا تتوفر فيه عوامل الاطمئنان و السعادة ،و هي تسارع أكثر من ذي قبل بطلب الحرية إذا وجدت أن زواجها لا يسير سيرا هادئا طبيعيا. كما أصبحت تدقق في تفضيل شخص عن آخر ، أو في تفضيل شخص بعينه في مجال الزواج، (4) .

---

(1)-. C. CAMILLERI. Jeunesse ; Famille et développement ; C. N. R. S , paris, 1973, p 211.

(2)- M. Boucebci, psychiatre, société et développement, Alger , 1978 , p 17.

(3)- S. Khodja, Algérienne, E .n . a. l ; Alger ; 1991 ; p 29.

(4)_ سامية حسن الساعاتي، مرجع سبق ذكره ص70.

وهذا أثر على عملية الزواج، فمن بين التغيرات التي طرأت على مختلف نواحي الحياة تغيرا عرفه مركز الفتاة التي أصبحت تشارك بكل حرية في مختلف النشاطات الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية إذا أتيحت لها فرصة الاختلاط بالرجال و الاحتكاك معهم في ميدان العمل و التعليم.

إضافة إلى الغزو الثقافي الذي عرفته المجتمعات العربية ،حيث أصبح هناك تعايش لثقافتين داخل كل هذه المجتمعات ،هذا ما ساهم في تناقص قيمتها.

أما الجزائر ،فبما أنها واحدة من البلدان التي تعيش هذه الوضعية و التي تتمثل في تعايش داخل نفس المجتمع نمطين لثقافتين مختلفتين، هما النمط التقليدي المحلي من جهة ، و النمط الغربي من جهة أخرى، كل هذا كان له تأثير على المجتمع ككل. وبما أن الفتاة الجزائرية تأثرت بهذه التغيرات فقد وجدت نفسها معرضة لازدواجية في الثقافة ،و لمختلف التناقضات التي نتجت عن هذه الوضعية ، و بالنسبة لنظرتها للزواج فقد أصبحت تنظر إليه بصفة مختلفة من ذي قبل نظرا لتحررها من بعض الضغوط الاجتماعية التقليدية كتحكم الأسرة في مصيرها ،خاصة فيما يتعلق بموضوع زواجها، حيث كانت تزوج في سن مبكرة، ولم يكن لها الحق في إبداء الرأي في موضوع يخصها هي بالدرجة الأولى (1).

2_ **<u>التغير من الريف إلى الحضر و من الزراعة إلى الصناعة</u>:**إن نمو المدن يصاحبه التطور و التقدم الصناعي، أي التحضر، و كان ذلك متبوعا بتغيرات اجتماعية في مختلف نواحي الحياة حتى منها عملية الاختيار للزواج الذي ظهر فيه الاختلاف جلي بين أسلوبه في الريف الزراعي و أسلوبه في الحضر الصناعي.

إن للعرف و العادات و التقاليد دور هام في الضغط الاجتماعي للفرد ، حيث نجد أن جميع أفراده المجتمع القروي متشابهين في أهدافهم للزواج نظرا لعملية الضغط التي يمارس عليهم، فلم تكن هناك صعوبات لهم في الاختيار للزواج نظرا لإتباعهم قيم و عادات يتبعونها، الهدف منها هو تحقيق الوحدة العائلية(2)، إذ أن الشباب نشئوا في الجماعة المحلية الصغيرة و هم يعرفون الكثير عن بعضهم البعض، و هذا بما لهم من عادات و تقاليد و قيم اجتماعية متشابهة توحدهم مما يسهل في عملية الاختيار للزواج.

كما أن الهجرة من الريف إلى المدينة لها دور في التغيير من تفكير الشباب في مختلف ميادين الحياة حتى منها عملية الاختيار للزواج، و بما أن أهل الحضر يختلفون تمام

---

(1)- Radia – Toualbi,IBID , p

(2)_ سامية حسن الساعاتي، نفس المرجع السابق، ص 107.

الاختلاف من فرد لآخر ،فإنه حتما يؤدي إلى صعوبة في إمكانية الحصول على شريك يتفق مع الفرد في طريقة تفكيره و عيشه.... و هذا راجع لأن الفرد غير محكوم بضوابط اجتماعية صارمة.(1).

وعليه فإن المدينة هي حقل الاختلاف و الاختلاط الذي يسمح للشريكين أن يلتقيا قبل الزواج، وهناك عدة ميادين و فرص تسمح للفرد أن يلتقيا قبل الزواج، و هناك عدة ميادين و فرص تسمح للفرد أن يلتقي بفرد آخر . و فيما يخص الاختيار للزواج فهذه الميادين كافية للرجل بأن يختار فيه الشريكة المناسبة، و هذا يعتبر عامل من عوامل التغير في أسلوب الاختيار للزواج.

3_ **التغير من الجهل إلى التعليم:** إن للتغير من الجهل إلى التعليم أثار بعيدة المدى علـى الاختيـار للزواج ، و إن النظم التعليمية الحديثة، لا تتم مراحل التعليم فيها قبل سن العشرين،و هنـاك نـسب متزايدة من الطلاب تصل إلى التعليم الجامعي و إلى الدراسات العليا، و بالتالي يتزوجون في سـن تختلف عن سن الزواج عند الجيل القديم الذين يقومون بتزويج أبنائهم في سـن مبكـرة. إذن فـإن التغيير الذي ينتج عن التعليم ليس هو فقط تأخير الزواج و ارتفاع السن عنده، بل أن التعليم أيضا قد يغير في كثير من الأحيان بتأثير عامل النضج الذي يصاحبه من أفكار الفرد و قيمه عن الزواج(2).

تطور معدلات الزواج في المجتمع الجزائري:

بالرغم من المشاكل التي يعاني منها شباب المجتمع الجزائري و مست جميع ميادين الحياة الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية و الحضارية، إلا أن كل هذه المشاكل لم تؤثر على عملية الزواج، حيث أن نسبة الزواج في المجتمع الجزائري في ارتفاع دائم، هذا يدل على أن هذه المؤسسات لم تتعرض إلى تغيرات محسوسة رغم الانتقالات الاجتماعية السريعة التي عرفها المجتمع الجزائري ومن بين الأسباب التي أدت إلى الارتفاع في معدلات سن الزواج نجد:

1_العمل النسوي الذي أصبح له تأثير مباشر على الزواج.

2_ تعميم التعليم ، أين أصبح للمرأة حرية في مواصلة التعليم العالي.

3_ أزمة السكن التي لم تشجع أبدا على الزواج ، في الجزائر تعاني من هذا المشكل بشكل حاد ، و بالرغم من هذا المشكل إلا أن معدلات الزواج في ارتفاع مستمر.

---

(2)_ نفس المرجع ،ص 108.

(1)_ نفس المرجع ص ، 144.

جدول رقم واحد : يوضح ارتفاع معدلات الزواجات المسجل:

الســنة	مجموع السكان	الزواجات المسجلة	النسبة بالنسبة لـ 1000 ساكن
1985	22.189	123.688	5.66
1986	22.828	128.802	5.72
1987	23.477	137.624	5.94
1988	24.079	139.939	5.89
1989	24.703	147.250	6.03
1990	25.321	149.345	5.97
1991	25.939	151.467	5.91
1992	26.600	159.380	6.07

(*) المصدر ، الديوان الوطني للإحصاء ، أكتوبر 1995

نلاحظ من خلال الجدول أن معدلات الزواج في ارتفاع مستمر، فقد سجلت الزواجات المسجلة سنة 1985 123.688 زواج و ارتفاع إلى 139.939 سنة 1988، ثم بقي في ارتفاع حتى وصل سنة 1992 بـ 159.380 زواج مسجل.

جدول رقم اثنين : توزيع السكان المقيمين حسب الحالة الزواجية:

السـ ـ ـ ـ ـن	عـ ـ ـ ـ ـازبات	متـزوج	آخرون
1966 ذكور إناث المجموع	62.76 52.55 57.70	35.60 36.48 36.03	1.64 10.97 6.27
1977 ذكور إناث المجموع	68.06 58.19 63.09	30.82 33.29 32.07	1.12 8.52 4.84
1987 ذكور إناث المجموع	69.60 61.22 65.46	29.60 31.75 30.67	0.8 7.03 3.87
1998 ذكور إناث المجموع	69.00 61.82 65.45	30.29 31.80 31.04	6.17 6.38 3.51

(*)_ المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات.

هذه المؤسسات الاجتماعية تعرف بعض الضغط من خلال المشاكل التي يعاني منها المجتمع الجزائري، إذ نجد هناك عدة ظروف مساعدة على التأخر في سن الزواج من جهة و أحيانا انخفاض في بعض معدلات الزواج و ارتفاع معدل العزوبية.

فالجدول يشير إلى أن نسبة العازبين سنة 1966 كانت تساوي 57.70%، و عرفت ارتفاعا مستقرا في سنة 1987 و 1998 بـ 65.46% ، و 65.45 %، أما نسبة المتزوجين فكانت سنة 1966 تساوي 36.03 %، أما في سنة 1977 فقد انخفضت إلى 32.07% ، أما في سنة 1977 فقد انخفضت إلى 32.07% ، و لا زالت في انخفاض محسوس إذا وصلت سنة 1987 إلى 30.67 %، و سنة 1998 ارتفعت بنسبة قليلة إلى 31.04% مقارنة بالنسبة التي

قبلها.أما بالنسبة لمعدلات ، العزوبة حسب الجنس ، فإنه يوجد فرق معتبر بين الجنسين ففي سنة 1966 و هي فترة ما بعد الاستقلال إذ وجدنا أن نسبة العازبين الذكور تساوي 62.76 %و نسبة العازبات الإناث تساوي 52.55 %، و سنة 1977 وصلت نسبة العازبين الذكور 68.06% و نسبة العازبات الإناث 58.19%، أما في سنة 1987 فقد كانت نسبة العازبين الذكور تساوي 69.60 %مقابل 61.22 % بالنسبة للعازبات الإناث . و بقيت مستقرة إلى غاية سنة 1998 بـ 69.00 % بالنسبة للذكور العازبين و 61.82 %بالنسبة للعازبات الإناث.

أما بالنسبة لمعدلات الزواج ، فهي تكاد تكون متساوية لكلا الجنسين إذ نجدها تساوي 35.60 % بالنسبة للمتزوجين الذكور و 36.48 %بالنسبة للمتزوجات الإناث ، أما في سنة 1977 فقد بلغت نسبة عدد المتزوجين الذكور 30.82 %مقابل 33.29 % بالنسبة للمتزوجات الإناث ، أما في سنة 1987 فقد سجلت نسبة المتزوجين الذكور 29.60 % مقابل 31.75 % بالنسبة لنسبة المتزوجات الإناث ، أما في سنة 1998 فقد بلغت نسبة المتزوجين الذكور 30.29 % مقابل 31.80 % بالنسبة للإناث. إذن فنسبة الزواج غير مستقرة خاصة خلال العشر سنوات ما بين 1987 و 1998 بسبب المشاكل التي تعاني منها معظم المؤسسات الاجتماعية مثل أزمة السكن و غلاء المهور.

خـــاتـــــمـــة:

عرف الزواج في المجتمع الجزائري في السنوات الأخيرة تغيرات هامة ، مست نظمه و طرق الاختيار له، حيث برز و بصفة جلية أسلوب الاختيار الشخصي للزواج ، مع بعض التدخل من طرف الوالدين ، هذا التغيير له علاقة بظهور المؤسسات الثقافية و الاجتماعية التي تجمع بين الجنسين في مكان واحد ، و سمحت بأتساع فرص الالتقاء و الاختلاط و التعارف بينهما. فقد حدثت قطيعة مع الزواج التقليدي ، و طغى نوع و أسلوب الاختيار الشخصي للزواج . إذن فإن نظام الزواج في المجتمع الجزائري عرف نموذجين لثقافتين مختلفتين ، تظهر في النظام الاجتماعي التقليدي للاختيار و المتمثل في الأسلوب الوالدي ، و الثاني النظام الاجتماعي المعاصر للاختيار ، و ذلك حسب الأسلوب الشخصي و التعارف عن طريق الوسيط ، و هذا يعني أن التغيرات الاجتماعية و الثقافية و الحضارية العديدة و المختلفة أفرزت وضعيان اجتماعية جديدة مثل خروج المرأة للعمل ، و حصولها على فرصة التعليم و توسيع مناسبات و فرص التعارف و اللقاءات بين الذكور و الإناث ، جعلت من الأفراد لهم حرية اختيار الزوجة ، كما جعلت لهم حرية القبول و الرفض ، هذا الأمر أدى إلى تقلص تدخل وهيمنة الوالدين في عملية اختيار الزوج أو الزوجة.

الـــفصل الـــرابـــع

الـــتـــحـــضر
و أزمة السكن في المجتمع الـــجـــزائـــري

الفهرس:

مـقـدمـة :

إن أزمة الإسكان في المجتمع الجزائري ليست كمية فقط، بل كيفية، و التي تتمثل في مشاكل تسيير الأحياء و مشكلة اللاتوازن في توزيع المساكن لغياب العدالة الاجتماعية... فقد عرفت البلاد نمو حضريا كبيرا نتيجة التعمير و تزايد النزوح الريفي و النمو الديمغرافي، فقد احتل الجزائريون المساكن بعد الاستقلال و التي أغلبها يرجع بناءها إلى فترة الاحتلال من خلال تحرك السكان بين مختلف الأحياء و المراكز الصناعية، فحدثت حركة سكانية كثيفة و ارتفع معدل النمو الحضري سريعا ، فبعد الاستقلال اتجه الاهتمام نحو التنمية الاقتصادية ، و إهمال توفير الخدمات السكنية، و في العشرية ما بعد الاستقلال حاولت أجهزة الدولة توفير المسكن الملائم و تقديم الخدمات الضرورية لجميع المواطنين على المستويين الريفي و الحضري، و مع هذا بقيت ضواحي مدن كثيرة تعاني من نقص الخدمات و المرافق الأساسية الضرورية و في مقدمته السكن المناسب خاصة في الوسط الحضري.

الـتـ ـ ـحضـر و الحضريـة:

التحضر: هو صورة مميزة للمجتمعات الصناعية المعاصرة هذه الظاهرة تتضمن في نفس الوقت من خلال نمو أو زيادة نسب السكان الذين يسكنون المدن، و عند ارتفاع عدد المدن الكبرى ، و كذلك عند ظهور المساحات الحضرية الواسعة (1).

المقصود بظاهرة التحضر هي انتقال الناس و ما يحملونه من أفكار و معتقدات و عادات و أشياء إلى المراكز الحضرية ، أي المدن الكبيرة و الصغيرة و أو إلى أملكن حيث يؤسسون فيها مدنا جديدة، و نظرا لأن تلك العملية الانتقالية تحوي مظاهر تغيير شامل في حياة الأفراد و علاقاتهم الاجتماعية ، فإن علماء الاجتماع يعتبرونها من صميم عمليات التغير الحضاري أو الثقافي (2).

كما يعرف التحضر بأنه اتساع حجم و نطاق المدن و تزايد أعداد و نسب السكان بها إلى مجموع سكان المجتمع (3). و قد عرف TISDAL التحضر باعتباره عملية التمركز السكاني التي تتم بطريقتين:

_ تعدد نطاق التمركز.

_ تزايد حجم التمركز الفردي. (4).

كما يعرف التحضر على أنه عملية التمركز السكاني التي يزداد فيها معدل الناس المتحضرين، وهذا التعريف يتضمن تعريفا للمدن مستقلا عن عملية التحضر، حيث أنه عندما تزداد نسبة السكان القادمين من منطقة ما للإقامة في مدينة ما فإن التحضر يحدث هنا، حيث أن حدوث التحضر يرتبط بنزوح السكان من منطقة لمدن معينة. إذن إن هؤلاء الناس يكتسبون هنا خاصية الحضرية بحكم نزوحهم إلى المدينة، و من هنا تكون لعملية التحضر خاصية الجذب، حيث أن المدن تجذب الناس و في نفس الوقت تأخذ عملية التحضر بالإضافة إلى الجذب الغزو لمناطق أخرى غير حضرية لإكسابها السمات و الخصائص الحضرية ، إذن فعملية التحضر بهذا المفهوم تعبر عن الجانب الدينامي للمجتمع الحضري.

---

(1)- Le drut, Raymond, Sociologie urbaine, P. U. F , Paris. 1968 , p 65.

(2)_ عاطف وصفي عبد الهادي الجوهري دراسات في علم اجتماع الخضري،(دار المعرفة ، مصر) 1965 ص 7.

(3)_ نبيل السمالوطي، علم الاجتماع التنمية: دراسة في اجتماعيات العالم الثالث ، طبعة 2 ، (الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الإسكندرية)، 1978، ص 341.

(4)_ فادية عمر الجولاني، علم الاجتماع الحضري، (مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.) 1993 ، ص 44.

يشير مصطلح الحضرية للطابع المميز للمجتمع الحضري و الأسلوب الخاص الذي تتسم به طريقة الحياة في المجتمع الحضري و الذي يعد من أساسيات الخصائص المميزة للمدينة.

و بذلك يمكن أن ننظر للحضرية باعتبارها صفة تجريدية أو تصويرية للخصائص المميزة للمدن و المجتمعات المحلية الحضرية عن الريف و القرى.

يعرف ورث الحضرية بصورة عامة على أنها طريقة الحياة و يتضمن مدخله لفهم الحياة الحضرية جوانب أساسية تتمثل في:

_ التقسيم المعقد للعمل ذو الأبنية المتمايزة و التي تشكل الأساس العام للتدرج الاجتماعي.

_ الحراك الاجتماعي الزائد.

_ تنوع الإدارة الاجتماعية.

_ الاعتماد على الضبط الاجتماعي غير المباشر.

_ الانحراف المعياري.

و الواقع أن العديد من علماء الاجتماع يشاركون وجهة النظر تلك و يذهبون إلى أن المحك الرسمي للتعريف العلمي للتحضر ينبغي أن ينبع عن تعريف المجتمع الحضري في سياق البناء الديمغرافي الوحيد ، و ذلك يعني حجم و كثافة الإقامة و الاستيطان(1) . و الحضرية ذات صفات عمومية ، فهي كيفية أو طريقة للحياة على حد تعبير ويرث و تعني إقامة السكان و استقرارهم في تجمعات حضرية (المدينة) ، و أهم ما يميز المدينة طبقا لنظرية **و يرث** : اللاتجانس و الاعتماد المتبادل و المتشابك بين السكان و الطابع الجزئي للعلاقات الاجتماعية و عدم الإحساس بالاعتماد على الطبيعة و الاعتماد في أغلب الأحيان على بيئة صناعية (2).

يذهب **بيرجل** إلى أن التحضر بمثابة "PROCESS" عملية ، في حين أنه يعتبر الحضرية الحالة أو الضر وف القائمة، و من تم نجده يذهب إلى أن التحضر كعملية يمكن تصوره على أنه الجانب الدينامي المتحرك في حين أن الحضرية هي الجانب الثابت و المستقر.(3).

إن أسلوب الحياة في الحضر لا يعتمد على الطبيعة أو لا يتأثر بها ، أو يخشاها الحضريون، فهم يعتمدون على الناس و العلاقات الاجتماعية و على ما يحدده الآخرون بالنسبة لما يشترون أو يبيعون و الواقف التي تواجه الإنسان في المدينة تحتاج لرد فعل و استجابات

---

(1)_ نفس المرجع ، ص 44 ، 45.

(2)_ بلخثير بديع الزمان ، أزمة للإسكان و المبادرات الفردية و الأسرية، رسالة ماجستير، معهد علم الاجتمـاع ، جامعـة الجزائر ، 1999 ، ص 6.

(3)_ فادية عمر الجولاني، مرجع سبق ذكره، ص 43.

سريعة. إذن يمكن اعتبار الحضرية مرحلة للمدينة خاصة و إن المدن تمدنا بفرص للتخصص الذي يعتبر من الشروط الأساسية للنمو الكامل للفنون و العلوم و تطبيقاتها.(1).

ففكرة المدينة كعنصر وسيط يغير بوضوح المفهوم التقليدي، و من هنا يجب أن لا نهتم فقط بالمنظر المادي الملموس لمشهد التحضر أو باستعمال الأرض،أو وصف الخصائص الديمغرافية و النشاطات الاقتصادية و تصنيفات المستويات و أنماط الحياة، بل يجب التركيز على مركبات مختلف هذه الخصائص و أثرها على المركب العام و كذلك تداخلها لا شك في أننا عندما نسعى لتعريف مصطلح " المدينة" نواجه العديد من المشاكل بالرغم من البساطة البادية على المصطلح و قد شغل علماء الاجتماع كثيرا بهذه القضية الخاصة بتعريف مصطلح المدينة، و رغم أن المدينة و بناءها السوسيولوجي ذات طابع تجريدي إلا أن العناصر الأساسية التي تتكون منها يتمثل في المواطنين و الأبنية و سائل الانتقال وما إلى ذلك من تجهيزات ترتبط باحتياجات المدينة و تتلاءم مع طبيعتها.

فالمدينة و وظيفة متكاملة لجميع عناصر المدينة تتكامل مع بعضها في وظيفتها في المدينة.

و الواقع أنه لا توجد مدينة بوظيفة واحدة ، ولكنها تكون ذات وظائف متعددة ، كما أنه ليس بالضرورة من وجود وظائف متعددة في مدينة واحدة ، فثمة مدن تكون وظيفتها الأساسية خدمة غرض ديني، كما أن هناك بعض المدن الأخرى تقوم بوظيفة صناعية رغم أن كل من تلك المدن تخدم وظيفة عامة أساسية تشتهر بها .إلا أن هناك وظائف تقوم بها بالنسبة للمواطنين و تقتضيها متطلبات الحياة اليومية للمواطنين (2).

_ **المدينة:**هي أي تجمع سكاني مستقر يعمل أغلب سكانه في مهن غير زراعية و ما يتصل بها من شؤون (3).

كذلك "المدينة" هي مكان كبير للعيش . هو كذلك ناس يأتون إلى داخل المدينة ينتجون و يستهلكون، يوجدون أو يتواجدون. كل هذه السلوكيات الإنسانية تؤثر بالكثير أو القليل على المدينة.

إذن فالمدينة هي جماعة أو مجموعة بالمقياس، أين نجد المدينة تراقب مختلف الحركات الواضحة أو الظاهرة، و هي نتيجة التسيير الإنساني الذين هم أصل هذه السلوكيات (4).

---

(1)_ نفس المرجع ، ص 49.

(2)_ جاكلين بوجوقاريني، الجغرافية الحضرية، ترجمة حليمي عبد القادر، (ديـوان المطبوعـات الجامعيـة، الجزائـر) ، 1989، ص 27.

(3)_ فادية عمر الجولاني ، مرجع سبق ذكره، ص 34 ، 35.

(4)_ نبيل السمالوطي ، مرجع سبق ذكره ، ص 342

يرى الغالبية أن المدينة تتميز عن القرية بأنها تشمل في الغالب على عدد أكبر من السكان ، و توجد بها درجة أعلى من التخصص و كمية أكبر من فائض الغلة الذي يرسل إليها من القرى المجاورة نظرا لأن بعض سكان المدينة لا يعملون في الزراعة.

وتتميز المدينة عادة عن القرية بوجود عدد أكبر من طرق المواصلات و من الباني الضخمة و من العلاقات الاقتصادية و الاجتماعية التي تربط المدينة بنا حولها من القرى و المدن (1).

عرفت المدينة في المصطلحات القانونية باعتبارها مكان يجعل المدينة ذات وضع قانوني بواسطة الميثاق الذي يوضع من قبل السلطة العليا ، كما كانت هناك محاولات تتخذ مدخلا بسيطا بالاستناد إلى الإحصاءات في تعريف المدن، لكن نجد بأن التعريف الإحصائي بهذه الصورة غير كافي لتحديد ماهية المدينة.

و هذا التعريف له علاقة بالكثافة السكانية و لكن التعريف القائم على الكثافة السكانية ليس أكثر من مجرد الأعداد.(2).

فالمحيط الذي توجد فيه المدينة هو إنتاج النشاط البشري المستمر و المتنوع في بعض الأحيان فوق مجال ، فهو مسقط إحدى التجمعات على الإطار الطبيعي الذي يمنح الموضع و النمو و الموقع العام الملائم أو غير الملائم للدور الذي تلعبه المدينة ، و في هذا النسيج الذي يستمد حياته من التطور المستمر للعوامل الطبيعية حدث ما يسمى بالاحتلال البشري حتى و إن كان ريفي ، هو تابع أيضا لنفس الأملاك الطبيعية ، لكن كثافة التركيز و تنوع الأنشطة و قدرة التقنيات و رؤوس الأموال في هذه الأملاك الحضرية جعلت التنافس أكثر عنفا و الحلول أكثر تنوعا.(3).

المدينة عند بعض علماء الاجتماع الحضري:

القد عرف كل من **سروكين و زيمرمان** المدينة و ميزاتها على الريف على ضوء ثماني خصائص يختلف بها العالم الحضري عن الريفي و هي: المهنة ـ البيئة ـ حجم المجتمع المحلي ـ كثافة السكان ـ تجانس أو الاتجانس السكان ـ التمايز و التشريح الاجتماعي و التنقل و الحركة الاجتماعية ـ نسق التفاعل أو حجم و عدد نماذج الاتصالات التي يمارسها الناس في حياتهم اليومية (4)

---

(1)- Ledrut (Raymond) ; O P. C I T , p 17.

(2)ـ عاطف وصفي ، مرجع سبق ذكره ، ص 7.

(3)_ فادية عمر الجولاني ، مرجع سبق ذكره ، ص 37.

(4)_ جاكلين بوجوقاريني ، مرجع سبق ذكره ، ص 32 ، 33.

كما أصدر العديد من العلماء أمثال **سوروكين و زمرمان** و **مينر و زمبارت** علىأن التعريـف الخاص بالمدينة يجب أن ينطوي على عوامل مترابطة أو عوامل متعددة.

بالنسبة **لما ينر** يعرف المدينة بأنها مجتمع كامل يحدد أساسه الجغرافي في حجم سكانه ، أو الذي يمكن أن يقارن فيه عنصر المنطقة بالعنصر البشري.

و يعرف **بيرجل** المدينة بأنها استيطان تكون المهن الغالبة متمثلة في المشاركة في أنـشطة ، غيـر زراعية باعتبارها أن النشاط المهني هو المميز بين الريف و الحضر (1).

و ينظر **لويس و ورث** إلى الحضرية كطريقة للحياة ، و أهم ما يميز المدينة حسب وورث اللاتجانس و الاعتماد المتبادل و المتشابك بين السكان و الطابع الجزئي للعلاقات الاجتماعية و الاتجاه إلى استخدام العقل في التبرير المنطقي و عدم الإحساس بالاعتماد على الطبيعة و الاعتماد في الأغلب على بيئة صناعية يتزايد فيها التحكم الإنساني في حياته و وقته و إنتاجه و علاقاته (2).

و قد قدم **ابن خلدون** في الباب الثاني من المقدمة الذي اتخذه له عنوانا في العمران و البدو و الأمم الوحشية و القبائل الذي أرجع الفروق بين البدو و الحضر إلى الاختلاف في مصادر المهنة و الإنتاج أساسا ، كما اتخذ من بنود المهنة أساسا وحيدا للتمييز بين الريف و الحضر (3) .

و يرى "**R .Maunker**" أن المدينة هي مجتمع معقد تكون منها القاعدة الجغرافية و الخاصة مستندة نسبيا إلى الحجم أو إلى عنصر الإقليم أو القطر ، و معدل نسبي ضعيف مقارنة بالعنصر الإنساني.

بالنسبة **لماكس فيبر** و **Léonard Riessinan** وضعا مصطلح " المدينة" في مختلف أنواع التنظيم المجالي معرف قبل كل شيء المصطلح الثقافي.

مدن عصر النهضة ، أو المدن الحديثة ، الاشتراكية المتقدمة إذن نحن نتجه نحو تعريف ثقافي للحضر ، خارج نوعية المكان . أين هذا الاختلاط بين connotation لبعض الأشكال الإيكولوجية ،و إمكانية تحديد محتوى ثقافي معين ، و الذي يعتبر أساس كل إشكالية الثقافة الحضرية ، يكفي فقط فحص و مراقبة الخصائص المقترحة من طرف وورث لهم ما نسميه " الثقافة الحضرية " .

---

(1)_ نبيل السمالوطي ، مرجع سبق ذكره ، ص 342.

(2)_ فادية عمر الجولاني ، مرجع سبق ذكره ، ص 42.

(3)–Ledrut (Raymond) ; O P. C I T, p 7.

و التي تشبه كثير للواقعية التاريخية : نوع التنظيم الاجتماعي مرتبط بالتصنيع الرأسمالي ، و نخص في هذه المرحلة التنافسية.
و التي تشبه كثير للواقعية التاريخية : نوع التنظيم الاجتماعي مرتبط بالتصنيع الرأسمالي ، و نخص في هذه المرحلة التنافسية.
ونعرف في إطار العمليات الريفية أي الانتقال من الريف إلى المدينة ، و لكن من خلال محتوى خاص للحركات أين ينتشر التحضر و يحدث عملية تداخل في المدن ، و الأرياف تصبح عليها أن تتحمل التقديرات الإمبريقية (1).

إذن فالتحضير هو علم و فن تقني و سياسي... يفسر معرفة laison الضرورية و البنايات العامة.

التحضر هو بعد سوسيولوجي أين نستطيع تحويله إلى معطيات إكولوجية و فيزيائية و اجتماعية للتحضر. هذه الظواهر التي هي ضرورة سوسيولوجية غامضة نوع ما ، لا تنشأ ، لكن إنها مشاهد منحازة لتطور سوسيولوجي إجمالي (2).

لمحة عامة عن ظاهرة التحضر في العالم:

يأخذ التحضر ـ حاليا ـ تقريبا صفة العالمية بخصائصه التي تبدو لنا واضحة في الواقع ، أو في الميدان ، و يبقى السؤال يطرح نفسه عن مصير البيئة الطبيعية و اختراعات الإنسان في عالم سيصبح بصفة كلية و تقريبا متحضرا في السنوات المائة القادمة . و بقي هذا السؤال يطرح نفسه في وقت أين التطور الصناعي حقق امتيازات عالية في المجتمع ، فبيئة المدن الكبرى مهددة بتطور سريع و المرتبط بظاهرة التصنيع ، و الدور الحركي الذي لعبته البيئة الحضرية في الحضارات . فقد يكون التركيب بين ظاهرة التصنيع و ظاهرة التحضر يحتاج إلى سؤال آخر و هو : كيف ستصبح الحياة و المكان في المدن ، حيث تكون القوة الصناعية لأي مجتمع باقية فيه لمدة أربعة أو ستة قرون ؟

الإجابة واضحة : فيجب إرجاع قدرة نمو الإنتاج لذلك المجتمع ملائمة للبيئة (3).

القد أدت الهجرة الريفية للمدن إلى تمركز حضري شديد ، حيث شـهدت النـاطق ذات الوظـائف الإنتاجية ، و حتى غير الإنتاجية كثافة عالية ، أدت إلى توسع سريع للمدن .

فتنظيم المدن و التوزيع العالمي للمناطق الحضرية يقوم بإنجاز عدة نشاطات متواصلة ،

---

(1) – Castel (Manuel), la question urbaine, Maspero, paris, 1972, p 11.

(2) – Ledrut,(Raymond) O P .C I T, p 5 6.

3Colloque sur l'effets de l'urbanisation, sur l'environnement 13 au 20 juin ; siège O N U , Law Family education centre on way, 1991, p7

و يكون هذا على حساب البيئة الطبيعية ، فقد أصبح التحضر السريع من بين العوامل الأساسية التي تغير المحيط ، و المتمثل في الاحتياج المكثف إلى أقاليم البناء و التهيئة مثل الموارد الطبيعية و المنتجات الغذائية (1).

فمثلا عرفت **أوروبا** مرحلة من النمو الحضري السريع خلال_القرن التاسع عشر تضخمت فيها المدن ، و تغيرت فيها البنى الاقتصادية من جراء الثورة الصناعية، كما عرفت تغيرات في البنى السياسية بظهور الطبقة البرجوازية كطبقة مهيمنة و مسيطرة في البلاد ، و تغيرات في البنى الاجتماعية بتحرر المجتمعات الأوربية من الإقطاعية ، مع تدفق الفلاحين على المراكز الحضرية بحثا عن العمل.

هذه الوضعية أدت إلى حدوث مشاكل في التجمعات الكبيرة و المركز الحضرية ، إذ ظهرت مناطق سكنية قذرة غير لائقة للعيش منعدمة فيها كل شروط النظافة و حدث اختناق في شوارعها و تصدع في مبانيها ، و عدم و جود الماء و الكهرباء في مساكنها (2).

أما بالنسبة **لمدينة شيكاغو**، فقد توصل **بورجيس** إلى سلسلة من النطاقات المركزية ، كل واحدة منها تتماشى مع تخصص معين ، فهناك مركز للنشاطات التجارية و الإدارية و النقل ، وهناك نطاق يضم مجموعة من المقيمين الفقراء ، فبها يسكن الزنوج ، و تظهر مستعمرات المهاجرين الجدد حيث الأكواخ المتداخلة مع المصانع الصغيرة ، ثم نطاق الإقامة للعمال ، حيث يسكن العمال الذين يفضلون السكن بالقرب من المكان الذين يشتغلون فيه (3)

و تعمرت هذه النطاقات من خلال الهجرات منذ العشرينات إلى أن أصبحت مدينة شيكاغو تعد من أقوى مراكز العمل و أكبر ملتقى للطرق الداخلية بالولايات المتحدة ، في الوقت الذي كانت فيه الهجرة لا زالت قوية سنة 1950 عد فيها السكان بـ 650.000 نسمة من الزنوج الذين جاءوا من مناطقهم الأصلية و 700.000 نسمة من البيض الذين ولدوا بالخارج من بين مجموع السكان الذين بلغ عددهم آنذاك خمسة ملايين بهذه المدينة ، هذه الجماعات المتناقضة كانت كثيفة في مركز المجال الحضري.

فوجدنا في الولايات المتحدة عندما كانت الهجرة الأجنبية مهمة في 1950 نجد 64%من مجموع السكان يعتبرون مدنيين، و لم تكن الهجرة من الأوروبيين فقط ، و لكن أيضا من الصين و اليابان ، و نصف هؤلاء كانوا مكدسين في أكواخ شيكاغو.

---

(1)–Paul Heny, Chanbart de Law la fin des viles : Mythe et réalité, ed colman ,lévy paris 1982

(2)- Ledrut, (Raymond) OP. C I T,p 47.

(3)-جاكلين بوجو قاريني ، مرجع سبق ذكره ص 146.

إذن ومن خلال هذه الهجرات المتواصلة عرفت الولايات المتحدة و منذ العشرينيات في نمو كثيف للمدن من خلال توافد المهاجرين إليها من مختلف البلدان ، فسكنوا البيوت القصديرية و الأكواخ و التي سميت آنذاك با "الغيتو" فوصفت كخليط "MOSAIQUE" من المجتمعات الصغيرة و كمكان للحرية الذي يسمح فيه بالاستقلالية الفردية و كمكان لظهور التهميش (1).

أما في **الدول النامية**، فإن نسبة السكان تتزايد بصفة متواصلة بعد الحرب العالمية الثانية بسبب النزوح الريفي المتزايد إلى المراكز الحضرية ، فحسب المجلس الاقتصادي و الاجتماعي للأمم المتحدة أن سكان الحضر في العالم زاد ثلاث مرات ما بين 1920 ـ 1960 ، وهذا يعني أنه سيفوق ثلاث ملايير نسمة في النوات المقبلة فقد أرجع **جون بول ـ شمباردولو** هذه المشاكل إلى النظرة الواسعة للسيرورات العامة للتحضر السريع ، و التي أدت إلى تمركز النشاطات الاقتصادية و تمركز السكان في محيط ، فيقول أنه في الماضي البعيد قبل ظاهرة التصنيع فإن الهجرات إلى المراكز الحضرية أدت إلى ظهور التوطين المؤقت في ضواحي المدن ، ثم تطورت إلى أحياء جديدة تنتهي إلى الاندماج في النسيج الحضري ، و يمكن ملاحظة هذه السيرورات في المدن القديمة بمختلف دول إفريقي و أمريكا اللاتينية ، أما اليوم فإن الارتفاع السريع للهجرات أدلى إلى توسيع البيوت القصديرية في بعض المدن الكبرى لأمريكا اللاتينية و إفريقيا.

تشير تقديرات الأمم المتحدة إلى أن أعداد سكان المناطق الحضرية في العالم قد تضاعفت منذ 1950 ، ومن المتوقع أن تتضاعف مرة أخرى قبل نهاية هذا القرن ، و يعيش الآن حوالي ثلث سكان الدول النامية في مراكز حضرية ، ومن المتوقع أن ترتفع هذه السبة لتصل إلى 50 % بحلول عام 2000 . إن النمو الحضري التسارع في معظم الدول النامية قد سبق نشوء المدن في المجتمعات المتقدمة من الناحية التاريخية إلا أن هذه الدول لم تستطع وضع سياسة مناسبة للتكيف مع التغيرات السريعة التي شهدتها المدن .

و من السمات البارزة للنمو الحضري في الدول النامية أن سكان الحضر يتمركزون بدرجة كبيـرة في العواصم و مراكز الأقاليم.

فقد تزايدت أعداد السكان في المراكز الحضرية الكبيرة بدرجة فاقت معدلات النمو في المرافق و الخدمات العامة ، و لم تستطع تلك المدن استيعاب ذلك العدد الكبير من المهاجرين و النازحين و الذي فاقت أعداد هم فرص العمل المتوفرة بالمدن ، مما أدى إلى ظهور عدة مشاكل منها البطالة و التشرد و انحراف الأحداث ، و انتشار الجريمة ، و ظهور مشكل السكن ، و انتشار مدن

---

(1)_ نفس المرجع السبق ، ص 253.

الأكواخ و البيوت القصديرية حول أطراف و ضواحي العواصم و المدن ، كما تم النمو الحضري السريع في السنوات الأخيرة على حساب تنمية المناطق الريفية و الزراعية ، مما أدى إلى نزوح اليد العاملة في القطاع الزراعي و التي كانت تحقق إضافات كبيرة للنمو الاقتصادي. الاجتماعي في المناطق الريفية (1).

يضيف **شمباردولو** إلى أن خراب البيئة يتعلق من جهة إلى النتائج الفيزيولوجية الإنسان ، وذلك باستعماله لمختلف التقنيات ، ومن جهة أخرى إلى عدم توازن البنايات الاجتماعية لأنماط التمثيلية و الأنماط القيمية Anomie أو الفوضى ، أي فقدان انسجام بنيان العلاقات القيمية (2).

أما في إفريقيا ، فالمدينة بالنسبة لإفريقيا فهي ظاهرة اجتماعية قديمة جدا ، فقد نشأت المدن الإفريقية منذ مئات السنين قبل تعرف الاستعمار الغربي ليمتص ثرواتها الاقتـصادية و ليـستعبد شـعوبها . فبعض المدن الإفريقية ظهرت في القرن 12 . وقد كان تركز المدن القديمة في غرب إفريقيـا فـي المنطقة المجاورة للصحراء الكبرى. و لم تكن المدن الإفريقية في المنطقة إلا مـساحات زراعيـة شاسعة بالإضافة إلى كونها مركزا هاما للتجارة و الإدارة ، و رغم أن الزراعـة تعتبـر كأسـاس اقتصادي للمدينة و القرية على حد سواء فإن وظيفتي التجارة و الإدارة قـد ميزتـا المدينـة عـن القرية (3) .

لقد ظهر التحضر الإفريقي الأصيل حديثا بصورة مبدئية في نهاية القرن التاسع عشر و لكنه انتشر و نما في القرن 20 ، وقد لعب المستعمر الأوربي و ما نقله من المدينة الغربية دورا أساسيا في نشأة و نمو التحضر الحديث (4).

أم في الدول العربية ،فإن ظهور المدن و المراكز الحضرية في المنطقة العربية عرف منذ آلاف السنين ، إلا أن معدلات النمو الحضري في تلك المنطقة كانت بطيئة . حتى نهاية النصف الأول من القرن الحالي ، أما النصف الثاني من هذا القرن فقد شهد زيادة كبيرة في سكان المراكز الحضرية في الدول العربية ، حيث ارتفعت نسبة سكان الحضر من 25 % في سنة1950إلى حوالي 48 % في نهاية عام 1980، إذ استمرت زيادة سكان الحضر في

---

(1)_ المجلة العربية للعلوم الإنسانية، جامعة الكويت ، العدد 24 ، المجلد 6 خريف 1986، عنوان المقال : النمو الحضري المتـسارع بمدينة الخرطوم الكبرى ، نشأته مكوناته و دوافعه ، عثمان الحسن نور ، ص 87.

(2)- Paul Henry, Chambart de law, O P.C I T, p 184.

(3)_ عاطف وصفي ، عبد الهادي الجوهري مرجع سبق ذكره ، ص 12.

(4)_ نفس المرجع ، ص 15.

المنطقة العربية بنفس المعدلات و قد أدت الزيادة الكبيرة في سكان المدن العربية لاختلاف التوازن بين المدينة و الريف ، حتى أصبحت بعض المدن كالقاهرة ة الدار البيضاء و بغداد و الجزائر و الكويت على سبيل المثال مدن ميتروبولية ، وقد تمركزت فيها النشاطات الاقتصادية و التجارية و الدوائر الحكومية و المؤسسات التعليمية و الترفيهية ، مما يجعلها مركز استقطاب لآلاف من سكان المناطق الريفية.

وقد أدى هذا التمركز البشرى في عواصم و مدن الدول العربية بظهور كثير من المشاكل الاجتماعية و الضغوطات الاقتصادية و انخفاض مستوى الخدمات و ضعف فعالية أجهزة و مؤسسات تلك المدن (1).

أثـــار التحضـــر على البيـئة :

أصبح التحضر من أكثر العوامل التي تؤثر على البيئة وتغيرها و تؤدي إلى استهلاك و استعمال أكثر للأرض و الأقاليم و الموارد الأولية و المواد الغذائية.

لقد فرضت الضواحي المتحضرة التي ظهرت حول المدن تحولات خاصة و عميقة على البيئة ، فكلما زادت كثافة التحضر السريع و كلما زاد الاستعمال العقلاني للبيئة المحيطة بتنظيم ضواحي محكمة ، يكون الاستهلاك الأحسن من طرف الفرد (2)

فللتحضر السريع ة الاستخدام الأكثر لضواحي المدينة أثارا واضحة كالتقليص من حجم الغابات و الساحات الخضراء ، وهذا ليس فقط في المدينة ، و إنما حتى في المناطق الخارجية عن المدينة أو المحيطة بها أو الضواحي (3)

وهو الحال في الجزائر ، حيث لوحظ الاستعمال الفوضوي للأراضي الصالحة للزراعة ، ونذكر على سبيل المثال منطقة متيجة التي عرفت هذا التحول ، و ذلك لأهداف معينة منها بناء المصانع أو المساكن ، مما جعل مساحاتها في تنقص منذ الاستقلال إلى يومنا هذا ، حيث تحتل حاليا مساحة تقدر بـ 7.5 مليون هكتار من 230 مليون هكتار من المساحة الوطنية ، و تمثل المساحة الصالحة للزراعة 0.32 آر لكل ساكن ، و ستصبح 0.22 آر لكل ساكن عام 2000.فمن مساحة 7.5 مليون هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة لتلك المنطقة لا نجد إلا 4.5 ملين هكتار تعتبر مساحات مزروعة، أما المساحة المتبقية هي 3 ملين هكتار هي في حالة راحة(استعادة قواها) . فمن بين المساحة المزروعة نجد 2.5 مليون هكتار في المناطق التلية و 5.5 مليون هكتار هي مجموع مساحة الهضاب العليا و.

---

(1)_ مرجع سبق ذكره ، (المجلة العربية) ، ص 87.

(2)-Musset (Said): Essai d’analyse de l’urbanisation, mémoire de D. E. A, Sociologie urbaine, Alger, 1983, p 19.

(3)- Smit : symbiose ; bimestriel de l’environnement, par M Mehdi, Mai- juin, 1977 N° 04, p 20.

المناطق الصحراوية و إلى هذا لا زالت الأراضي الصالحة للزراعة في تناقص لأغراض سكنية و صناعية.
كما يحتل الإرث الغابي حاليا 1.4 % من مجموع المساحة الوطنية من 3.700.000 آر من المساحة الغابية يقع بالمنطقة الشمالية ، و 36.5 % في الهضاب العليا، و 2 % في المناطق الصحراوية.
أما القدرة المائية الوطنية فتقدر بحوالي 19.2 مليار متر مكعب في السنة (1).

ظـ ـاهرة التحضر في الجزائـ ـر

مقدمة :

إن الظاهرة الحضرية الجزائرية ظاهرة حديثة بسبب القطعية التي فرضها الوضع الاستعماري إلـى غاية أنه أصبح الحضر لا يساوي إلا 5% مقابل 95%من سـكان الريـف ، فالحيـاة الاجتماعيـة الحضرية في الجزائر تعتبر شيء حديث ، أين حدث توسع عمراني و حركة عمرانية سريعة إلى أن أصبح في نهاية منتصف القرن يمثل 51 %من سكان البلاد يعيشون في المناطق الحضرية ، و حاليا تتمتع الجزائر بعدد من المدن ذات الحجم الكبير و المتوسط و الصغير.
هذا النمو الحضري يرجع إلى عدة عوامل منها النمو الديمقراطي السريع و الهجرة الريفية ، و تحول القرى إلى مدن أو شبه مدن بفعل تطور التكنولوجيا ووسائل الاتصال.

1 ـ التحضر في الجزائر: من فترة 1830 إلى اليوم: نظرة عامة عاش سكان الريف في وسط عشائري (قبلي)، على أرض مارسوا فيها علمهم الزراعي على أسس تعاونية جماعية ، دون أن يكون في داخل هذا التنظيم تحديد ظاهرة لحقوق الأفراد في ملكيتها . فقد كان نظام الملكية في الريف في عهد الدولة الجزائري قبل 1830 بسيطا يعتمد على العرف و العادة و القانون الإسلامي ،و يقوم على أربع فئات هي: أرض ألبا يلك ، و الأرض الجماعية(العرش) ،و أرض الحبوس المعتمدة على المساجد و المؤسسات الخيرية ، و الملكية الخاصة (الملك).
يعتبر الاستعمار الفرنسي للجزائر استعمار إسكان ، و ليس مجرد استعمار استغلال ، و نتيجة لهذا انتقل عدد كبير من الأوربيين و استوطنوا الجزائر، و تكونت أولى الجماعات التي استقرت على أرض الجزائر من جنود و ضباط الحملة العسكرية الذين نزلوا ابتداء من سنة 1830.

---

(1)- Smit, Symbiose, O P.C I T ? P 20.

و تمكن نفر منهم من شراء الأرض الواقعة حول الجزائر العاصمة بابخس الأثمان من أصحابها الفارين الذين تعرضوا لضغط متواصل من المستوطنين ، فاضطروا لبيع أراضيهم و اللجوء إلى المناطق الجبلية.

يمكن تحديد هذه الفترة ما بين سنة 1886 و 1926 ، و التي تميزت بسيطرة الحضر الأجانب على الحضر الجزائريين ، حيث سعت الإدارة الفرنسية إلى تدعيم وجودها المادي على الأرض الجزائرية باستقدام المعمرين و الجاليات الأوربية الاستيطانية و ببناء مؤسساتها و ثكناتها العسكرية و الإدارية بأكبر التجمعات الحضرية .

أما فيما بين سنة 1926 و سنة 1954 فقد زادت نسبة التحضر فيها أكثر نتيجة نزوح الآلاف من الجزائريين إلى المدينة من الريف نمن جراء أثار أزمة 1930 الاقتصادية التي مست الجزائر بصفتها تابعة للسوق العالمية التي عرفت آنذاك أكبر أزمات النظام الرأسمالي اعتبارا من سنة 1929 ، فمن سنة 1886 و حتى سنة 1956 لم يتعد النمو الحضري 13% ، أي بمعدل 17% كل عشر سنوات ، و هذا إن دل على شيء فإنه يدل على النمو الحضري في الجزائر يعتبر ظاهرة حديثة.

لقد كان لاضطهاد الاستعمار الفرنسي و فقد الجزائريون لـ 45 % من أراضيهم و التنازل عنها لصالح الاستعمار من جهة ، والفقر و الجوع و الحرمان من جهة أخرى إلى هجرة الجزائريون من الريف إلى المدن كمرحلة ثانية ، بعد أن كانوا يتجهون إلى المناطق الجبلية في المرحلة الأولى هروبا من استغلال الاستعمار و طلبا للحماية ، و التي كانت هجرة داخلية مستديمة في أغلب الأحيان التي اشتدت في الجزائر ابتداء من 1948 و هي السنة التي بلغ فيها عدد سكان المدن من الجزائريين أكثر من 1.3 مليون أي بنسبة 20. %. و قد دلت الإحصاءات أنه حتى سنة 1950 لم يكن في الريف الجزائري إلا حوالي 10% ممن يعملون بنظام" الخماسة" ، و 12% من الرعاة ، أما العمال الذين يحصلون على أجور زراعية سواء أكانوا دائمين أو موسميين فلم تتجاوز نسبتهم 12 % سنة 1954 ، إضافة إلى وجود ملين من الريفيين العاطلين . و هكذا لم يكن في الريف الجزائري سوى 120 ألف عامل زراعي دائم ، يعمل الواحد منهم في المتوسط 180 يوما في السنة ، و قد نتج عن هذا حركة واسعة للهجرة أخذت ثلاث مستويات:

أ.اتجاه السكان إلى الهجرة الخارجية بحثا عن العمل في أوروبا و خاصة فرنسا.

ب.اتجاه السكان نحو المناطق الغنية في الجزائر ، و المتمثلة في مزارع الأوربيون في سهول متيجة و عنابة و وهران و مستغانم.

ج. الهجرة الداخلية من الريف إلى المدن طلبا للعمل (1) .

و قد استمرت الهجرة الداخلية من الريف إلى المدن واستمرت معها ظاهرة المدن و الأكواخ القصديرية كمشكلة حادة تواجه الدولة الجزائرية الحديثة بعد الاستقلال (2).

2ـ ســكــان الجـزائـر:

إذا تتبعنا سكان المدن الجزائرية نجد أن عددهم قد زاد بأكثر من خمسة أمثاله خلال 80 سنة ، ففي سنة 1886 كانت نسبة سكان الحضر الجزائريين حوالي 8% نسمة ، ثم انتقلت إلى 16.4 % سنة 1948 ، ثم بلغت 27% سنة 1954 لترتفع بسرعة أكثر إلى 30 %سنة 1965 ، هذا التطور السريع في نسبة التطور راجع إلى النمو السكاني السريع إضافة إلى نزوح سكان الريف نحو المدن (3).

جدول رقم 03 يوضح نسبة التحضر في الجزائر .

السنــــة	نسبة سكان الحضر	نسبة سكان الريــف
1966	%30	%70
1977	%40	%60
1994	%51	%49

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات

والجدير بالذكر أن الانفجار السكاني يؤدي إلى التحضر لأن الزراعة لا تستطيع امتصاص القوى العاملة كلها خاصة إذا كانت الزراعة كثيفة ، و مع زيادة عدد السكان تتدهور القدرة الإنتاجية الأراضي و يؤدي هذا بالتالي إلى هجرة الريفيين و هذه الهجرة هي السبب في التحضر .

فالتحضر ليس فقط حقيقة ديمغرافية و إيكولوجية فحسب بل أيضا أسلوب للحياة ، إذ تتحول بعض المناطق الريفية إلى مركبات ميتروبولية ، و تفقد الكثير من خصائصها الريفية بفضل وسائل الاتصال و الانتقال السريعة و بذلك تصبح الاختلافات بين النظام الزراعي و بين النظام الصناعي التجاري في أسلوب الحياة (4) .

---

(1)_ (محمد السويدي) مرجع سبق ذكره ص 77.

(2)_ نفس المرجع السابق ص 65.

(3)_ مرجع سبق ذكره (محمد السويدي) ص 68.

(4)_ محمد عباس إبراهيم ،التصنيع و المدن الجديدة، (دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية) ، 1986 ، ص 21.

من خلال عملية التحضر السريعة هذه حدث تكدس سكاني كبير على بعض المدن ، أين وجدنا بعض مدن مقسمة على النحو التالي:

- 8 مدن عدد سكانها أكثر من 100.000 نسمة.
- 17 مدينة عدد سكانها ما بين 50.000 نسمة و 100.000 نسمة.
- 19 مدينة عدد سكانها ما بين 30.000 نسمة و 50.000 نسمة. (1)

وقد تم حدوث تطور و ارتفاع سريع كذلك في عدد السكان إذ سجلنا الإحصائيات التالية:

- في أفريل 1966 : 12096 نسمة.
- في 12 ـ 02 ـ 1977 : 16948 مع كثافة تقدر بـ 7.32 ساكن في الكيلومتر المربع الواحد
- في 01 ـ 01 ـ 1980 : 18358 نسمة .
- في 01 ـ 01 ـ 1985 : 21510 نسمة .
- في 20 ـ 03 ـ 1987 : 22971588 نسمة .

جدول رقم 04 : يوضح عدد السكان حسب الجنس.

الجـنس	1966	1977	1987	1998
الذكور	5821704	7773060	11425492	14801024
الإناث	5638343	7872431	11175465	14471744
المجموع	11460047	15645491	22600957	29272342
متوسط النمو الـسنوي	%3.21	%3.06	%2.28	

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات

تختلف نسبة الجنس حسب الجدول من سنة لأخرى ، حيث تشهد تزايدا مستمرا و سريعا ، فقد كانت الزيادة سجلت ما بين سنتي 1966 و 1977 تساوي 4185444، و الزيادة سجلت كذلك ما بين سنتي 1977 و 1987 حوالي 6955467.

أما الزيادة التي سجلت ما بين سنتي 1987 و 1998 فتساوي 6671385.

(1) – Rachid Hamidouch, le logement : (un defi) . CO. Edition, 1989, p 395, 396.

و الجدول رقم 05 يوضح الحركة الطبيعية للسكان الجزائريين المقيمين .

الســـ ــنة	الولادات	الـ ـوفيات	الزيادة الطبيعية
1986	781	165	616
1987	800	161	639
1988	806	157	649
1989	755	153	602
1990	775	151	624
1991	733	155	618
1992	799	160	639

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات

تشير معدلات الحركة الطبيعية للسكان أن الجزائر تعرف ارتفاعا معتبرا كـل سـنة فـي معـدلات الولادات و انخفاض طفيف في معدلات الوفيات بسبب تحسين مستوى المعيشة و التحسين في الجانب الصحي .

إضافة إلى تعمير المدن الكبرى في الجزائر عن طريق الهجرات المتواصلة بحثا عن معيشة أفضل . من بين هذه المدن الجزائر العاصمة باعتبارها عاصمة للدولة و مركزها الأساسي ، عنابة باعتبارها عاصمة للحديد و الصلب ، سيدي بلعباس باعتبارها عاصمة للإليكترونيك. هذه العملية المتمثلة في النزوح الريفي أدت إلى تحضر سريع شمل أهم المدن الجزائرية الكبرى خاصة بعد ما اتخذت الجزائر سياسة التصنيع كقاعدة بارزة في مسار التنمية ، فبظهور حركة التصنيع انعكست على البيئة الحضرية و كان وراء التوطين الصناعي و النمو قطاع الخدمات في المدن.

فالظروف الطبيعية و الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية تمثل في مجموعها ظروف الطرد و الجذب السكاني المختلفة من مكان إلى آخر ، فقد كانت تيارات الهجرة في المدن الكبرى و يقدر معدل الهجرة في فترة ما بين 1954 ـ 1962 بـ 30 ألف نسمة سنويا ، و أهم المدن الجاذبة للسكان آنذاك هي الجزائر ، قسنطينة ، وهران ، عنابة ، البليدة ، بلعباس ، تيارت ، و يلاحظ أن معدل صافي الهجرة بهذه المدن موجب ، أي أن المدينة جاذبة أكثر من كونها طاردة ، و تتراوح هذه المعدلات بين 19 ـ 169 نسمة في الألف ، الحد الأدنى يمثل مدينة قسنطينة و الأعلى يمثل البليدة .

و بعد الاستقلال و خروج الأوربيين نتج عنها شغور مختلف الممتلكات و النشاطات التـي كـانوا يشغلونها مما أدى إلى حدوث هجرة واسعة بلغ معدلها 150 ألف نسمة في السنة.

لقد كان الاحتلال الفرنسي وراء كل تنقلات و هجرة السكان خاصة من المناطق الريفية نحو المدن و قد اختلفت درجات الهجرة و تفاوتت من سنة لأخرى .

و قد قدر عدد النازحين خلال عشر سنوات أي من 1952 إلى 1962 بحوالي نصف مليون ريفي نتج عن ذلك زيادة في عدد سكان المدن من 3.7 مليون إلى 7 ملايين و 95 ألف نسمة أي من 31 %إلى 41 % من المجموع الإجمالي للسكان ، و قد ارتفعت نسبة سكان المدن عام 1973 لتصل إلى 50.4 %من إجمالي السكان ، بحيث يمثل سكان مدينة الجزائر فقط 32.50 % من سكان الحضر و 8.2 %لمجموع السكان .

إن هذه الزيادات المضطرة في عدد سكان المدن لا ترجع إلى الزيادة الطبيعية وحدها ، و إنما تسهم الهجرة بنصيبها في ذلك ، كما أنها لا تقتصر على بعض المدن دون الأخرى فحسب ، بل شملت مختاف المراكز الحضرية في مجموع التراب الجزائري.

لقد ارتفع عدد المدن و المراكز الحضرية بعد عام 1972 بنسبة 302 نتيجة للهجرة من الريف إلى المدن و إلى التوزيع غير المتكافئ للاستثمار في مجالات غير زراعية . فقد قدر عدد للمدن الساحلية بـ 133.2 ، و المدن الداخلية قدرت بـ 132.9 ، و المدن الساحلية بـ 133.2 ، و المدن الداخلية قدرت بـ 132.9، و المدن الصغيرة و عددها 140 مدينة و تعد مراكز حضرية (1).

فقد أظهر الإحصاء العام للسكان سنة 1966 أن عدد السكان القادرين على العمل بلغ 2560.000 شخصا أي 21 %من مجموع السكان ، منهم 1760.000 شخصا أي 21 % من مجموع السكان ، منهم 1760.000 شخصا فقط يشتغلون فعلا ، بينما 845.00 بدون عمل، و في سنة 1970 قدر عدد السكان القادرين على العمل بحوالي 2750.000 ، في حين تجاوز هذا العدد سنة 1980 إلى 3800.000 شخص (2).

إن ظاهرة نزوح سكان الريف نحو المدن كثيرا ما يكون الدافع إليها هو الحصول على فرص عمل بأجر أعلى و حياة اجتماعية أكثر رخاء ، و قد ارتبطت هذه الظاهرة في الجزائر بعملية التصنيع التي شهدتها المدن الجزائرية الكبرى منذ أواخر الستينات و بداية السبعينات و التي انعكست بالتالي

---

(1)_ عبد العزيز بودون ، المشكلات الاجتماعية المترقبة عن الهجرة الريفية : دراسة ميدانية بحي رومانيا قسنطينة ، رسالة ماجستير ، تخصص علم الاجتماع الريفي و الحضري ، جامعة الجزائر ، 1984 ، ص 20 ، 22.

(2)_ محمد السويدي ، مرجع سبق ذكره ، ص 103.

على عملية التصنيع التي شهدتها المدن الجزائرية الكبرى ذلك أن تشغيل أيدي عاملة غير مؤهلة كان له أثاره السلبية على الآلة و على الإنتاج . فقد قدر حجم الهجرة الداخلية في الفترة من 1973 إلى 1977 بـ 130.000 شخص سنويا ، كما أشارت معطيات التعداد لسنة 1979 بوجود نمو ملحوظ في انتقال السكان إلى المدن ، إذ بلغ عدد المراكز المعتبرة مراكز حضرية 190 مركز ، كما ارتفع عد سكان المدن من 3700.000 إلى 7095.000 نسمة من 31 %إلى 41 % من المجموع الكلي للسكان.

إن النزوح الريفي نحو المدن الجزائرية يتركز في الفئات الفقيرة من الريفيين التي تبحث عن عمل لا يتطلب مهارة ، و تتخذ من الأحياء القصديرية بضواحي المدن ملجأ لها (1).

أما فيما يخص الكثافة السكانية التي تعتبر أحد المقاييس لدراسة توزيع السكان على مساحة المدينة وهي مؤشر لمدى استجابة الإنسان للبيئة التي يعيش فيها و مقدار التفاعل بينهما(2).

فقد سجلت الكثافة السكانية في الجزائر نموا مستمرا من سنة لأخرى .

جدول رقم 06: يوضح الكثافة السكانية في الجزائر.

السنة	العدد
1979	17.791.000
1980	18.358.000
1981	18.956.000
1982	19.564.000
1983	20.192.000
1984	20.841.000

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات

-République Algérienne Démocratique et populaire , conseil National Economique Social , Octobre 1995

تميزت ديناميكية الكثافة السكانية بتطور متزايد و مستمر من سنة لأخرى بسب الزيادة الطبيعية و الهجرة ، إضافة إلى وجود دوافع مشجعة على تحسين مستوى المعيشة للسكان مثل توفير الجوانب الصحية و توفير المسكن الملائم...

---

(1)_ نفس المرجع ، ص 105.

(2)-محمد الهادي العروق ، مدينة قسنطينة : دراسة في جغرافية العمران ،ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1984 ، ص 144.

*جدول رقم 07 : يوضح السكان حسب الفئة العمرية.

السن	1966	1977	1987	1998
0 ـ 19 سنة	58.25	57.50	54.94	48.24
20 ـ 64 سنة	47.3	48.07	51.96	59.30
أكثر من 65 سنة	3.0	3.97	3.95	4.50

-(1) République Algérienne Démocratique et populaire , conseil National Economique Social , ..Octobre 1995

جدول رقم 08 : يوضح تطور السكان بين سنتي 1962 و 1994:

السنـــــــــة	حضـــــري %	ريــــــفي %	المجموع
1962	3.00029.1	7.300709	10.300
1966	4.01932.6	8.29767.4	12316
1977	7.161410	10.3395.0	17500
1987	11.64049.6	11.83750.4	23.477
1990	12.72850.3	12.593.497	25.321
1992	13.500508	13.100492	26.600
1993	13.900508	13.45049.2	27.350
1994	14.490518	13.622482	28.116

République algérienne Démocratique et populaire, Conseil National Economique et social, octobre 95. O P. CIT, p 5 sur 23.

أما في السنوات الأخيرة فسجلنا:

30.17 مليون نسمة في 1 جانفي 2000

30.61 مليون نسمة في 1 جانفي 2001

مع 605.000 مواليد أحياء ، و 168000 وفيات ، و 163000 حالة زواج سنة 1999.

إذن فتوزيع السكان بين الأقطاب الاقتصادية و الصناعية الكبرى من جهة و بين المراكز الحـضرية و الريفية من جهة أخرى شكل اختلال في التوازن ، و عليه فإن اثنـين مـن ثلاثـة مـن الـسكان الجزائريون يعيشون في مساحة على عمق 100 كيلومتر و التي تمثل 4 % من المـساحة الوطنيـة ، فالسكان يعيشون على واحد من عشرة من المساحة العمرانية ، و أقل من 10 %من السكان يعيـشون في الجنوب .

القـ ـطاع السكني في الجزائر:

مـ ـ ـقدمـ ـة:

لقد تفطنت المجتمعات المتقدمة أثناء تهيئتها للظروف اللازمة للإقلاع الاقتصادي إلى أهمية المدينة باعتبارها مؤسسة شراكه كبرى ، وذلك بتحويلها إلى منطقة استقطاب و ثقافي و علمي و تحديد فيها الأطراف المسؤولة بكل دقة و ينشط فيها المستثمرون الشركاء في كل هذه الميادين في حركة تبادلية خلاقة ليس على الصعيد الوطني فحسب ، بل على الصعيد الجهوي و القاري و العالمي كذلك ، و مما لا شك فيه أن التنافس يكون حادا بين المدن المغاربية الكبرى ، وقد يتوسع هذا التنافس ليشمل المدن المغاربية الكبرى ،و قد يتوسع هذا التنافس ليشمل المدن الإفريقية و المتوسطية في السنوات القليلة القادمة.

و في هذا الجو من التنافس ستسعى كل مدينة إلى تحقيق أكبر فائض قيمة نتيجة ما تقدمه من خدمات في جميع الحقول .

و لن تستطيع أي مدينة أن ترشح لهذه المنافسة الخلاقة المستمرة إلا إذا توفرت على المناخ الممتاز للاستقبال و على أرقى وسائل الخدمات المعلوماتية و الكثير من الإطارات الكفء و توفير كل متطلبات الانسجام العمراني و النظام العام و النظافة...مما لا شك فيه أن الدولة الجزائرية الفتية ورثت غداة الاستقلال جملة من المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية و ضعتها أمام تحديات كبرى ، و أرغمتها على وضع بعض الأولويات المتمثلة خاصة في تلبية حاجيات المواطنين و بخاصة الفئات الأكثر حرمانا كتوفير مناصب الشغل و إنشاء البناءات القاعدية الضرورية لقطاعي التعليم و الصحة و هيكلة الإدارة و الاستمرار في فلاحة الأرض و إنشاء المؤسسات الاقتصادية و إعادة تشغيل المصانع المهجورة و غير ذلك من الإنجازات.

غير أن سكان الأرياف وهم الذين يكونون الفئات التي تضررت أكثر أثناء الفترة الاستعمارية و خلال حرب التحرير و جدوا أنفسهم و بصفة تلقائية يشدون الرحال إلى المدن الكبرى التي كانت محرمة أثناء الحقبة الاستعمارية ، و مما زاد في الضغط على أهم المدن الكبرى هو ضرورة استقبال و حل مشاكلهم بكل السبل ، فنتج عن هذا الزحف المتعدد المصادر تزييف تدريجي للحظائر الكبرى و إهمال لأريا فنا التي أصبحت خالة من اليد العاملة المنتجة.(1)

و نظرا لهذه المشاكل التي واجهت الدولة الجزائرية في هذا الإطار ، فقد اتبعت سياسة خاصة فبادرت إلى إنشاء الأحياء السكنية حول الحظائر بهدف توفير المسكن و لو بصفة تدريجية إلى آلاف

---

(1)_جريدة الشعب ، عنوان المقال : المدينة و تحديات العولمة، بتاريخ 31 ـ 07 ـ 2000، العدد 12297 ، ص 24.

العائلات التي أقامت لنفسها أحياء قصديرية على امتداد عشرات الهكتارات ، و التي تحولت مع مرور الزمن إلى أوكار خصبة لكل الآفات للاجتماعية.

إضافة للزيادة السكانية التي قدرت بـ 15 مليون نسمة في الفترة ما بين 1962 و 1987 ، فبينما كان عدد السكان الجزائر سنة 1962 يصل إلى 9 ملايين نسمة فقط ، أصبح سنة 1987 حوالي 24 مليون نسمة .

مع هذه الزيادة قامت الدولة الجزائرية بوضع قوانين و تشريعات تضبط عملية نمو التجمعات السكانية الكبرى و الصغرى ، و كذلك المناطق الواصلة بينهما.

تعريف المـ ـ ـسكن :

باعتباره المكان الممتاز الإنتاج و إعادة إنتاج القوة العاملة ، يشكل المسكن بالنسبة للفرد و الأسرة و الجماعة حاجة أساسية بشأنها شأن الاحتياجات إلى التغذية أو الألبسة أو التربية أو الصحة.

زيادة على مظهر المسكن بصفته ملجأ أو حماية ضد تقلبات الجو ، و عناصر أخرى للتقدير تتعلق بالتجهيزات الداخلية ، و كذا التجهيزات الجماعية الخاصة بالمحيط السكني الضروري لانتشار الرفاهية المادية و الاجتماعية لفائدة الأسرة و الفرد.

من خلال المبادئ الموجهة لسياسة السكنى في البلدان السائرة في طريق النمو (الأمم المتحدة ، نيويورك ، 1977) : ترى أنه ليست السكنى العمارة التي يلجأ إليها الرجل فحسب ، بل هي كذلك ما يحيط بهذه العمارة و خصوصا جميع المصالح و المنشآت و الأجهزة التي يكون وجودها ضروريا أو مرغوبا فيه لتحقيق الصحة البدنية و العقلية ، و كذا الرفاهية الاجتماعية للأسرة و للفرد ، فالسكنى ليست ملجأ فحسب ، بل تشمل على بعض المستوى من المنشآت و المصالح التي تربط الفرد و أسرته بالجماعة ، و الجماعة بالناحية التي تنمو فيها و تتقدم (1).

كما يعرف المسكن باعتباره مجموعة من المنشآت التي توفر للأسرة جميع المصالح الضرورية لرفاهية و ازدهار كل فرد من أفرادها ، و على أن تكون هذه المجموعة مطابقة لمستوى التنمية و العدالة الاجتماعية المنشودة من جهة أخرى.(2).

فالمسكن يعد من أقدم المصطلحات في الإنسانية ، مصطلح أحيانا يمكن أن يكون أهم من الغذاء

---

(1)_ جيلالي بن عمران ، أزمة السكن ، أفاق التنمية الاشتراكية في الجزائر، ترجمة عبد الغني بن منصور ، (المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر) ، بدون سنة ، ص 1.

(2)_ نفس المرجع ، ص14.

فالإنسان كائن يبحث عن الحماية من البرد ، و الحرارة و المطر و الثلج و الرطوبة ، و الرياح ، و بصفة عامة كل الأعداء الذين يستطيعون إرهاقه (1).
حيث أنه مهم من التحقق أن مشكل السكن الحضري مطروح و تلقى بدايات و محاولات من الحلول.
فاليوم المسكن هو لعائلة أو عائلتين يميلون إلى التناقص نسبيا ، هذه الظاهرة الحديثة سببها اقتصادي و حضري .
فتصبح أقل ثمنا للمسكن من تشغيل عدة وحدات مكونة من أحجام أو مقادير أفقية و عمودية منسجمة ، منطقة أحسن من أن يضيعها في منزل صغير مستقل (2).
أما المسكن الضيق إذا قورن بعدد أفراد الأسرة فسيكون حتما لا يكفي ، ويرى **شمباردولو** أن <<ضيق المسكن أو الاكتظاظ في المسكن على حالة معينة ، فيشكل خطورة على صحتهم النفسية و الجسمية و تؤدي بهم إلى اضطرابات سلوكية ، و لهذا حددت مقاييس تجبر المختصين في ميدان السكن متى يجب و بصفة سريعة و طارئة إعادة إسكان عائلة ما ، و تجبرهم كذلك على بناء نوع جيد من المساكن تستجيب لاحتياجات و متطلبات العائلات (3).
هذه المقاييس حددتها الجهات المختصة في مجال السكن و السكان في الجزائر على النحو التالي:

- إسكان عادي و يتراوح حتى 1.49 فرد في الغرفة الواحدة.
- اكتظاظ مقبول من 1.50 إلى 2.24 فرد في الغرفة الواحدة .
- اكتظاظ خطير ، من 2.25 إلى 3.49 فرد في الغرفة الواحدة.

إذن يعتبر المسكن ضيقا من الناحية الإجرائية إذا كان معدل الأفراد في الغرفة الواحدة داخل المسكن نسبة إلى العدد الإجمالي لأفراد العائلة يفوق ثلاث أشخاص (4).

---

(1)- J. F. Havel, Habitat et logement, presse universitaire de France 1964 , p 11 , 12.
(2)- Ibid. , p 18, 19.
(3)- Champart de law, (Paul, henny), Famille et Habitation, C. N. R. S. PARIS, TOME 1, 1967 ;P 121.
(4)- Gadouche Madjid, la politique Economique du logement en Algérie de puis 1962, mémoire D. E. A. université d'Alger, 1974, p 17.

الـ ـ ـسياسة السكنـ ـ ـية في الجـ ـ ـ ـ ـ ـزائر:

منذ الاستقلال 1962 حتى 1989:

مقدمـ ـ ـة:

تزداد مشكلات الإسكان في التعقيد بفعل الزيادة في السكان بصفة كبيرة و أحيانا غير منتظمة من جهة ، و من جهة أخرى بفعل الوتيرة السريعة للتحضر.

ففي عهد الاحتلال كانت الظاهرة الحضرية في الجزائر بظاهرة التريف ، حيث التجأ السكان إلى الريف ، و قد شهد العمران اختلالا أو شبه هزة كبيرة في فترة الثورة التحريرية الذي إلى حركة سكانية أو هجرة واسعة بسبب الثورة.

1 ـ ـ المرحلة ما بين 1962 و 1969: لقد خرجت الجزائر بعد الاستقلال بوضعية مزرية في كل النواحي نتيجة للدمار الذي خلفه الاستعمار الفرنسي عند خروجه ، فلم تكن الحاجة الاقتصادية الوطنية في مقدورها تقديم إلا القليل من وسائل العمل .

أما فيما يخص ميدان السكن فلقد وجدت الجزائر نفسها أمام حوالي 42 ألف مسكن غير كامل أو غير جاهز ، إضافة إلى أن الإدارة الأساسية لصنع المساكن و المؤسسات والمهندسون و التقنيون الذين يتكنون هم في الغالب من عناصر أجنبية قد غادرت البلاد.

فموضوع السكن و الإسكان في هذه الفترة لم يعطي له أهمية كبيرة في ميثاق طرابلس جوان 1962 و ميثاق الجزائر 1964 ، بحيث اقتصر الاهتمام بإعادة بناء البلاد بعد الحرب ، فكان لا بد من مجابهة عودة اللاجئين و إيجاد الحلول الضرورية و ذلك بإيجاد السكن لهم.

فبدأت في نوفمبر 1962 عملية إعادة البناء التي ارتكزت في الأصل على المنظمات الوطنية باشتراك الجماهير الشعبية المستفيدة من هذه العملية ، إلا أنها كانت محدودة نظرا لضعف القروض المخصصة لها .

وقد نص البرنامج على بناء 890 مسكن ريفي ، مع إضافة 450 مسكن لصلح التعاونيات الزراعية لقدماء المجاهدين ، أما فيما يخص السكن في المدن فقد تقرر منذ 1965 تكملة البرامج غير الجاهزة ، و قد بلغ عدد المساكن 160 ألف مسكن موزعة على الولايات و تتقاسمها أهم المدن.

و قد جاء المخطط الثلاثي للسكن سنة 1967 ـ 1969 و الذي حددته الحكومة ، و كان ينص على :

1. إنهاء الهيكل و المساكن من ناحية.
2. تطهير التسيير من ناحية أخرى.

إذن الحكومة من خلال المخطط الثلاثي قد وجهت عنايتها بالخصوص إلى تطهير الجانب العقاري و إنهاء الهيكل التي بدأ إنجازها و لم تتم.

2 ـ المرحلة ما بين 1970 ـ 1980 : في هذه المرحلة أعطت الدولة الأهمية الكبرى إلى التصنيع من خلال تكاليف المخطط الرباعي الأول ما بين 1970 ـ 1973 بـ 45 %، ومن خلال تكاليف المخطط الرباعي الثاني ما بين 1974 و 1977 بـ 55.5 %.

في المخطط الرباعي الأول كان الاهتمام منصب على توفير كل لوازم البناء في خلال تلك السنوات الثلاث للبرنامج ، إلا أن الاهتمام بميدان السكن لم يحصل إلا في نهاية المخطط الرباعي الثاني بالرغم من ظهور ميثاق 1976.

و بظهور هذا الميثاق بدأت سياسة السكن تتضح تدريجيا ، فقد تم الاهتمام بالسكن الريفي ، ووضعت نصوص لحد من ظاهرة تكاثر الأكواخ و البيوت القصديرية و الجوع ، و المرض ، و الجهل.

بقيت هذه الوضعية إلى غاية 1977 ، أين وضعت أول سياسة وطنية تفصل تمركز المناطق الصناعية أمام المناطق السكنية . فأنشأت لهذا الغرض وزارة للسكن و التعمير في أفريل 1977 لمواجهة أزمة السكن و مواجهة النمو الحضري ، و بعد ذلك أنشأت وزارة التخطيط و التهيئة العمرانية ، ثم وزارة الأشغال العمومية في نفس السنة ، و في أواخر 1978 تم إنشاء 91 تعاونية بموجب قرار 23 أكتوبر 1976 الذي يعطي للمواطنين إمكانية التعاون لخلق تعاونيات عقارية لإنجاز مساكن للعائلات ، كما تم إنشاء أربع شركات تعاونية تتماشى مع قانون التعاونيات العقارية.

سياسة الإسكان التي سطرتها الدولة الجزائرية ترمي إلى محاربة التفاوت الاجتماعي ، مع حق و شرعية كسب المسكن ، عن طريق التعديل في الأجور.

3 ـ المرحلة ما بين 1980 ـ 1989: في هذه المرحلة أصبح ملف السكن كأداة أساسية لتجسيد التهيئة العمرانية .

إن الأعمال التي تم القيام بها في فترة المخطط الخماسي الأول 1980 ـ 1984 كانت كالتالي:

1. تعجيل وتيرة و سير تسليم المساكن.
2. التحكم في تنمية التجمعات السكنية الكبيرة مع الحفاظ على الأراضي الزراعية.
3. إنجاز سكن كامل يقدم إطار أحسن للحياة.
4. تطوير مساهمة المواطن في إطار تطبيق سياسة الإسكان ، و بهذا فقد اتخذت إجراءات عديدة من بينها:

- ترقية البناء الفردي عن طريق سياسة الاحتياجات العقارية.
- تدعيم وسائل الدراسات و الإنجازات و توزيعها .

كما فتحت سياسة الإسكان الأبواب أمام القطاع العام من خلال عمليات البناء عن طريق الوزارات المعنية بالأمر.

كما شجعت الدولة الامتلاك الذاتي عن طريق امتلاك أراضي للبناء لتخفيف الإجراءات فيما يخص رخصة البناء و في بيع أملاك الدولة في إطار قانون التخلي عن أملاك الدولة ، و تطوير إطار مواد البناء و تشجيع القطاع الخاص و المبادرات الفردية للقطاع الخاص.

أما فيما يخص الإجراءات و العمليات لفترة المخطط الخماسي الثاني 1985 ـ ـ 1989 فتتمثل في :

- تطوير هياكل الصيانة ، و تحديد التجهيزات.
- مضاعفة الشبكات و الهياكل الخاصة بالبناء خاصة في الوسط الريفي.
- تشجيع مبادرات قطاع الترقية العقارية ، و القطاع الخاص (1).

(1)- Ministère de l’enseignement Supérieur : la question du logement a Alger, p 37.

أزمة الـ ـسـ ـكن فـ ـي المـ ـجتمع الجزائـ ـري :

تعني أزمة السكن أن هناك إمكانيات بشرية في بيئة جغرافية أو مجال غير متناسق ، إذا كان هناك أفراد مجتمع ما يتوزعون في بيئة لا تتناسب مع عددهم فإن هذا المجال العمراني أقل من معدل السكان الموجود في أي مجتمع من المجتمعات بالنسبة لعلم الاجتماع فأزمة الإسكان في الجزائر هي ظاهرة في طور التكون منذ 15 سنة ، و يجب ربط هذه الوضعية الخطيرة بالسبب الديمغرافي الذي أعتبر في 1962 أول مخطط أعتبر في 1962 أول مخطط رباعي، في حين أنه في هذه الفترة حدث تطور في معدل الهجرة الذي أعتبر تطورا مهما نحو المدن (1).

و لقد كانت النسبة الأكبر من إنجازات المساكن قد أنجزت قبل الاستقلال أين كانت تسير على وتيرة متقدمة بسبب الحاجة الشديدة لوجود المسكن ، إضافة إلى منع ارتفاع الطلبات الاجتماعية للسكن.

إذن فقد سجلت الدولة من خلال الحظيرة الوطنية للسكن (P.N.L) :

850.000 مسكن منجزة قبل سنة 1945.

950.000 مسكن منجزة ما بين سنتي 1945 و 1954.

148.000 مسكن منجزة ما بين 1954 و1962 . (2).

تعرف الجزائر أزمة حادة في قطاع السكن سببها الأول الطلب الكبير للمساكن و المردود الضعيف للعرض ، و هذا ما جعلها تعرف تراكما و تأخرا هاما في هذا القطاع ، و هذا التأخر يقدر بالآلاف من المساكن ، لأن النقص الحالي يقدر بمليونين من المساكن ، و من أسبابه أنه بعد الاستقلال لم تعطي أهمية كبيرة لهذا المشكل اعتمادا على ما كان موجود من المساكن القديمة ، و التي كانت تقدر في 1966 بـ 1.9 مليون مسكن منهم 600 ألف موجودة في أوساط حضرية ، و لم ينجز من سنة 1962 إلى 1966 إلا 24000 مسكن حضري و ريفي و من سنة 1967 إلى سنة 1977 أنجز 65143 مسكن حضري مما أدى إلى اكتظاظ كبير بالمساكن .

وفي الفترة ما بين 1978 و 1980 لم ينجز إلا 78585 مسكن حضري ، و في المدة ما بين 1980 و 1987 و من مشروع بناء 7000000 مسكن لم يسلم في آخر سنة 1987 إلا 407000 مسكن (3).

---

(1)- Ministère de l'enseignement Supérieur : la question du logement a Alger, p 37

(2)_ بديع الزمان بلخثير، مرجع سبق ذكره ، ص 33.

(3)_ بديع الزمان بلخثير، مرجع سبق ذكره ، ص 33 ، 34.

وقد كانت نسبة تحقيق المشاريع سنة 1979 5 %من المساكن الجاهزة و المسجلة ، و حيث تم إنجاز كذلك 100000 مسكن في السنة ، مع تسجيل 33000 مسكن قد تم استعماله سنة 1980 على 92206 مسكن جاهز و مسجل(1).

و قد كان معدل تحقيق المشاريع الخاصة مرتفعة مقارنة بالمشاريع الأخرى و قد أشار M H Uإلى انخفاض في تسجيلات المشاريع سنة 1980بـ :

- 1810 مسكن مسجل مستفاد منها لصلح تسع ولايات فقط ، مع نسبة 50% تقريبا في ولاية تلمسان.
- 6777 مسكن معرفة تخص فقط 18 ولاية ، في حين أنه كان مبرمج 9650 مسكن فقط لهذه السنة.

إذن بعد أربع سنوات من مشروع المخطط الخماسي 1980 1984 تم إنجاز 100000 مسكن للترقية العمومية ، و بالتحديد في المرحلة الأولى لهذا المشروع تم إنجاز 4400000 مسكن منها 300000 مسكن حضري و 140000 مسكن ريفي.

و جدول رقم 09 يوضح الإنجازات المحققة ما بين 1977 و 1984 :

الـــــــــــسنوات	المـــــساكن (المجموع)	مســــــكن الترقية العمومية
1977	480000	400000
1978	52000	42000
1979	65000	57000
1980	53000	41000
1981	60000	500000
1982	86500	72000
1983	105500	88000
1984	107000	72600

Source: Sidi Boubkeur, O P. C I T, p36 ,37

و قد كانت المساكن تتوزع ما بين ريفية و حضرية بنسب متفاوتة، إذ يزداد الاهتمام بإنجاز المساكن من سنة إلى أخرى ، فترتفع كذلك معدلات الإنجاز حسب الحاجة إلى المسكن ، لأنه كلما ازداد عدد السكان ، ازدادت على العموم احتياجاتهم من حيث الكمية.

(1)- Sidi Boubkeur , O P. C I T, p34 .

جدول رقم10 يوضح توزيع و تسليم المساكن بنوعيها الحضري و الريفي:

السنوات	1994	1995	1996
المساكن الحضرية	37.585	83.435	79.762
المساكن الريفية	43.999	48.087	52.523
المجموع	81.584	131.522	132.285

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات

تتنوع المساكن أحيانا حسب رغبة العائلة في الحصول على نوع المسكن و أحيانا حسب المميزات الديمغرافية وحجم العائلة ، فهناك المساكن الفردية ، وهناك العمارات و هناك المساكن التقليدية ، و حتى المساكن المؤقتة.

فكما عرفت الجزائر حركة سكانية مرتفعة و متواصلة عرفت كذلك حركة عمرانية حسب حاجة السكان للمسكن ، فأقيمت العمارات العالية ذات الطوابق المتعددة لاستيعاب أكبر عدد ممكن من السكان ، و أعطى للبعض من السكان أراضي لبناء مساكن خاصة و فردية.

أنظر الجدول في الصفحة الموالية:

جدول رقم 11 يوضح وضعية حظيرة السكن ما بين سنة 1966 و 1998 :

نوع البناء	1966	1977	1987	1998
العمارات	7.8	8.3	14.87	16.68
منازل فردية و تقليدية	81.9	82.4	77.01	76.37
مساكن مؤقتة	10.3	9.3	8.12	6.95
مجموع حظيرة المساكن بالملايين	%100 1982.1	% 100 2290.6	% 100 2998.9	% 100 4102.1

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات

لقد كانت هذه المساكن عبارة المساكن عبارة عن مجمعات سكنية لها شكل هندسي يكاد يكون موحد و متشابه ، و تحتوي على جميع الخدمات و المرافق التي يحتاجها السكان مثل المياه و الكهرباء و الغاز الطبيعي ، هذه المساكن من النوع المعماري شوارعها واسعة ، ووجود كذلك الأرصفة و المواقف الخاصة بالسيارات، و نظرا لتعدد طوابقها فهي ذات كثافة سكانية مرتفعة.

جدول رقم 12 يوضح المرافق الضرورية الموجودة في المسكن:

بالمائة %	1966	1977	1987	1988
مطبخ	47.5	-	74.12	78.15
حمام	12	-	30.43	45.02
مرحاض	20.9	39.9	68.9	81.42

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات

هذا بالنسبة للمرافق الضرورية التي يبين الجدول أن معدلات الحصول عليها في السنوات الأخيرة (1987 و 1998) أحسن و أكبر من الحصول عليها في السنوات ما بعد الاستقلال و سنوات السبعينات (1966 ـ 1977).
المجاري و التي تؤدي أما فيما يخص الملحقات الأخرى الضرورية من شبكات الإضاءة و الغاز الطبيعي و المياه الصالحة للشرب و المجاري و التي تؤدي دور مهم في حياة السكان اليومية.

جدول رقم 13 : يوضح الملحقات الضرورية للمسكن:

بالمائة %	1966	1977	1987	1997
المياه	37.1	45.8	57.83	70.78
الكهرباء	30.6	49.2	73.24	84.58
المجاري	23.1	39.9	51.73	66.34
الغاز الطبيعي	10.4	13.0	22.93	30.23

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات

جدول رقم 14 يوضح معدلات إشغال الأفراد للمساكن و حجم الأسر:

	1966	1977	1987	1998
معدل إشغال المسكن	6.10	6.83	7.54	7.14
متوسط حجم لأسر	5.91	6.65	7.09	6.58

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات

ترتفع معدلات إشغال المسكن من سنة لأخرى و هذا حسب حجم الأسر و عدد أفرادها ، حيث ارتفع خلال مدة عشر سنوات ما بين 1966 و 1977 بنسبة 0.73 ، و ارتفع كذلك ما بين 1977 و 1987 بنسبة 0.71، و انخفض انخفاضا طفيفا ما بين سنة 1987 و 1998 بنسبة 0.4 .

و تؤكد الإحصائيات حدث اختلال كبير في معدلات السكن ، ففي سنة 1963 مسكن لكل ألف مواطن ، و في سنة 1977 تقلص الحجم إلى 128.4 مسكن لكل ألف مواطن . و بقي العجز في السكن طيلة عشر سنوات إذ سجل من 1987 ما يقرب من 128.3 مسكن لكل ألف مواطن و في سنة 1994 سجل 129 مسكن لكل ألف مواطن ، هذا العجز يخفي أيضا واقعا صعبا يخص التوزيع ، إذ يشغل 6.5 مليون شخص و 637 مسكن ، أي بمعدل 4 أشخاص لكل مسكن ، و يشغل 13 مليون شخص مليون و 385 مسكن ، أي بمعدل 9 أشخاص في كل مسكن ، و يشغل 8.6 مليون شخص 618 ألف مسكن أي بمعدل 12 شخص في كل مسكن و هي نسبة تتجاوز كثيرا المعدل الوطني المقدر بـ 7.72 شخص في كل مسكن ، وفي هذا الإطار فإن أكثر من 17 مليون شخص يعيشون في مسكن من غرفة إلى ثلاث غرف (1).

فحجم المسكن لا يتلاءم أبدا مع مميزات العائلة الجزائرية أين متوسط الأحياء في غرفة واحدة يصل إلى 6 أشخاص على مساحة تقدر بـ 12 متر مربع حيث يلزم 16 متر مربع لشخص واحد حيث أن منزل أو مسكن على الطراز المغاربي في الأصل كان يخص عائلة تقليدية مع 6 غرف ، و هنا أين تعيش منذ مدة طويلة سابقة و يوميا عدة عائلات ، و يتقاسمون المسكن القديم لأغراض اقتصادية و بطريقة لا ينفق فيها ميزانية ، حيث أن نفقة المسكن مرتفعة ، هذه العائلات تفضل تخصيص جزء مهم من الميزانية للمواد الغذائية (2).

---

(1)_ جريدة الشعب بتاريخ 22 ـ 04 ـ 1995.

(2)- Farouk Benatia, Alger Agregatat oucite : l'intégration citadine de 1919 a 1979, (S N E D, Alger), 1980,p 226.

أما معدل إشغال الغرض T O P ، فقد انتقل من سنة 1966 بـ 2.00 إلى 2.49 سنة 1977 و سنة 1987 سجل 2.69 و سنة 1992 سجل 2.86 المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات

إذن تقتضي أزمة السكن ازدحاما لا يحتمل و نقصا متزايدا في المجال الحيوي الصالح للسكن و فقدان الراحة و جودة الحياة مثل الألفة و التماسك و الانسجام و الاتصال فتقييم الحاجات إلى السكن يتوقف في أول الأمر على المميزات الديمغرافية للمجتمع و يدخل ضمنها معدل المواليد و الوفيات في كل منطقة سكنية و معدل الزواج و التزاوج من الناطق الريفية إلى المناطق الحضرية ، فالاحتياجات إلى ميدان السكن تستعين أكثر بمفاهيم ترجع إلى مجموعات اجتماعية خاصة العائلة و الأسرة ، و إذا كانت هناك علاقة مباشرة نوعا ما بين ازدياد السكان و النمو في تقييم الاحتياجات في ميدان المساكن ، فإن هذا التقييم يقدر أكثر من خلال الهياكل العائلية و بنيات الأسر (1).

لقد تطور عدد السكنات حسب الديوان الوطني للإحصائيات بصفة بطيئة ، إذ انتقل من 2.991.972 سكنا سنة 1987 إلى 4.081.228 سنة 1998 ، بنسبة 2.80 %، بينما كان في العشر سنوات الماضية يساوي 2.70 %، و هذا التطور لم يساير أيضا تطور عدد العائلات الذي كان بنسبة 3.01 % من سنة 1987 إلى سنة 1998.و قدر النقص في السكان بـ 344.93.

إذن فالسياسة السكنية التي اتبعتها الدولة لم تهتم أبدا بالحاجيات الحقيقية للعائلة الجزائرية ، إذ أن نمط السكن الذي يناسب أكثر العائلة الجزائرية هو النمط المتعدد الغرف ، و بالضبط المساكن ذات الأربع غرف فأكثر ، بينما البناءات لا تحتوي في معظمها على غرفتين أو ثلاث غرف ، و بينما العائلة تضم في أغلب الأحيان سبعة أفراد فما أكثر ، مما يؤدي إلى حدوث اكتظاظ في الغرف و في المسكن.

و يوجد في الجزائر من السكنات ذات الغرفة الواحدة بنسبة 13.97 %في المناطق الريفيـة مقابـل 9.51 %في المدن ، و يبقى عدد المساكن ذات الخمس غرف ضعيف جدا ، و لا تتحصل عليـه إلا العائلات ذات الدخل المرتفع ، بينما الطبقات المتوسطة و الدنيا من المجتمع ، فإنها تسكن في شـقق أقل اتساعا ، نظرا لعدم تمكنها من الحصول على الإمكانيات الكثيرة المادية الكثيرة للحصول علـى مسكن واسع(2).

تبلغ العائلات الذي عدد أفرادها أكثر من 7 أفراد بـ 47%من مجموع العائلات ، بينما الـسكنات ذات الأقل من 4 غرف لا يمثل إلا 29.4% من مخزن السكن ، و هذا الاختلال يتسع من يوم لآخر

(1)_ جيلا لي بن عمران، مرجع سبق ذكره ، ص 17.

(2)- إحصائيات مأخوذة من الديوان الوطني للإحصاء في مقل نشر في جريدة السفير ، صفحة الواجهة ، العدد 79 ، من 6 نوفمبر إلى 1 ديسمبر 2001.

هذا يعني أن الكمية سبقت الكيفية نظرا لأن هذه المساكن لم تكن مكيفة ، مع الأعـراف و الحيـاة الاجتماعية للعائلات الجزائرية من ناحية النموذج المسكني ، فبما أن الدولة قد وفرت لكـل عائلـة مسكن من جهة ، فإنها من جهة أخرى كانت تقوم بطريقة غير مباشرة إلى تغيير عادات المعيـشة ، لذاك حدث عدم تكييف النموذج المسكني و الواقع الاجتماعي للسكان.

العـــائلة و المــــسكن

طلب العائلة للمسكن في السابق يتم الحصول عليه ببساطة مع الأخذ بعين الاعتبار العلاقة بين الجانب الديمغرافي و مقاييس إشغال المسكن.

حيث أن التطورات التي تشهدها الشؤون التي تخص العائلة منذ بعض السنوات تقودنا إلى اقتراب إلى طلب التنوع بوضع في الحسبان التعديلات الملاحظة في البنيات العائلية (1).

الرحلة الأولى وضعت الشكل الحالي للمناقشة العلمية للتحولات الطارئة على البنايات العائلية و هي كالتالي :

- ارتفاع عدد الأشخاص (عائلة على أربع أفراد).
- ازدياد عدد العائلات الأبوية.
- الاختفاء التدريجي للعائلات الكبيرة.

و السبب يعود إلى الجانب الديمغرافي ، و تراجع الخصوبة مثل الوفيات ، و جوانب اقتصادية ، أزمة السكن، ارتفاع مستوى المعيشة ، الأزمة الاقتصادية و الاجتماعية ،دور المرأة ، الوضعية الجديدة التي تخص مسألة الزواج و الإقامة (2) فعندما تتكون الأسرة تبحث بعدها عن مسكن أوسع يكفي الأسرة الجديدة في مكان أقرب من أسرة الأبوان ، فالاستقرار السكني يتبع إقامة العائلات منذ ميلاد الأطفال وصولهم سن التزاوج. أين يريد الزوجان الجديدان الاستقلالية في حياتهم الزوجية في مسكن خاص ، هذه الأسرة الجديدة طبعا تختلف عن الأسرة الكبيرة من ناحية الحجم ، و هي ما تسمى بمرحلة " العش الفارغ " و التي تبحث أو تريد العودة للعيش إلى مراكز المدن من خلال التنقلات المتكررة في المراكز أين هذه العائلات تريد أن تكمل بقية حياتها في مراكز المدن الكبرى (3).

---

(1)- Bonvalet Cathrine et purre Merlin, Transformation de la famille et habitat, (institut français d'urbanisme, France), 1986, p 1 et 2.

(2)- OP.CIT, p 4.

(3)- OP.CIT, p 136.

العائلات الجديدة أو حديثة التكوين للمجتمعات الصناعية ركزت على الفصل الفيزيقي للعائلات الحديثة من العائلات الأصل في فترة الزواج ، بالنظر إلى تطور الوحدات العائلية المستقلة (منزل متميز) ، و اقتصاديا دخل جيد ، هذه الثنائية في الاستقلالية التي تقوم العائلات الأصل خاصة ، أن تفكر في إحضار و توزيع الوحدات العائلية في المجال الحضري (1).

فحسب BETHNAL GREEN، فإن العائلات الحديثة تستقر سابقا على مقربة من مسكن عائلة الزوجة منها على مقربة من عائلة أهل الزوج.

في السابق كانت أم الزوجة تهتم بإيجاد مسكن إلى ابنتها عندما تتزوج في الحي الذي تقيم فيه الأم لتكون قريبة من ابنتها المتزوجة (2).

في المجتمع الجزائري نلاحظ أن العائلة داخل المسكن الواحد بمعدل 7 أشخاص ، تعتبر هذه الوضعية خطيرة عندما نرى أن 81.6 %من المساكن الحضرية تتكون من ثلاث غرف فقط ، مع الارتفاع في معدل الأشغال من 2.3 سنة 1966 إلى 3.6 سنة 1977 (3).

أما بالنسبة لحجم الأسر فقد كان سنة 1966 بـ 5.91 ، و في سنة 1977 قدر بـ 6.65 ، و ارتفع سنة 1987 وقدر 7.10 ، أما سنة 1992 فقدر بـ 7.12. المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات

و قد يتم امتداد قاعدة الأسر العائلية الموسعة أو المتعددة امتداد قاعدة الأسر العائلية الموسعة أو المتعددة العائلات إما عموديا ، و هكذا تستطيع ثلاثة أجيال أو أربعة أجيال أن تسكن في نفس المنزل من أولاد و أبوين و أجداد من جهة الأم أو هما معا ، و إما أفقيا مع جميع أحوال صور زوجين أو عدة أزواج تربطهم روابط الدرجة الأولى أو الثانية أو الثالثة ، و يعيشون جميعا مع أولادهم و عند الاقتضاء مع أبويهم ، حيث أصبحت حالات الهياكل العائلية الواسعة و المتعددة من هذا النوع تتكرر أكثر فأكثر كلما اشتدت أزمة السكن (4).

إن أي أسرة جزائرية من حجم متوسط تتكون من ستة أشخاص لكل مسكن ، و تمثل الأسـرة لكـل مسكن ، و تمثل الأسرة الجزائرية كما ظهرت عقب الحوادث التاريخية التي عاشتها و الاتجاهات

---

(1)- OP.CIT, p150.
(2)- OP.CIT, p 156.
(3)- Hadjij (Cherifa) les temps modernes ; Algerrie espris et réalités article loger ? ,N°432 433 juillet aout 1982.p245.

(4)_ (جيلا لي بن عمران) مرجع سبق ذكره ، ص 26.

التي يتميز بها تطورها الحاضر ، و كما يرجى تنظيمها في هذه المرحلة من تنمية البلاد وذلك في انتظار النتائج الحتمية لسير النووية الأحادية الخاصة بالخلية العائلية (1).

فل لمسكن أهمية كبيرة في المجتمع ، فهو يعكس المستوى المعيشي للعائلة و نمط حياتها و يلبي حاجيات الفرد الأساسية ، الفيزيولوجية و النفسية و الثقافية ، من هذه الاحتياجات ما هو ضروري و ما هو كمالي ، فالإنسان لا يمكن أن يعيش بدون مسكن يأويه كما أثبت الدراسات أن العائلة بحاجة إلى توسيع مسكنها و بحاجة إلى امتلاكه و تهيئته ، و الحاجة كذلك إلى الراحة ... إذن فالمسكن يساعد على إشباع هذه الاحتياجات الأساسية (2).

إذن ، مفهوم كل من "المسكن و العائلة" لهما تقارب كبير لدرجة أنهما كثير من الأحيان يستعملان معا على السواء ، ففي المجتمع الجزائري قد يتبع فيه مصطلح العائلة عبارة دار أو مسكن أو سكنى ، فالدار تعطى بدقة بيانا عن الوضعية العائلية بقدر ما يكون الناس ميالين إلى المطابقة بين العائلات الكبيرة و الديار الكبيرة و مماثلة العائلات الغنية مع الديار الفاخرة، و الأكواخ مع العائلات الفقيرة ، و يظهر جليا أن التكوين العائلي و تماسكه و انسجامه وحجمه و استمراره، كل ذلك سوف يتوقف بدرجة أساسية على مسكنها التي قد تتوفر فيه الخلية العائلية (3).

---

(1)_ نفس المرجع السابق ، ص 17.

Chambart de law, Paul henry ; famille et habitation, OPCIT ; p 96 97.

(2)_ جيلا لي بن عمران ، مرجع سبق ذكره ، ص 195.

خاتمة الفصل:

كلما ازداد عدد السكان ازدادت احتياجاتهم علي العموم من حيث الكميه ،فتقييم الاحتياجـات الـي المسكن يعتمد أساسا على المميزات الديمغرافية للمجتمع ، و يدخل فـي ضـمنها معـدل المواليـد والوفيات في كل منطقة سكنية و معدل الزواج .... فالإحياجات إلى ميدان السكن يستعين بمفـاهيم ترجع إلى مجموعات إجتماعية تسمى العائلة و الأسرة .

و إذا كانت هناك علاقات مباشرة نوع ما بين إزدياد السكان و إزدياد إحياجاتهم إلى المساكن فـإن هذا الإزدياد يقدر أكثر من خلال الهياكل العائلية و بنيات الأسرة ، فأي أسرة من الحجم المتوسـط تتكون من ستة أشخاص لكل مسكن على الأقل ، و كل فرد من هاته الأسرة يحتاج إلى مكان خاص به ، نحن هنا لانستطيع أن نقول أنه يحتاج إلى غرفة لآن هندسة المسكن الجزائري لا تتلائم أبدا مع بنية العائلة من خلال عدد أفرادها و وصولهم سن الزواج ، فإنه حتما بحاجة إلـى مـسكن خـاص لغرض الإستقلالية في حايتهم الزوجية .

لذاك نجد كل أسرة تبحث عن الحلول الملائمة لتهيئة المسكن كي يخدم ظروف الحياة الأسرية فيه

الــــباب الثـــــاني

الـــجانــــب الميداني

الفهرس:

القسم الثاني: عامل إختيار الزوجة.

- إختيار الزوجة من طرف الإبن او الوالدين.
- قبول او رفض الزوجة السكن مع أهل الزوج.
- قبول أو رفض الأم سكن زوجة الإبن معهم في نفس المسكن.
- أسباب قبول عيش الإبن زوجته بعد زواجه مع أهله.
- السن الذي قام الأهل فيه بتزويج أبنائهم.

نتيجة الفرضية الثانية.

القسم الثالث: عامل التعديل.

- كيفية تصرف الأسرة في المسكن الضيق عند زواج الأبناء.
- الأسر التي قامت بعملية التعديل.
- علاقة إختيارالإبن زوجته بنفسه بحصول التعديل.
- علاقة التعديل بزواج الأبناء.
- الأجزاء التي مسها التحويل.
- أسباب تحويل وظائف أجزاء المسكن.
- التحويل الذي تم قبل أو بعد زواج الأبناء.
- إشتراك أفراد الأسرة في جميع أجزاء المسكن أم لا.
- الحالة التي أصبح عليها المسكن.
- محاولة طلب السكان مساكن من البلدية.

الفصل الأول

الجانب المنهجي للدراسة الميدانية

- **المنهج :** إن أي دراسة تتطلب من الباحث إتباع منهج أو طريقة يستطيع من خلالها الوقوف على الخطوات العلمية التي تسمح له بالوصول إلى هدفه ، و لذلك يمكن تعريف المنهج كما يلي :

<< المنهج هو الطريقة التي بفضلها يستطيع العالم أو الفيلسوف أن يتوصل إلى هدفه<< (1).

<<المنهج هو أداة كافية و عامة أكثر من أن تكون أداة اتصال بين كل العلوم ، هدف المنهج أنها تساعد على توضيح الاتجاه الملموس للبحث مهما كانت العراقيل التي تواجهها<< (2).

المنهج المتبع في دراستنا: إن أي بحث علمي يحتم علينا إتباع منهج عمل وفق مقاييس يفرضها الموضوع ، و لهذا فإن المنهج الذي اعتدنا عليه هو المنهج الكمي .

يعرف المنهج الكمي على أنه الأسلوب الكمي لمعالجة بيانات بعد تكميمها ، تنتهي بجداول تحوي أرقاما ، يحاول الباحث فهمها و النظر إلى ما بين البيانات الرقمية من علاقات ،

و بذلك يستطيع القيام بعمليتي التحليل و التفسير ، و عليه يتضح أن الباحث الذي يستخدم الأسلوب الكمي يتعامل مع أرقام (3).

2- مواصفات عينة البحث:

<< لعل أهم المشاكل التي تواجه الباحث الاجتماعي مشكلة اختيار العينة التي يجري عليها البحث ، على اعتبار أن هذه العينة يتوقف عليها كل قياس أو كل نتيجة ينتهي إليها<< (4).

و تعرف العينة على أنها " مجموعة من الأشخاص ينتمون إلى مجتمع البحث ، و يجب أن تكون العينة المختارة ممثلة لمجتمع البحث في مزاياه الديمغرافية و الاجتماعية و الحضارية و الفكرية" (5).

---

(1)_ قباري محمد إسماعيل ، مناهج البحث في علم الاجتماع: مواقف و اتجاهات معاصرة، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، 1983 ، ص 18.

(2)- Paul de bruyane, jaque herman, dynamique de la recherche en sciences.social, perssesunuversitiaires de France, Ed 4 trimestre, 1974, p 24.

(3)_ حسن السعاتي ، تصاميم البحوث الاجتماعية: نسق منهجي جديد، دار النهضة ، العربية و النشر ، بيروت 1982 ،ص 180 ،ص 181.

(4)-نفس المرجع السابق ، ص168.

(5)_ إحسان محمد الحسن ، الأسس العلمية بمناهج البحث الاجتماعي، طبعة 2 ، دار الطليعة للطباعة و النشر ، بيروت 1976 ، ص 112.

" حجم العينة يعني اختيار مجموعة من الأشخاص من مجموع مجتمع البحث ، و هؤلاء الأشخاص يكونون العينة التي يهتم الباحث بفحصها و دراستها" (1).

عينة البحث مكونة من 220 عائلة تقطن في حي عين النعجة و هو حي أو بلدية من بلديات ولاية الجزائر حديث النشأة ، أين قمنا بانتقاء مجموعة من العناصر القليلة من مجموعة عناصر متشابهة و مشتركة في عدة مميزات.

إذن ، إن معظم المساكن الموجودة في هذا الحي متكونة من أسر مركبة أو موسعة ، 'ذ نجد داخل هذه المساكن زوجان أو ثلاث أزواج إضافة إلى الأبوان و أبناء آخرين غير متزوجين ، أي أكثر من أسرتين ، يصل عدد الأفراد المقيمين في المسكن الواحد في هذا الحي إلى ما بين 05 إلى 18 فرد.

لقد كان اختيارنا لعينة البحث عشوائي ، إذ قمنا في البداية بدراسة استطلاعية لاكتشاف المقاربة من الموضوع للتعرف أكثر على التشكيلة الاجتماعية التي تضمها عينة البحث من جهة ، ومن جهة أخرى المدى الذي وصل إليه تكيف الأفراد في المسكن الجديد ، ثم بدأنا بالاتصال مباشرة بالعائلات للإجابة على أسئلة الاستمارة ، << و العينة العشوائية هي التي تم أخذها على أساس عشوائي ، أي على أساس إعطاء فرص متكافئة لجميع مفردات المجتمع عند الأخذ (2).

لقد أصبح المنهج الكمي من أكثر المناهج انتشارا في البحوث الاجتماعية لاعتماده على البيانات الكمية و الجداول الإحصائية التي تساعد الباحث على التزامه بالموضوعية في بحثه.

و هذا ما يذهب إليه **ريمون بودون** في تعريفه للمنهج الكمي بقوله: " يظهر من خـلال المعطيـات و البيانات بالاستمارة و تفريغها في جداول إحصائية تساعد على التفسير و التحليل أكثـر و يـضم بذلك جزءا من الفصل المنهجي و القطعية الإبستيمولوجية بين الأنا و الموضوع" (3).

---

(1)_ نفس المرجع ص 19.

(2)_ عبد القادر حليمي ،مدخل الإحصاء، الطبعة الثانية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1993.

(3)- Boudon (remend), les methodes en sociologie,ED P. U. F, paris, 1988, p 31.

3- **التقنيات المستعملة:**

1. لقد كانت طبيعة الموضوع من خلال الإشكالية و الفرضيات هي التي فرضت علينا نوع التقنيات التي يجب استخدامها، فاستعملنا إذن الاستمارة الإستبيانية، وهي <<الدليل أو المرشد الذي يوجه المقابلة التي تقع بين الباحث و المبحوث بعد أن يرسم مساراتها ، و يحدد موضوعاتها ، و يشخص طبيعة المعلومات التي يطلبها الباحث من المبحوث".

" الاستمارة الإستبيانية تحتوي عادة على مجموعة من الأسئلة بعضها مفتوحة و بعـضها مغلقـة ، و بعضها يتعلق بالحقائق و بعضها الآخر بالمواقف و الآراء ، و بعضها عام و بعضها متخصص ."

إذن الاستمارة الإستبيانية هي " الوسيلة العلمية التي تفرض على البحث التقيد بموضوع البحث الذي يراد دراسته و عدم الخروج عن مضمونه و مساره النظري و التطبيقي" (1).

كما تعتبر الاستمارة مجموعة من أسئلة تحرر و تنشأ بدقة من قبل ، فتنتج مجموعة مـن الأجوبـة التي تبنى و تكون خطاب " (2).

2- تقنية أخرى كانت مهمة لبحثنا و هي تقنية الملاحظة: وهي تقنيـة مهمـة فـي الدراسـات السوسيولوجية ، و كانت الملاحظة التي تم استخدامها هي من نوع الملاحظة بـدون مـشاركة ، و هي عبارة عن مراقبة و تتبع مجريات الأحداث ، يقوم بها الباحث دون أن يندمج فـي حيـاة مجتمع البحث.

من خلال الملاحظة المباشرة قمنا برؤية شكل المسكن على طبيعته من الداخل و التغيـرات التـي طرأت عليه و مست كل جزء من أجزاءه.

كانت أسئلة الاستمارة موجهة إلى الأمهات ، لأنها من جهة هي الوحيدة التي تقضي أطول فترة في المسكن ، و من جهة أخرى لها دور كبير في التدخل و القيام بمعظم العمليات و التدخلات التـي تحدث في المسكن ، و منها عملية الزواج، و تنظيم البيت و ترتيبه و إعداده إعدادا يناسـب حجـم الأسرة.

فتقنية الملاحظة إذن يمكن استخدامها من مشاهدة السلوك الطبيعي الواقعي للمبحوث دون تصنع.

---

(1)_ إحسان محمد الحسن ، مرجع سبق ذكره ، ص 65.

(2)_ نفس المرجع ، ص 65.

4_ الصعوبات التي واجهت البحث:

لقد واجهتنا في معظم مراحل الدراسة جملة من الصعوبات سواء كانت لها علاقة بالجانب النظري أو لها علاقة بالجانب الميداني و من بينها :

- إنعدام تقريبا الدراسات السوسيولوجية حول الأسرة الجزائرية و السكن و العلاقة بينهما ما عدا دراسة الجزائري مصطفى بوتفنوشنت حول العائلة الجزائرية ، ودراسة جيلالي بن عمران حول أزمة السكن و بعض الرسائل الجامعية.
- صعوبات حول الاتصال بالعائلات ، فمنهم من رفض رفضا قاطعا الإجابة عن أسئلتنا ، و منهم من لقينا منهم الطرد ، و منهم من رفض بحجة التدخل في الشؤون الشخصية للعائلات.
- صعوبة توصيل إجراء هذا البحث لبعض العائلات ، فكان علينا كل مرة شـرح الموضـوع للأمهات.
- الصعوبة في تحليل المعطيات بسبب تدخل بعض المعلومات و تشابهها ، مما أدى بنا إلى تقليص طفيف أثر على ثراء الموضوع.

التعريف بميـــــــدان الدراســـــــــة:

حي عين النعجة هو بلدية تابعة للدائرة الحضرية لجسر قسنطينة ، هذه الأخيرة كانت مقسمة إلى قسمين:

- القسم الشرقي تابع لبلدية القبة.
- القسم الغربي تابع لبلدية بئر خادم.

و مع صدور المرسوم في سنة 1983 تم إنجاز مشاريع سكنية في بلدية جسر قسنطينة ، و منها حي عين النعجة التابع لهذه الدائرة . و حي عين النعجة عبارة عن مجموعة من المشاريع المختلفة في هندستها و معمارها ، و خصصت في إطار حل الضغط على بعض الأحياء و البلديات الأخرى لمعالجة أزمة السكن .

فحي عين النعجة هي منطقة سكنية حضرية جديدة تقع في الشمال الغربي للجزائر العاصمة ، تحدها شمالا منطقة السمار ، و جنوبا الحي العسكري و القوات البرية العسكرية بعين النعجة ، و شرقا يحدها الطريق المؤدي إلى بلدية بئر خادم ، و يحدها غربا حي الحياة و حي النسيم

لقد كان ميدان دراستنا هما حيين:

1) - حي 1074 مسكن بعين النعجة الذي وضع أساس بناءه سنة 1988 على مساحة تقدر بـ 20545 متر مربع ، وقد تم بناءه على مرحلتين :

- **المرحلة الأولى** من هذا المشروع بني 851 مسكن ذو ثلاث غرف (F3) على مساحة 70.46 متر مربع ، و 166 مسكن ذو 4 غرف (F4) على مساحة 84.54 متر مربع، و 7 مساكن ذو 5 غرف (F5) على مساحة 99.08 متر مربع .

- **المرحلة الثانية** من هذا المشروع يعد تكملة لما تبقى من المشروع بإنجاز 1011 مسكن من بينها 840 مسكن ذو 3 غرف ، و 164 مسكن ذو 4 غرف ، و 7 مساكن ذو 5 غرف.

الوصف المادي (الشكلي) و المالي	**الحي**	**F2**	**F3**	**F4**	**F5**
عدد المسجلين الحقيقيين	1074	-	815	166	07
عدد المسجلين	1074	-	851	166	07
مساحة المسكن	-	-	70.49	84.54	99.08
الباقي المسجل	-	-	-	-	-
عدد السجلين	1011	840 -	164	07	
الخدمات الاقتصادية (التاجر)	-	-	822.60	986.58	1156.26
المساكن الاجتماعية	-	-	270.00	339.00	385.00
الفرق	-	-	552.60	647.58	771.26

أما الحي الثاني الذي ركزنا عليه هو حي 720 مسكن بعين النعجة وضع قرار إنجاز حي 729 مسكن في سنة 1987 ، أنجزت منه في المرحلة الأولى 720 مسكن فقط على مساحة تقدر بـ 15377 متر مربع ، وكان عدد المساكن المسجلة الحقيقية الجاهزة 720 مسكن ، منها 111 مسكن ذو غرفتين مبنية على مساحة 56.85 متر مربع ، 35 مسكن ذو ثلاث غرف مبنية على مساحة 69.44 متر مربع ، 116 مسكن مبنية على مساحة 81.03 متر مربع ، و 58 مسكن ذو 5 غرف مبنية على مساحة 107.46 متر مربع .

و هذا الجدول التالي يوضح بالتفصيل عدد الساكن المسجلة و مساحتها ، و المراحل التي تم من خلالها إنجاز هذا المشروع:

الوصف المادي (الشكلي) و المالي	**الحي**	**F2**	**F3**	**F4**	**F5**
عدد المسجلين الحقيقيين	720	111	435	116	58
عدد المسجلين	720	111	435	116	58
مساحة المسكن بالمتر المربع	-	56.85	69.44	81.03	107.46
الباقي للتسجيل	-	-	-	-	-
عدد المسجلين	711	110	430	113	58
الخدمات الاقتصادية (المتاجر)	-	610.56	745.78	870.26	1154.12
المساكن الاجتماعية	-	249.11	288.75	411.25	428.66
الفرق	-	361.45	457.03	459.01	725.46

الفصل الثاني

تحليل الجداول

مقدمـــــــة التحليل الميـــدانـــــــي:

إن عينة بحثنا تسكن كلها في العمارات ، و العمارات في بلادنا تعيش ظاهرة التعديلات التي يجريها السكان على شققهم و التي تؤدي بالتدرج إلى التغيير الكلي للتصميم الأولي للعمارة و شكلها العام فهذه التعديلات و التغييرات بتفاصيلها و أشكالها المختلفة تعتبر تغيرا صامتا عن الاحتياجات الحقيقية للسكان ، فللعمارة صلة مباشرة بثقافة المستعمل التي لا تتبع إلا من خلال القيم الذاتية و لا تمليها إلا التقاليد و التصورات الفكرية للمستعمل ، و لهذا الانفصام بين العمارات و المعطيات الثقافية للمستعملين صور كثيرة حية في أحيائنا الحديثة ، مثل قيام بعض المواطنين بتغطية شرفاتهم و نوافذهم بمختلف المواد ، وذلك قصد تهيئة فراغ يمكن التحرك فيه و استعماله بحرية دون الحرج من أنظار المارة و من الصور التي تصادفنا ، إضافة إلى تسييج مكان الطوابق السفلية بسياج من الفراغ العمومي الناشر لها و استعماله على شكل حديقة خاصة أو ساحة خارجية ينشر فيها الغسيل أو تجفف فيها الأطعمة...إن العمارة الحديثة تبنى عموما على أساس تصميم نهائي دائم ، و بذلك فإنها تفقد خاصية التطور ، و هو ما ينافي الديناميكية الاجتماعية التي يخضع لها العمران ، فالمجتمع ابتداء من خليته الأساسية و هي الأسرة كجسم حي متحرك باستمرار و بتغير تركيبه تبعا للأحداث الاجتماعية من ولادات و وفيات و زواج...و تبعا لهذا فعلى الفراغ المعماري و خاصة الوسط السكني أن يستوعب هذه الديناميكية بالاستجابة للمتطلبات المستجدة باستمرار ، فما يحدث بين الإطار الثابت للسكن من جهة و الديناميكية الاجتماعية من جهة أخرى هو تصادم بطيء يفرز تلك التعديلات و التغييرات التي يجريها الساكن على سكنه.

و عموما فإن العمارة الحديثة هي عبارة عن طوابق متشابهة ذات تصميم متكرر ، و هذه الطريقة من التصميم قائمة على أساس المعدل السكني العام ، أو العائلة المتوسطة ، فعملية تصميم العمارة الحديثة إن لم تتلاءم مع حجم العائلة ، فإن السكان يقومون بتحويل الفراغات الإضافية إلى فراغات أساسية مثل غلق الشرفات و استعمالها كحمام أو مطبخ ، و تحويل وظيفة المطبخ إلى غرفة نوم ، و أحيانا الشرفة إلى مطبخ ثاني إذا كانت هناك أكثر من أسرتين في نفس المسكن ، و تقسيم غرفة الجلوس (الصالون) إلى قسمين للتفرقة بين الجنسين (1).

---

(1)_ بلخثير بديع الزمان، رسالة ماجستير، مرجع سبق ذكره ، ص 110 _111.

الـ ـقسـ ـم الأول : عامل التكيف

- **الجزء الأول :** وصف المسكن القديم:

مدخل:

- نوع المسكن
  - عدد الغرف
  - عدد أفراد الأسرة في المسكن القديم
  - حجم الأسرة التي تقطن في المسكن القديم
  - التجهيزات: المرافق و الخدمات.
  - خاتمة الجزء الأول.

- **الجزء الثاني :** وصف المسكن الجديد:
  - نوع المسكن: شقق في العمارات.
  - عدد غرف المسكن الجديد.
  - عدد أفراد الأسرة في المسكن الجديد.
  - حجم الأسرة.
  - عدد الأبناء المتزوجين و غير المتزوجين.
  - عدد الأفراد بالنسبة للغرف.
  - عدد الأفراد بالنسبة للمساكن.
  - نتيجة الفرضية الأولى

مـدخـل:

بما أن المسكن هو المكان المشترك الذي تتراكم فيه الحاجيات التي يمكن اعتبارها كصورة مصغرة للحياة الاجتماعية ، كما يعتبر كذلك المسكن بالنسبة للفرد و العائلة حاجة ضرورية مثل الملبس و المأكل و التربية و الصحة ، إضافة إلى أنه مأوى يلجأ إليه الفرد ليجد الدفء
و العاطفة ، و يتيح له القدرة على التعبير عن شخصيته و ميوله بإيجاد أشـياء و تـشكيلها داخـل البيت ثم ترتيبها وفق أسلوب خاص .(1)

إذن فالمسكن يعكس مجموع الحاجيات و الأدوار ، و هو المكان الطبيعي للحياة الأسرية ، كما أنه مجال و بناء مادي يأوي و يحمي الأسرة من الظواهر الطبيعية ، و تقوم فيه الأسرة بوظائفها .

و في حالة ضيق و صغر مساحته و ازدحامه بالأفراد ، فإن هذا الأمر يؤثر على الممارسات الاجتماعية و على الاكتظاظ في المسكن على حالة معينة ، تكون المساحة السكنية أو غير كافية بالمقارنة مع أفراد العائلة ، و تشكل خطورة على صحتهم النفسية و الجسمية ، و تؤدي بهم إلى اضطرابات سلوكية ، و لهذا حددت مقاييس تعلم الأخصائي في ميدان السكن متى يجب بصفة طارئة إعادة إسكان عائلة ما ، و تعلمهم من جهة أخرى على بناء نوع جيد من المساكن تستجيب لاحتياجات و متطلبات العائلات(2).

---

(1)_ محمد السويدي ،محاضرات في الثقافة و المجتمع، مرجع سبق ذكره ، ص 23 ، 24.

(2)- Chambart de law (hemy paul), OP.CIT p 121.

الجزء الأول
وصف المسكن القديم

جدول رقم 1 : يوضح نوع المسكن في الحي القديم:

نـــــوع المسكن	التكرار	النسبـــــة
حوش	77	35 %
عمارة	116	52.72 %
بيت قصديري	27	12.27 %
المجموع	220	100 %

يوضح الجدول أن معظم أفراد العينة كانوا يقيمون في الأحواش أو ما يسمى بـ << دار عرب >> أو مساكن تقليدية بناها أصحابها أنفسهم حسب حاجياتهم الاجتماعية ، و حسب مقاييس خاصة بهم مثل حجم الأسرة و عدد أفرادها و عدد الأزواج بها ، و هي مجوعات سكنية ذات مساحة واسعة نوع ما بها غرف عديدة يتوسطها فناء واسع .

فكان 35 %من أفراد العينة يعيشون في الحوش أي بمعدل 77 عائلة ، مقابل 52.72 %مـن أفـراد العينة كانوا يسكنون شقق في العمارات ، أي بمعدل 116 عائلات ، مقابل 12.27% كانوا يعيـشون في البيوت القصديرية أي ما يمثل 27 عائلات فقط.

فجميع أفراد العينة كانوا يعيشون في أحياء شعبية قديمة، و المتمثلة في الأحياء التالية : بلكور ، سوسطارة ، باش جراح ، رايس حميدو، القصبة ، بولوغين ، واد أشايح ، بئر مراد رايس ، السكالة (الأبيار) ، المدنية، باب الواد ، كل هذه الأحياء تعود إلى الفترة الاستعمارية ، و بعضها إلى ما قبل الفترة الاستعمارية مثل القصبة ، فالعمارات هي عبارة عن تجمعات سكنية بناها الاستعمار الفرنسي في المدن أو المراكز الحضرية كي يستقر فيها ، مبنية على شكل عمودي ، بها عدة طوابق و بها أدراج تفصل قسم من العمارة عن القسم الآخر ، أما الأحواش و البيوت القصديرية هي أبنية بسيطة منجزة من طرف الأفراد أنفسهم ، بالنسبة للبيوت القصديرية يرى فاروق بن عطية أن الإدارة الفرنسية اتخذت إجراءات بشأن ترحيل أعداد هائلة من سكان الريف نحو المجمعات السكنية المتواجدة في المدن الكبرى دون إعداد و تهيئة الهياكل الضرورية لاستقبال هؤلاء الريفيين هذا الأمر دفع بهؤلاء إلى المبادرة ببناء سكنات بطريقة ذاتية دون احترام مقاييس البناء لعدم توفر الماد و السائل الخاصة بهذه العملية ، فنتج عن ذلك توسع عمراني غير مخطط ، والذي أصبح معتادا بما أصطلح عليه بالأحياء القصديرية، و يرجع تاريخ أول ظهور لهذه الأحياء في منطقة الجزائر العاصمة

و ضواحيها إلى سنة 1922 ، و أخذت تتضاعف بشكل ملموس حتى أصبحت تثير مخاوف السكان الأوربيين ، فقام رئيس بلدية العاصمة رسميا سنة 1936 بوضع قرار ينص على القضاء على الأحياء القصديرية التي احتلت كل المجالات الحضرية الشاغرة للمدينة (1).

و قد تم إحصاء حوالي 150 ألف بيت قديم و تقليدي سنة 1960 ، و أن أغلبية سكان العاصمة بعد الاستقلال كانت تعيش في بيوت قصديرية ، أي ما يقدر بـ 263 ألف نسمة من بين 557 ألف يعشون في بيوت قصديرية (2).

و في فترة ما بعد الاستقلال شهدت المدينة عملية القضاء على عدد كبير من الأحياء القصديرية ، و التحق سكانها بالمساكن و الفيلات التي تركها المعمرون الأوربيون ، و في فترة ما بين 1980 ـ ـ 1982 انتقل عدد البيوت القصديرية إلى 255 ألف في المراكز الحضرية المركز الحضرية بنسبة 21 % من مجموع السكنات الحضرية (3).

و عليه فإن نمط المساكن التي كان يتواجد بها أفراد عينتنا متمثل في ظاهرة الازدواج و التناقض من خلال نمطين أو نوعين من المساكن المتواجدة في الإطار البنائي و العمراني العام لمدينة الجزائر ، و هذه الظاهرة لها مرجعية تاريخية ، فهناك الإطار العمراني الشعبي و المتمثل في الأحواش و البيوت القصديرية ، و هو إطار بسيط و يفتقر للكثير من المرافق العامة و الخدمات الضرورية.

و هناك إطار عمراني عصري متمثل في العمارات أو البنايات العمودية ذات الطوابق العديدة ، لـه هندسة منتظمة و مخططة تخطيطا هندسيا منتظما ، و في الأحياء التي تتواجد بها عينتنا نجد أن هذا النمط من المباني هو من مخلفات المستعمر ، أي هو كذلك له أصول تاريخية إذ أن معظـم أفـراد العينة كانوا يسكنون في أحياء شعبية قديمة تعتبر كما قلنا من مرتبط بظروف تاريخية و اجتماعيـة لها علاقة الإرث الحضري للمدن الجزائرية، فبعد الاستقلال كان ينبغي من إشغال المـساكن التـي تركها الاستعمار ، و منها البيوت القصديرية التي بنيت بطريقة ذاتيـة باسـتعمال مـواد مختلفـة مسترجعة من النفايات متمثلة في قطع الحديد و القصدير و بقايا المواد المصنعة و تشتري بأثمـان زهيدة.

---

(1)- Benatia, (farouk) , Alger : Agrégat ou cité, S.N.E.D, Alger ; p 260,261.
(2)- Ibid. ,p 37.
(3)- Actes du colloque national de sociologie, changement Sociaux en Algérie de puis l'indépendance, O.P.U, Alger ; 28-29-30 Avril, 19

أما الأحواش فهي عبارة عن سكنات تقليدية ، و هي أبنية منجزة من طرف الأفراد أنفسهم، و يـتم بناء هذا النوع من المساكن طبقا لحاجياتهم الاجتماعية وفقا لمعايير خاصة بهؤلاء الأفراد ، يحيطـه سور عالي يدور حول الدار كلها ، و يتوسطه فناء تكون مساحته تقريبا
تعادل مساحة الدار أو الجزء المبني ، و يضم عدد كبير من الأفراد و الأسر ، و تحدث فيها تغيرات و توسعات حسب حاجات و متطلبات العائلة و حسب البنية الاجتماعية المكونة لتلك العائلة.
أما العمارات التي تخص أفراد العينة فهي مساكن تركها الاستعمار كمجموعات سكنية تتواجد في المدن أو المناطق الحضرية ، و هي بنايات مبنية بالإسمنت على شكل عمودي ليضم أكبر عدد من السكان ، و للعمارة طوابق عديدة بها أدراج يتوسط و يقسم جزء من البناية عن الجزء الآخر، من صفات المسكن في العمارة أنه ضيق و غرفة قليلة مقابل كثافة سكانية عالية، إذ يرتفع فيها عدد الأفراد كما يحتوي على أسر زواجية ، و لكل أسرة أطفال.

جدول رقم 2 : يوضح أي المسكنين أكثر اتساعا:

نوع المـــــسكن	التـــــكرار	%
القديـــــــم	91	% 41.36
الجـــديـــــد	129	% 58.63
المجموع	220	%100

تشير نسب الجدول أن المبحوثين يفضلون العيش في المسكن الجديد بنسبة 58.63 % عنه في المسكن القديم بنسبة 41.36 %، حيث نجد أغلب العائلات (129 عائلة) ترى أن المسكن الجديد أوسع مساحة من المسكن القديم ، و العائلات التي تفضل المسكن الجديد هي أغلبها من الأحواش و السبب يعود إلى إمكانية توسيعه و ترميمه أو إضافة طوابق أخرى إن توفرت الإمكانيات النادية، و هذا كلما ارتفع عدد أفراد الأسرة ، أو كلما أرادوا تزويج أحد الأبناء الذين وصلوا سن الزواج.

جدول رقم 3: يوضح الوضعية في المسكن القديم إن كانت حسنة أم لا:

الإجابة	التكرار	%
نعم	73	% 33.18
لا	140	%63.63
لا يوجد فرق	07	% 3.18
المجموع	220	% 110

يتضح لنا من خلال الجدول أن الوضعية في المسكن القديم لم تكن حسنة خاصة عند هـؤلاء الـذين كانوا يسكنون في البيوت القصديرية ، و هذا بنسبة 63.63% مقابل 33.18% يرون أن الوضعية في المسكن القديم أحسن مقابل 3.18% يرون أنه لا يوجد فرق.

جدول رقم 4 : يوضح توزيع المرافق في المسكن القديم:

المرافق	العدد		العدد		المجموع	%
	نعم	%	لا	%		
صالون	173	% 78.63	47	% 21.36	220	% 25
حمام	91	% 41.36	129	% 58.63	220	% 25
مطبخ مجهز	199	%90.45	21	%9.54	220	% 25
شرفة	80	%36.36	140	% 63.63	220	%25
المجموع	543	%61.70	337	% 28.29	880	% 100

تعتبر المرافق من أهم الضروريات التي يجب أن يحتويها كل مسكن ليتمتع بها الفرد، فلا يمكن أن نتخيل مسكن لا تتوفر فيه مرافق ، و إلا فإن الفرد لن يحس بأدنى أسباب الراحة ليلجأ بعد هذا إلى محاولة تحسين الوضعية التي يتواجد عليها مسكنه ، فلنتخيل أنه يوجد مسكن بدون صالون أو بدون مطبخ...، هذا هو حال العينة المبحوثة خاصة التي كانت تسكن في البيوت القصديرية ، و التي كان أفرادها يعيشون في أسوأ حالة محرومين من أدنى شروط الراحة ، حيث نجد أن الإحصائيات التي بين أيدينا تؤكد هذه الحالة ، إذ هناك 78.63 %من العائلات تملك صالون في المسكن القديم مقابل

21.36 % لا تملك صالون في مسكنها، و الصالون هو جزء هام في المسكن ، لأنه أصبح عند العائلات الجزائرية يستعمل في عدة وظائف أي مجال لعدة وظائف منها استقبال الضيوف و النوم ، و الأسرة التي لا تملك في سكنها صالون نجدها تؤثث غرفة لغرفتين أو لوظيفتين ، استقبال الضيوف و النوم ،و من يرى هذا المجال فإنه يبدو له و كأنه غرفة عادية.

أما بالنسبة للحمام فإنه لدى البعض غير مهم كثيرا ، لأنه يمكن الاغتسال و الاستحمام في مكان آخر مثل المطبخ أو الشرفة بعد تغطية جدرانها إذ نجد أن 41.36 % فقط من المساكن كانت تملك حماما مقابل 58.63 % لا تملك حمام.

أما المطبخ فهو مهم جدا خاصة بالنسبة للمرأة لأنه له وظيفة الطبخ و إعداد الطعام ، و أحيانا غسل الملابس إن لم يكن موجودا الحمام أو الفناء ، حيث نجد 90.45 % من المساكن تحتوي على مطبخ مجهز ، مقابل 9.54 %ليس لديها مطبخ مجهز ، و إنما هو مساحة صغيرة المساحة غير مهيأة و غير مجهزة بلوازم المطبخ.

أما الشرفة فنظرا لأن عينة البحث عبارة عن أحواش و بيوت قصديرية و بمجموع63.63% لا تملك الشرفة ، مقابل 36.36% تملك شرفة ، و هي متواجدة بكثير في العمارات.

جدول رقم 5: يمثل توزيع الخدمات في المسكن القديم:

الخدمات	العدد		العدد		المجموع	%
	نعم	%	لا	%		
شبكة توزيع المياه	183	%83.81	37	16.81 %	220	25 %
شبكة توزيع الغاز الطبيعي	125	56.81 %	95	43.18 %	220	%25
شبكة صرف المياه المستعملة	203	%92.27	17	7.72 %	220	25 %
الهاتف	47	%21.36	173	78.63 %	220	25 %
المجموع	558	%63.40	322	%65.59	880	%100

كما يحتاج كل مسكن إلى مرافق ، فإنه كذلك يحتاج إلى خدمات و التي تتمثل في الكهرباء والغاز و شبكة توزيع المياه، و شبكة صرف المياه المستعملة ، و الهاتف ، و يمكن الاستغناء عن بعض هذه الخدمات بصفة كبيرة مثل الهاتف ، و بصفة قليلة الغاز الطبيعي و تعويضه بقارورات الغاز على الأقل مؤقتا ، لكن لا يمكن الاستغناء عن الماء الصالح للشرب و شبكة توزيع المياه الصالحة للشرب ، إذ نجد أن 83.18 % من المساكن في الحي القديم تتوفر على هذه الشبكة لتوزيع المياه الصالحة للشرب ، إذ كانوا يستعينون بالدلاء و البراميل للحصول على المياه الصالحة للشرب ، خاصة أولئك الذين يسكنون البيوت القصديرية وبعض العائلات التي تسكن الأحواش ، مقارنة بالعمارات التي كانت هندستها تركز على إقامة وإنشاء شبكات و أنابيب توزيع المياه الصالحة للشرب.

أما بالنسبة لشبكات توزيع الغاز الطبيعي فنجد 56.81 % من السكنات كانت تتوفر في مساكنهم شبكات لتوزيع الغاز الطبيعي فنجد في المرتبة الأولى العمارات التي تتوفر كل مساكنها على شبكات توزيع الغاز الطبيعي ، والقليل من المساكن من نوع الحوش ، و تنعدم كلية عند سكان البيوت القصديرية ، و تصل النسبة إلى 43.18 %من المساكن التي لا تتوفر فيها هذه الخدمة.

أما بالنسبة لشبكات صرف المياه المستعملة أو المجاري ، فبما أن مشكلة استهلاك الماء يطرح مباشرة مشكاة تصريفه لأنه أصبح ملوثا ، فإنه لا بد من توفير هذه الخدمة لسلامة وأمن السكان، و ما تسببه من مشاكل صحية و مخاطر على صحتهم إن لم نجد الاهتمام بتوفيرها ، تتوفر هذه الخدمة بنسبة 92.27 %في جميع أنواع المساكن.

و بالتحديد في البيوت القصديرية التي تقارب 07.72 %و هي نسبة تؤكد على انعدام هذه الخدمة في بعض الساكن ، فتقوم العائلات في المساكن التي لا تتوفر على المجاري برمي و إلقاء المياه المستعملة و الفضلات خارج المنزل بجمعها في أواني و إلقائها خارجا ، أو حفر طريق أو خندق صغير و ليس عميقا يكون متصلا بالمرحاض ، أو بمكان غسل الأواني والملابس ، فتقوم بتصريف هذه المياه المستعملة عن طريقه.

أما بالنسبة للهاتف ، فإنه عند البعض يعتبر ضرورة ، وهم الفئة التي تتوفر في مساكنهم جميع المرافق و الخدمات و هذا بنسبة 21.36% مقابل 78.63% لا يهمهم وجود الهاتف بقدر ما يهمهم وجود مسكن يأويهم ، أو توفر الضروريات في مساكنهم ، فبالنسبة لهم الهاتف ليس ضروري.

إن المستفيد الأول و الرئيسي من هذه الخدمات هي العمارات ، إذ نجد أن 100% من مساكن العمارات تتوفر على شبكة توزيع المياه و 91.37% من المساكن التي تتوفر على شبكات و أنابيب الغاز الطبيعي مقابل 8.62% لا تملك هذه الخدمة ، و 100% من المساكن الموجودة في العمارات

تتوفر على شبكات لصرف المياه المستعملة ، و 75% من المساكن الموجودة في العمارات تملك خطوط الهاتف مقابل 25% لا تملك هذه الخدمة.

ثم تليها الأحواش من حيث استفادتها للخدمات ، إذ نجد أن الأحواش مستفيدة بنسبة 66.23% من شبكات توزيع المياه ، مقابل 33.76% لا تملك شبكات لتوزيع المياه ، و أغلبية الفئة التي لا تملك شبكات لتوزيع المياه قامت بحفر آبار وسط الفناء ، و البعض الآخر يقوم بجلب الماء من جهات أخرى بواسطة الدلاء و البراميل أما بالنسبة لقنوات الغاز الطبيعي فنجد فقط 3.89% تملك هذه الخدمة مقابل 96.10% لا تملك هذه الخدمة ، فهي تعتمد على قارورات الغاز (البيتان) في عمليات الطبخ.

أما بالنسبة لشبكات صرف المياه المستعملة أو المجاري فهي تتوفر بنسبة 94.8%في الأحواش مقابل 5.19% لا تتوفر على هذه الخدمة . أما الهاتف فليس له أهمية كبيرة عند الفئة التي تسكن الأحواش إلا بنسبة 2.59 %.

أما في البيوت القصديرية التي تعتبر وحدات سكنية بنيت من الصفائح الحديدية و الزنك فهي تكاد لا تحتوي على أية وسيلة من الوسائل الصحية ، ساكنوها محرومون من أدنى شروط الراحة و يعانون من البؤس و الحرمان ، فمثلا نجد 7.40% فقط من يملكون شبكات لتوزيع المياه ، مقابل 92.59% لا يملكون هذه الخدمة ، و نجد نسبة 100% لا يملكون شبكات الغاز الطبيعي ، و شبكات صرف المياه المستعملة ، و الهاتف.

جدول رقم 06 : يمثل غرف المسكن القديم:

عدد غرف المسكن القديم	التكرار	%
غرفة واحدة	20/20	% 9.09
غرفتان	115/230	%52.27
ثلاث غرف	66/198	%30
أربع غرف	11/44	% 5
خمس غرف	05/25	2.27
ست غرف	03/18	%1.36
المجموع	220/535	%100

تتنوع عدد غرف المسكن القديم ما بين الغرفة و الست غرف ، حيث نجد 9.09%من المساكن تحتوي على غرفة واحدة ، و معظمها من البيوت القصديرية و القليل منها في العمارات التي نجد فيها (أي في العمارة) غرفة واحدة للنوم إضافة إلى صالون و مطبخ و حمام في مساحة صغيرة بنيت خصيصا للأزواج الجدد بدون أطفال ، و قد سجلنا أعلى نسبة من المساكن ذات الغرفة الواحدة في البيوت القصديرية بـ 85.18% مقابل 6.49 % في الأحواش و 6.03% في العمارات ، أما المساكن ذات الغرفتان فقد سجلنا نسبة 52.27% ، أعلى نسبة فيها سجلت في العمارات بنسبة 34.48% ، و أدنى نسبة في البيوت القصديرية بـ 14.81% ، ثم يليها المساكن ذات الثلاث غرف بـ 30% ثم تليها على التوالي 5% من المساكن ذات الأربع غرف ، و 2.27% من المساكن ذات الخمس غرف ، و 1.36% من المساكن ذات الست غرف.

جدول رقم 7 : يمثل حجم الأسرة التي كانت تقطن بالمسكن القديم:

عدد أفراد الأسرة	التكرار	%
5 ـ 8	91	41.36
9 ـ 12	113	51.36
13 ـ 16	16	7.27
المجموع	220	100 %

بما أن وظيفة المسكن يسمح للفرد بالتكاثر و ممارسة وظائف عديدة فإنها حتما تجمع عدد معين من الأفراد بداخله و هذا بنسب متفاوتة حيث تختلف معدلات عدد الأفراد من مسكن لآخر حسب رغبة كل فرد و كل أسرة ، فهناك أسر لا تنجب إلا عدد قليل من الأبناء ، و ترتبط هذا بالإمكانيات المادية التي تمتلكها ، و هناك أسر تنجب الكثير من الأبناء و ترتبط هذا بالعادات و التقاليد التي يفرضها علينا ديننا الإسلامي الحنيف و عادات بلادنا.
فحسب العينة المبحوثة يتنوع عدد أفراد الأسرة من مسكن لآخر ، إذ سجلت الفئة ما بين 9 و 12 فرد أعلى نسبة ب 51.36% ، ثم تليها الفئة ما بين 5 و 8 أفراد بنسبة 41.36 ، و أدناها الفئة ما بين 13 و 16 فرد بـ 7.27% .

من خلال هذه النتائج نلاحظ أننا أمام أسر كبيرة الحجم ، أي هناك ارتفاع في عدد أفراد الأسرة الواحدة ، فالأسرة الجزائرية ما زالت تتميز بالحجم الكبير بالرغم من أن الاتجاهات الحديثة في تنظيم الأسرة و تحديد النسل لم تؤثر بشكل ملحوظ على تنظيم الأسرة الجزائرية.

أما بالنسبة لمعدل إشغال الغرف من طرف الأفراد فهو مرتفع جدا إذ بلغ (TOP) معدل إشغال الغرف في المسكن القديم 3.42 ، و هي نسبة عالية جدا . و قد حددت الجزائر مقاييس إشغال الغرفة كالتالي :

- إسكان عادي ، و يتراوح حتى 1.49 فرد في الغرفة الواحدة.
- اكتظاظ مقبول : من 1.50 إلى 2.24 فرد في الغرفة الواحدة.
- اكتظاظ خطير : من 2.25 إلى 3.49 فرد في الغرفة الواحدة.
- اكتظاظ مرتفع جدا : من 3.50 فرد فأكثر في الغرفة الواحدة (1).

و هذا جدول تفصيلي يوضح عدد الأفراد داخل كل غرفة حسب عينة بحثنا:

جدول رقم 8 : يوضح عدد الأفراد حسب كل غرفة في المسكن القديم:

عدد الغرف / عدد الأفراد	غرفة 1	غرفة 2	غرفة 3	غرفة 4	غرفة5	المجموع
ما بين 1 ـ 3	% 29.93 129	% 34.08 136	% 28.60 117	% 35.04 116	%33.71 89	% 32.00 587
ما بين 4 ـ 6	% 32.71 141	% 31.07 124	%40.83 167	% 35.95 119	% 34.84 92	%35.05 643
ما بين 7 ـ 9	% 37.35 161	% 34.83 139	% 30.56 125	% 29.00 96	% 31.43 83	% 32.93 604
المجموع	% 23.50 431	% 21.75 399	% 22.30 409	% 18.04 331	% 14.39 264	1834

من خلال الجدول يتضح لنا أن معدل إشغال الغرف مرتفعة جدا و هي تفوق المقاييس المحدودة ، حيث نجد أن هناك 32.00% من الفئة ما بين 1 و 3 أفراد يشغلون غرفة الأولى يتوزعون على

29.93 % يشغلون الغرفة الأولى في المسكن ، و 34.08% يشغلون الغرفة الثانية ، و 35.04% يشغلون الغرفة الثالثة ، أما الغرفة الرابعة فإنهم يستعملونها للنوم بنسبة 35.04 % ، و في الغرفة الخامسة يشغلها 33.71%. أما الفئة التي تضم ما بين 4 و 6 أفراد ، فنجدهم يشغلون الغرفة الأولى بنسبة 32.71% ، و يشغلون الغرفة الثانية بنسبة 31.07 % ، و يشغلون الغرفة الثالثة بنسبة 40.83 % ،و يشغلون الغرفة الرابعة بنسبة 35.95% و يشغلون الغرفة الخامسة بنسبة 34.84 % و هذا بمجموع عام يساوي 35.05 %.

أما الفئة ما بين 7 و9 أفراد فإنهم يشغلون الغرفة الأولى بنسبة 37.35% و يشغلون الغرفة الثانية بنسبة 34.83% ، و يشغلون الغرفة الثالثة بنسبة 30.56% ، و يشغلون الغرفة الرابعة بنسبة 29% و يشغلون الغرفة الخامسة بنسبة 31.43 % ،و هذا بمجموع عام يساوي 32.93 % إن ارتفاع معدلات الأفراد داخل الغرفة الواحدة له علاقة بارتفاع عدد أفراد الأسرة ، فكلما زاد وارتفع عدد أفراد الأسرة ، فإنه حتما يزيد و يرتفع عدد الأفراد داخل الغرفة ، فكل فرد من أفراد الأسرة له مكان مخصص لينام فيه حتى و إن كانت المساحة المخصصة لنومه صغيرة. و قد حسبنا معدل إشغال الغرفة الذي وجدناه يساوي 3.42 %.

$$TOP = \frac{\text{عدد الأفراد}}{\text{عدد الغرف}} = \frac{1834}{535} = 3.42$$

(1)- Gadouche Madjid, O.P.C.I.T,p 17.

ملاحظة حول الجدول : هناك الغرف التي تستعمل للنوم ، و هناك الصالون الذي له وظائف عديدة منها النوم و قد جعلناه كغرفة تستعمل للنوم (و هي غرفة 5).

إذن 535 غرفة يسكنها 1834 فرد ، و هذا معدل مرتفع جدا مقارنة بالمقاييس التي حددتها الجزائر حول الإسكان في الغرفة الواحدة أو معدل إشغال الغرفة الواحدة (TOP) إذ وصل معدل الاشتغال ما بين 2.25 و 3.49 فيعتبر اكتظاظ خطير . إذن فوضعية السكان في الحي خطيرة.

جدول رقم 9 : يوضح عدد الأزواج les couples داخل المسكن الواحد في الحي القديم:

عدد الأزواج	التكرار	%
زواج واحد	211	61.87
زوجان	103	30.20
ثلاث أزواج	27	7.91
المجموع	341	% 100

الأزواج هنا يعني الابن المتزوج مع زوجته و أطفاله يعيشون معا في بيت أهل الـ زوج أي زوج و زوجة (couple).
إن نوع الأسرة الجزائرية هي ممتدة ، تتميز بارتفاع عدد أفرادها و بارتفاع كذلك عدد الأزواج بداخلها ، حيث نجد في عينتنا 61.87% زواج واحد يقيم مع الأسرة مقابل 30.2 % تمثل زوجان و 7.91 هي ثلاثة أزواج تقيم مع الأسرة ،و نوع هذه الأسرة نجد و تمثل الأب و الأم ، و نجد كذلك الفروع و هم الأبناء المتزوجون مع أولادهم ، و العدد الإجمالي لهؤلاء الأولاد المتزوجين أو الأزواج هو 341 من مجموع 1834 من العدد الإجمالي للأفراد و بما أن فرصة التحرر من قيود الأسرة الممتدة غير متوفرة في الوقت الراهن ، فإنه فرض وإجباريا التعايش الأسري في المسكن الواحد في ظل الأسرة الممتدة ، مما أدى إلى إعطاء صبغة الطابع العائلي على الحياة الاجتماعية لتلك الأسرة.

جدول رقم 10 : يوضح عدد الأفراد حسب العدد الكلي للمساكن في الحي القديم :

عدد الأفراد	التكرار	%
ما بين 5 و 7 أفراد	463	%25.24
ما بين 8 و 10 أفراد	689	%37.56
ما بين 11 و 13 فرد	494	%26.93
أكثر من 13 فرد	188	%10.25
المجموع	1834	%100

يتبين لنا من خلال الجدول أن هناك إختلاف في نسب عدد الأفراد داخل المسكن، إذ نجد 25.24 % من الأفراد في فئة ما بين 5 و 7 أفراد ، و هي في أغلبها أسر نووية مقابل 37.56 % من الأفراد في فئة ما بين 8 و 10 أفراد ، و 26.93 %من الأفراد في فئة ما بين 11 و 13 فرد ، أما أكثر من 13 فرد فادينا 10.25 %فقط من مجموع الأفراد و الفئتين الأخيرتين (11 و 13 أفراد ـ أكثر من 13 فرد) . أغلبها عبارة عن أسر زواجية متعددة تعيش في مسكن واحد .

أما بالنسبة لمعدل إشغال المسكن (TOL) فهي : 8.33

$$TOL = \frac{\text{عدد الأفراد}}{\text{عدد ا ساكن}} = \frac{1834}{220} = 8.33$$

هذا المعدل كبير يبين أن الوضعية خطيرة ، فارتفاع عدد الأفراد داخل المسكن له علاقة بارتفاع عدد الأسرة ، هذا الأمر يؤكد على أن أفراد الأسرة يعانون من الضيق في مساكنهم و << التعريف الإجرائي يؤكد أن المسكن يعتبر ضيقا إذا كان معدل الأفراد في الغرفة الواحدة داخل المسكن يفوق ثلاثة أشخاص<< .(1)

(1)- Gadouche (madjid), O.P.CIT, p 17.

خاتمة الجـــــــــزء الأول:

لقد كانت أنماط المساكن في دراستنا و التي كان يقطنها أفراد عينتنا فـي المـسكن القـديم تتميـز بمجموعة من الخصائص و الأنماط حسب هندستها و شكلها الداخلي و الخارجي إذ أن النمط الأول الذي كانت عينة بحثنا تسكنه يتمثل في الأحواش و هو نوع من الباني بشكل ولسع و مفتـوح علـى فناء يتوسطه ، و يحيط به مجموعة من البيوت ، و الذي يسمى " بواسطة الدار" الذي يعتبر مركـز الحياة اليومية ، و يتم إضافة غرف إضافية عند كل حدث اجتماعي معين لتلك العائلة مثل زواج أحد الأبناء أو لارتفاع عدد أفراد.

فهذا التقسيم الهندسي لهذا النوع من المباني يكون أساسا حسب حاجة أفراد العائلة و لخمتها ، حيـث تعرف الأحواش و تضم عدد كبير من الأفراد إلى أن يصل أحيانا ما يفوق 15 فـردا ، إذ تعـرف كثافة المساكن و الغرف أقصى درجاتها.

ثم يليها نمط العمارات و التي تضم عدد كبير من المساكن على شكل طوابق متعددة ، يرجع تاريخ بناءها إلى العهد الاستعماري بسبب هجرة الأوربيين إلى الجزائر بأعداد كبيرة و متواصلة ، مما تطلب بناء مباني مناسبة لهؤلاء الأوروبيون المهاجرون ، و هي مباني مبنية بالأجر و الإسمنت المسلح و تتكون من عدة طوابق بها نظام الشقق ذات النوافذ المفتوحة على الخارج و الشرفات الواسعة ، بها عدة غرف و ممرات و مطبخ و حمام ودورة المياه و شبكات لتوزيع المياه الصالحة للشرب و الكهرباء و المجاري ، تضم عدد معقول من الأفراد ، و لكن و بعد خروج الاستعمار من الجزائر ، تم تعميرها من طرف الجزائريين دون مراعاة و محاولة التنسيق بين حجم الأسرة و عدد الغرف الموجودة فيها . فراحت الأسرة تبحث عن حلول لهذه المشكلة ، فقامت بإعادة هندسة مساكن العمارات لتتلاءم و حجم الأسرة.

ثالث نمط هو البيوت القصديرية ، و التي تم بناءها من طرف الجزائريين في العهـد الاسـتعماري لنتيجة للأوضاع الاستعمارية و التي لا تتوفر على أدنى الشروط الـصحية ، و تـسكنها عـائلات محرومة من الإمكانيات المادية التي يمكن توفيرها لشراء مسكن آخر أو حتى إعادة تحسين ظروف العيش في تلك البيوت القصديرية إلى حين تدخل الدولة.

حالة المسكن الجديد بعد عملية الترحيل:

جدول رقم 11 : يوضح عدد غرف المسكن الجديد:

عدد الغرف	التكرار	%
غرفتان + صالون (F3)	129	% 58.63
ثلاث غرف + صالون (F3)	91	% 41.36
المجموع	220	% 100 %

مساكن عينة بحثنا تضم غرفتان + صالون و ثلاث غرف + صالون (F3و F4) ، أي 58.63 % من المساكن ذات الغرفتان و الصالون (F3) ، و هذا بمعدل 129 مسكن من مجموع 220 مسكن من المجموع الكلي ، مقابل 41.36% من المساكن ذات الثلاث غرف و الصالون و هذا بمعدل 91 مسكن من مجموع 220 مسكن من المجموع الكلي.

جدول رقم 12 : يوضح عدد الأفراد داخل المسكن في الحي الجديد:

عدد الأفراد	التكرار	%
ما بين 5 ـ 8	41	18.63
ما بين 9 ـ 12	93	42.27
ما بين 13 ـ 16	72	32.72
أكثر من 17	14	6.36
المجموع	220	% 100

لقد تضاعف عدد أفراد الأسرة في المسكن الجديد عنه في المسكن القديم ، إذ و من خلال ملاحظتنا للنسب المئوي ، فإننا نجد 18.63 %تمثل الفئة ما بين 5 و 8 أفراد ، و هذه الفئة هي تخص بصفة غالبة الأسرة الزواجية التي تتكون من الأب و الأم و أولادهما غير المتزوجين ، مقابل 42.27% تمثل الفئة ما بين 9 و 12 فرد ، إضافة إلى 32.72% تمثل الفئة ما بين 13 و 16 فرد ، و 6.36% تمثل الفئة التي عدد أفرادها 17 فرد فما فوق.

و هذه الفئات الثلاث تمثل الأسر الممتدة ، أي الأسر المتكونة من الأب و الأم و أبناء هما المتزوجين و أطفالهم ، و كلهم يعيشون في مسكن واحد.

جدول رقم 13 : يوضح عدد الأفراد بالنسبة لكل غرفة في المسكن الجديد:

عدد الغرف عدد الأفراد	غرفة 1	غرفة2	غرفة3	غرفة4	المجموع	%
المجموع	65.88 % 394	%35.13 279	%56.30 478	% 39.43 84	%50.32 1235	%38.52
ما بين 4 ـ 6	%26.42 158	%58.06 416	%40.40 343	%50.70 108	%43.60 1070	%52.35
ما بين 7 ـ 9	%7.69 46	%6.80 54	%3.29 28	%9.85 21	% 6.07 149	%8.82
المجموع	%24.36 598	%32.35 794	%34.59 849	%8.67 213	2454	%100

تقريبا لا يوجد اختلاف كبير بين عدد المسكن القديم و عدد غرف المسكن الجديد ، و لكن الاختلاف الظاهر في عدد أفراد الأسرة ، حيث يفوق عدد أفراد الأسرة في المسكن الجديد عدد أفرادها في المسكن القديم بزيادة تقدر بـ 620 فرد آخر يشير الجدول إلى أن معدلات إشغال الغرف مرتفعة جدا و هي تفوق المقاييس المحددة ، إذ يظهر لنا أن معدل إشغال الغرف الكلي لفئة ما بين 1 و 3 أفراد تساوي 50.32 %، فنجد 65.88% لنفس الفئة من الأفراد يشغلون الغرفة الأولى ، و 35.13% يشغلون الغرفة الثانية ، و 56.30% يشغلون الغرفة الثالثة ، و 39.43 % يشغلون الغرفة الرابعة .

أما الفئة الثانية التي تمثل مل بين 4 و 6 أفراد ، فإنهم يشغلون المجموع الكلي لعدد الغرف بنـسبة 43.60 % ، فنجدهم يشغلون الغرفة الأولى بنسبة 26.42% ، و يشغلون الغرفـة الثانيـة بنـسبة 58.06% ،و يشغلون الغرفة الثالثة بنسبة 40.40 ، و يشغلون الغرفة الرابعة بنسبة 50.70 %.

أما فئة الأفراد ما بين 7 و 9 ، فإنهم يشغلون المجموع الكلي لعدد الغرف بنسبة 6.07 % ، إذ نجدهم يشغلون الغرفة الأولى بنسبة 7.69% و يشغلون الغرفة الثانية بنسبة 6.80 %،و يشغلون الغرفة الثالثة بنسبة 3.85 %، و يشغلون الغرفة الرابعة بنسبة 6.07 %.

نلاحظ أن هناك تفاوت في معدلات إشغال الغرف من طرف الأفراد حسب الفئات الثلاث ، فالفئة الغالبة هي الفئة الأولى التي يمثل عدد أفرادها ما بين 1 و 3 أفراد ، ثم تليها الفئة الثانية التي يمثل عدد أفرادها ما بين 4 و 6 أفراد ، هذا التفاوت راجع إلى العدد الكلي لعدد
أفراد السرة من جهة ، وعدد الأزواج فيها من جهة أخرى ، فمن الطبيعي أن يكون للزوجين غرفة خاصة ، وأحيانا نجد أن للزوجين أطفال ينامون معهما في نفس الغرفة. (*)

جدول رقم 14 : يوضح إن كانت عدد غرف المسكن الجديد تكفي كل أفراد الأسرة:

الإجابة	التكرار	%
نعم تكفي	7	% 12.27
لا تكفي	193	% 87.72
المجموع	220	% 100

يشير الجدول إلى أن 12.27 % من الأسر التي ترى بأن عدد غرف المسكن تكفي أفراد الأسـرة ، و هي التي تمثل معظمها الأسر الزواجية التي يتكون أفرادها من الـزوج و الزوجـة و أطفالهمـا الصغار، مقابل 87.72 % من الأسر التي ترى أن عدد غرف المسكن لا تكفي كل أفرادها و هـي من المتكونة من الأب و الأم و أبناءهما المتزوجين و لديهم أطفال ، و أبناء آخرون غير متزوجون.

جدول رقم 15 : يوضح عدد الأفراد حسب المجموع الكلي لعدد المساكن في الحي الجديد:

عدد الأفراد	التكرار	%
ما بين 5 و 9 أفراد	684	% 27.87
ما بين 10 و 14 فرد	1065	% 43.39
ما بين 15 و 19 فرد	705	% 28.72
المجموع	2454	% 100

ملاحظة : يبلغ العدد الإجمالي لأفراد عينتنا في المسكن الجديد 2454 فرد ، من بينهم 1203 إناث و 1251 ذكور يعيشون في 20 مسكن كمجموع كلي لعدد مساكن العينة ، أي :

- 2454 فرد يسكنون 220 مسكن.
- 2454 فرد يشغلون 772 غرفة.

(*) ملاحظة : الغرفة رقم 4 تمثل الصالون ، لأن غرف بعض المساكن هو ثلاث غرف + صالون أي F4.

يشير الجدول أن نسبة إشغال المسكن مرتفعة أكثر عند فئة ما بين 10 و 14 فرد بنسبة 43.39% ثم تليها فئة ما بين 15 و 19 فرد بنسبة 28.72 %، و هذين الفئتين تمثلان الأسر التي بها زوجين إضافة إلى الأب و الأم و الأبناء الآخرون غير المتزوجين ، أما فئة ما بين 5 و 9 أفراد فهي موجودة بنسبة 27.87%، و التي تمثل في الغالب فئة الأسر الزواجية التي تتكون من الأب و الأبناء غير المتزوجين.

أما بالنسبة لحساب معدل إشغال المسكن TOP: فإنه يساوي 11.15

$$TOP = \frac{\text{عدد الأفراد}}{\text{عدد المساكن}} = \frac{2454}{220} = 11.15$$

هذا المعدل هو كبير جدا مقارنة بالمقاييس المحددة ، إذ يشير إلى أنه لا زالت الأسرة الجزائرية تتميز بالحجم الكبير ، و أن الاتجاهات الحديثة لتنظيم الأسرة و تحديد النسل لا تؤثر بشكل أو بأخر على تنظيم الأسرة الجزائرية . هذا يدل على أن هناك أزمة سكن فرضت على السكان نوع من التكديس و الازدحام داخل المسكن الواحد.

جدول رقم 16 : يوضح الذكور المتزوجون و يسكنون مع عائلاتهم في نفس المسكن:

العدد	التكرار	%
ابن واحد	335	% 62.38
ابنان	184	% 34.26
ثلاث أبناء	18	% 3.35
المجموع	537	% 100

يتضح لنا من خلال الجدول أن 62.38 % من الأبناء المتزوجين الذين يسكنون مع آبائهم في نفس المسكن تمثل فئة ابن واحد فقط متزوج، مقابل 34.26 % تمثل فئة ابنان أين يوجد ابنان متزوجان و يعيشان مع أسرهم في نفس المسكن مع زوجاتهم و أطفالهم.

أما فئة ثلاث أبناء فنجد نسبة 3.35 % فقط تمثل ثلاث أبناء متزوجين و يعيشون مع أسرهم بزوجاتهم و أطفالهم.

ملاحظة : العدد الإجمالي للذكور المتزوجون منهم و غير المتزوجون في عينتنا يبلغ 1251 ، يوجد من بينهم 537 ابن متزوج و 714 ابن غير متزوج ، و من بين 714 ابن غير متزوج يوجد 511 ابن في سن الزواج و 203 طفل صغير ، إضافة إلى 39 ابن متزوج مستقل في مسكن بعيدا عن الأهل.

فبقاء الأبناء المتزوجون في المسكن العائلي رغم أنه شيء مألوف في المجتمع الجزائري لطبيعة العادات و التقاليد إلا أن لهذا الأمر علاقة بأزمة السكن ، و الدليل على ذلك أن سكن الأبناء المتزوجون يكون في المسكن العائلي مع أبنائهم مباشرة بعد الزواج ، و لعدم قدرتهم على امتلاك مسكن مستقل بسبب قلة الإمكانيات المادية ، فبقاء الأبناء بعد الزواج في مسكن آبائهم اقتضته الحاجة .و عليه فإن أزمة السكن هي من الأسباب الحتمية لبقاء الأبناء بعد الزواج في مسكن آبائهم رغم ضيق هذه المساكن.

جدول رقم 17 : يوضح الأبناء غير المتزوجين و هم في سن الزواج و يسكنون مع عائلاتهم في نفس المسكن:

الإجابة	التكرار	%
يوجد	411	%57.56
لا يوجد	303	%42.43
المجموع	714	% 100

511 ابن وصلوا سن الزواج.

203 لا زالوا أطفال.

يتضح لنا من خلال الجدول أن 57.56 %من الأبناء غير المتزوجين هم في سن الزواج أي بمعدل 411 ابن وصل سن الزواج، و هم بحاجة إلى 411 غرفة كي يتزوجوا فيها ، و قد قلنا غرفة لأنه حسب أجوبة المستجوبين لا يمكن توفير مساكن كي يتزوجوا فيها ابناهم ، إنما هم بحاجة إلى غرفة فقط في المسكن العائلي .

و هناك نسبة كبيرة من هؤلاء الأبناء قد صنفوا في خانة المتأخرين في سن الزواج عند أهلهم ، لأن الكثير منهم وصل سن الثلاثين فما فوق و لم يتزوج . مقابل 42.43 % من الأبناء لا زالوا صغار في السن أكبرهم حسب عينتنا يبلغ في السن الثامنة عشر سنة . و هو حسب أهله لا زال بعيد كل البعد عن فكرة تزويجه بسبب أزمة السكن و قلة الإمكانيات المادية.

خاتمة الجزء الـ ـ ـثاني:

إن كل المساكن التي ركزنا عليها في دراستنا هي شقق صغيرة تصل مساحتها تقريبا 200 متر مربع متواجدة في العمارات ، و هي عبارة عن تجمعات سكنية تتواجد في المدن أو المناطق الحضرية ، بنايات مبنية بالإسمنت على الشكل العمودي ذات طوابق عديدة بها أدرج تتوسط العمارة و تفصل بين شقة و أخرى في نفس الطابق ، هي شقق ضيقة و محدودة المساحة ، غرفها قليلة ، ما بين الغرفتين و الثلاث غرف إضافة إلى الصالون و الخدمات الضرورية الأخرى كالمطبخ و الحمام و شرفتين ، إحداهما توجد بجوار الصالون و الأخرى توجد بجوار المطبخ ، و بين الشرفة المتواجدة في المطبخ و الحمام جدار .

تضم هذه العمارات عدد كبير من السكان ، أدنى عدد لا يقل عن السبعين فرد ، و أكثرها يفوق 152 فرد و هذا حسب عمارات الحي التي نقوم بدراستها.

لقد كان لبناء هذه العمارات بهذا الشكل و النوع من طرف الدولة غرض واحد و هو الحد و لو بجزء صغير من أزمة السكن عن طريق ترحيل السكان من السكنات القديمة و السكنات الآيلة للسقوط ، إضافة إلى تطهير مدينة الجزائر من البيوت القصديرية.

و رغم عملية الترحيل فإن أفراد عائلة المسكن يعيشون في نوع من الضيق و الازدحام نظرا لضيق المسكن و صغر حجم الغرف وارتفاع عدد أفرادها و زواج الأبناء الذين وصلوا سن الزواج ، حتى أن بعضهم يرون أن مساكنهم غير متوافقة مع حجم أسرتهم ، إذن ليس هناك تكيف في المسكن الجديد .

و النتائج الإحصائية التي حصلنا عليها أثبتت عدم التوافق الواضح بين عدد غرف المسكن و عدد أفراد الأسرة ، و أن الأسر غير راضون على الوضعية التي يعيشونها داخل مسكنهم.

نتيجـــــــــة الفـــــــــرضية الأولى:

إن النمو السكاني الكبير و السريع كان أكثر من نمو وتيرة إنجاز مساكن الحظيرة ، هذا الأمر سيجعل حجم الاشتغال بالنسبة للمسكن و الغرفة الواحدة في ارتفاع ، إذ بلغ معدل إشغال المسكن في الحي القديم (TOL) = 8.33 ، و بلغ معدل إشغال الغرفة في الحي القديم (TOP) = 3.42 مقابل معدل إشغال المسكن الجديد (TOL) = 11.15 و معدل إشغال الغرفة (TOP) = 3.17 .

فبالنسبة لمعدل إشغال المسكن (TOL) نلاحظ أن معدل إشغال المسكن في الحي الجديد أكبر من معدل إشغال المسكن القديم ، و الفارق بينهما يساوي 2.82 ، و السبب يعود إلى ارتفاع عدد الأفراد في المسكن الجديد عنه في المسكن القديم بفارق يساوي 620 فرد إضافي في المسكن الجديد.

مقابل معدل إشغال الغرف في الحي القديم منها في الحي الجديد بفارق يساوي 0.25 ، و السبب يعود إلى استخدام السكان في الحي الجديد لبعض الأجزاء غير المتخصصة للنوم مثل الصالون ، أو تحويل بعض وظائف أجزاء المسكن و التي سنراها في الفرضية الثانية.

إن هذا الارتفاع في معدلات الأفراد داخل المساكن و الغرف و نسب اشتغالهما راجع من جهة إلى الضغط السكاني عليهما ، و من جهة أخرى راجع إلى النمط السكني الذي تسكنه عينة بحثنا و المتمثل في العمارات . فقد عرفت مساكن العمارات كثافة سكانية عالية و تزاحم أفرادها داخل المسكن و داخل الغرف مما أدى إلى تكثيف داخلي و ضغط كبير على المسكن و على الغرف معا ، هذا الأمر مرتبط بنوع السكن ، و يعكس الواقع السكني للسكان و حجم الأسرة و مدى حاجيات السكن بها .

كل هذا له علاقة بأزمة السكن التي تعيشها بلادنا التي تعبر عن الاختلال بين العرض و الطلب ، فالطلب يزداد و ينمو بوتيرة سريعة جدا بينما العرض بقيت إمكانياته محدودة رغم كل المجهودات المبذولة إذن فمساكن عينة بحثنا تعاني من الضغط السكاني على المساكن و الغرف ، و مع ارتفاع عدد أفراد الأسرة و بقاء مساحة المسكن نفسها لم يستطيع أفراد الأسرة التكيف داخل المسكن الجديد.

و رغم أن المسكن جديد إلا أن هندسته و نمطه لا يتلاءم مع حجم الأسرة الجزائرية ، لذلك ترى أغلب فئات العينة أن المسكن ضيق مقارنة بحجم الأسرة.

و عليه فالفرضية الأولى محققة ، فعامل تكيف أفراد الأسرة في المسكن الجديد غير متوفر لأن المسكن الجديد ضيق ، و حجم الأسرة كبير ، و لا يوجد توازن بين حجم الأسرة و مساحة المسكن.

و على هذا تكون فرضيتنا الأولى قد تحققت ميدانيا:

و التي تقول أن <<**عدم تكيف السكان في المسكن راجع لإرتفاع الكثافة السكانية في المسكن الواحد هذا أدى إلى عملية اكتظاظ في المسكن** >>.

القـــــــسم الثاني: عامل اختيار الزوجة

- اختيار الزوجة كان من طرف الابن أو الوالدين.
- قبول أو رفض الزوجة السكن مع أهل الزوج.
- قبول أو رفض الأم سكن زوجة الابن معهم في نفس المسكن.
- أسباب قبول الزوجة العيش مع أهل الزوج.
- النشاطات و المهن التي يمارسها الأبناء المتزوجون و غير المتزوجون.
- الدخل الشهري للأبناء المتزوجون و غير المتزوجون.
- علاقة دخل الأبناء المتزوجون بحصول التعديل.
- السن الذي يفضل الأهل أن يزوجوا فيه أبناءهم.
- السن الذي قام فيه الأهل بتزويج أبناءهم.
- نتيجة الفرضية الثانية.

مـدخـل:

إذن الزواج هو علاقة إجماعية تتميز بوظائفها الحيوية ، و التي تسمح بتأسيس الأسرة التي تعتبر الخلية الأولى في بناء و إعادة تكوين المجتمع في جوانبه البيولوجية و الاجتماعية و الثقافية ، أين يعيش الأفراد في نظام محكم يؤدي إلى حياة اجتماعية غير فوضوية ، كما أنه السبيل الوحيد الذي يؤدي إلى إعادة المجتمع عن طريق توارث الثقافات من عائلة لأخرى ، ومن جيل لآخر ، و هو المنبع الوحيد لتكوين الأسرة التي تحقق للإنسان إشباع حاجاته الفطرية و النفسية من جهة ، و من جهة أخرى يهيئ الزواج للفرد الشعور بالمسؤولية ، و مع التغيرات الاجتماعية العديدة التي أفرزت وضعيات اجتماعية جديدة مثل خروج المرأة للعمل و حصولها على فرصة التعليم ، و توسيع مناسبات و فرص التعارف و اللقاءات بين الفتى و الفتاة ... أعطت هذه الظروف للأفراد الحرية اختيار شريك الحياة ، و حرية القبول

و الرفض أدى هذا الأمر إلى تقلص تدخل و هيمنة الوالدين في عملية اختيار الزوجة أو الزوج.

جدول رقم 18 : يوضح إن كان اختيار الزوجة للابن كان من طرف الابن أم من طرف الوالدين:

الطرف الذي يختار الزوجة	التكرار	%
الابن	539	% 93.57
الأم	32	% 5.55
الأب	05	% 0.86
المجموع	576	% 100

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة اختيار الزوج لزوجته هي شخصيته ، حيث معظم عينة بحثنا أقرت بأن الابن هو الذي قام باختيار زوجته ، و هذا بنسبة 93.57% مقابل5.55 % من طرف الأم ، و 0.86% من طرف الأب و قد كان تدخل الأم و الأب ليس محاولة للضغط على الابن أن يقبل اختيارهم ، و لكن كان مجرد توجيه و اقتراح فقط ، ما عدا بعض الحالات التي قام الوالدين فيها بفرض اختيارهما على الابن و هي قليلة.
إذن فنوعية الاختيار شخصية ، أين نجد أن النسبة الأكبر من الإجابات تقول أن اختيار الزوج لزوجته حدث برغبة منه ، و أن هذا النوع من الاختيار لم يكن تلقائيا ، إنما سبقه نوع من التعارف.
حيث يقوم الزوجين بالتعرف على بعضهما البعض من خلال علاقة سابقة عن الزواج و بعيدة عن الأهل .

جدول رقم 19 : يوضح رضى الأهل بالزوجة التي اختارها ابنهم:

الرضى	التكرار	%
نعم	169	% 76.81
لا	51	% 23.18
المجموع	220	% 100

يوضح الجدول أن نسبة رضى الأهل عن الزوجة التي اختارها الابن بنفسه تساوي 76.81% مقابل 23.18% هي عدم رضى الأهل بالزوجة التي اختارها الابن ، فأحيانا يتم قبول رغبة الابن

بعد اختياره للفتاة التي يود الارتباط بها ، أب يتم احترام رغبة الابن في اختياره زوجته بنفسه ، حتى أنها تساعده على حدوث هذا الأمر سواء بالذهاب لخطبتها دون أن تعارض على اختياره ، وكذلك مساعدته ماديا من خلال تحضير كل متطلبات الزواج.
و لكن ومع اختيار الابن بنفسه لزوجته ، فإن الوالدين قد قبلا رغبة الابن في اختياره لزوجته بنفسه و هذا بسبب عدم تحمل المسؤولية عند فشل العلاقة الزوجية فيما بينهما ، ليكون بعدها الابن هو المسؤول الأول في نجاح أو فشل العلاقة الزوجية .

جدول رقم 20 : يوضح قبول الأم أن تسكن زوجة الابن معهم في نفس المسكن إن كان الاختيار من الابن.

الإجابة	التكرار	%
نعم	176	% 80
لا	44	% 20
المجموع	220	% 100

من خلال الجدول نلاحظ أن 80 %من الأمهات اللواتي قبلن أن تسكن زوجة الابن معهم في نفس المسكن ، و هذا مرتبط بموافقة الابن على الزوجة التي اختارتها له أمه من جهة ، أو قبول الأم و رضاها على اختيار ابنها زوجته بنفسه ، مقابل 20 %من الأمهات اللواتي رفضن سكن الزوجة معهم في نفس المسكن ، و هذا له علاقة بعدم رضى الأم على اختيار ابنها لتلك الزوجة ، فهناك حسب احتياجات الأمهات العديد من الأبناء الذين تزوجوا باختيارهم زوجاتهم بأنفسهم من استقبلوا في حياتهم الزوجية ، و هنالك من فرض على الأم أن تبقى زوجة الابن تسكن معها في نفس المسكن ، وهذا راجع لأزمة السكن و قلة الإمكانيات المادية.

جدول رقم 21 : يوضح علاقة رضى الأهل باختيار الابن بقبولهم سكنها مع أهل الزوج في نفـس المسكن:

قبولهم السكن معهم / رضى الأهل	قبول الأهل سكن الابن بزوجته معهم في نفس المسكن	عدم قبول الأهل سكن الابن بزوجته معهم في نفس المسكن	قبولهم مؤقتا	المجموع
رضى الأهل باختيار ابنهم	%59.06 101	%34.50 59	%6.43 11	%77.72 171
عدم رضى الأهل باختيار ابنهم	%55.10 27	%26.53 13	%36..18 09	%22.27 49
المجموع	%58.18 128	%32.72 72	%19.09 20	220

لقد رضي بعض الأهل عن اختيار ابنه له علاقة مباشرة في قبولهما السكن معهم في نفس المسكن ، و هذا بنسبة 59.06 % و هذا راجع لأزمة السكن و الظروف الاقتصادية و المعيشية و المادية التي تعاني منها الأسرة مقابل 34.50 %تعني رضى الأهل باختيار ابنهم ، لكنها ترفض أن تسكن معهما في نفس المسكن ، و السبب يعود حسب إجابات بعض الأمهات هو تفادي المشاكل و الصدمات التي يمكن أن تحدث بين الأم و زوجة الابن.

أما بالنسبة لعدم رضى الأهل باختيار ابنهم ، و قبولهما السكن معهم في نفس المسكن فهو متواجد بنسبة 55.10 % و الظروف المادية و أزمة السكن هي التي فرضت على الأهل أن يقيم الابن بزوجته التي اختارها بنفسه معهم في نفس المسكن ، مقابل 26.53 %من الإجابات ترى بأنه بالرغم من عدم رضى الأهل باختيار ابنهم فإنهم يرفضون إقامة ابنهم بزوجته معهم في نفس المسكن ، و السبب يعود أنه من جهة يعتبر كعقاب للابن على اختياره الذي لم يرضى عليه أهله ، و من جهة أخرى تقبل بعض الأهل اختيار الابن زوجته بنفسه كأمر واقع لكن تفادي المشاكل التي يمكنها أن تحدث من وراء سكن الابن بزوجته مع أهله في نفس المسكن مع أهل الزوج.

جدول رقم 22 : يوضح قبول الزوجة السكن مع أهل الزوج.

الإجابة	التكرار	%
نعم	68	%11.80
لا	508	% 88.19
المجموع	576	% 100

إذا كانت بعض الأمهات قد رفضت أن تعيش زوجة الابن معهم في نفس المسكن، فإنه يوجد 88.19 % من الزوجات قد رفضن العيش مع أهل الزوج في نفس المسكن مقابل 11.80 %
قبلن العيش مع أهل الزوج في نفس المسكن .

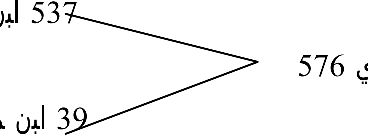
و سبب رفض بعض الزوجات أن يعشن مع أهل الزوج في نفس المسكن هو حب الزوجات للاستقلالية الزوجية من جهة ، و من جهة أخرى ظهور بعض الشاحنات بين زوجة الابن و بين أم الابن ، لأن الأم رفضت في البداية اختيار الابن لتلك الزوجة ، فبعض الأمهات اعتبرت هذا الرفض نوع من العقاب المعنوي بسبب مخالفة الابن اختيار الوالدين.

لكن هناك نسبة كبيرة من الزوجات من فرضن عليهن البقاء في بيت أهل الزوج لأسباب عديدة منها أزمة السكن بالرغم من أنهن كن يرفضن البقاء في بيت أهل الزوج.

ملاحظة:

قمنا في هذا الجدول بحساب عدد الأبناء المتزوجون الذين يسكنون مع أهل الزوج في نفس المسكن و الدين استقلوا في مسكن خاص معا و مجموعهم يساوي 576

537 ابن متزوج يسكن مع أهله.



39 ابن متزوج مستقل عن الأهل.

جدول رقم 23 : يوضح أسباب قبول الزوج أن يعيش الابن مع زوجته إلى اختيارها بنفـسها فـي مسكن أهل الابن:

الأسباب	التكرار	%
أزمة السكن و قلة الإمكانيات المادية	198	50.51 %
تأخر سن الزواج لدى الابن	157	40.05 %
التمسك بالابن للعيش مع العائلة (عدم التفريط في الابن)	37	9.43 %
المجموع	392	100 %

هناك أسباب كثيرة أجبرت الأبناء المتزوجين السكن مع أهلهم في مسكن واحد بعد الزواج و منعتهم من الاستقلالية الزوجية مثل أزمة السكن و قلة الإمكانيات المادية التي تمثل 50.51% من الإجابات مقابل 40.05% من الإجابات ترى أن قبول سكن الابن مع زوجته في مسكن الأهل هو تأخره في سن الزواج ، إذ بلغ الابن السن اللازمة لزواجه و لم يتزوج لعدم وجود مسكن ، مقابل 9.43 % من الإجابات ترى أن الأم تود أن يعيش معها بعد زواجه فهي لا تريد أن تفرط في الابن ، أي التمسك بالابن للعيش مع زوجته في البيت العائلي.

و لكن معظم إجابات المستجوبين ترى أن السبب الرئيسي في بقاء الابن بعد زواجه في المسكن العائلي هو أزمة السكن ، لأنه مهما بلغ الابن حسب إجاباتهم سن معين ، فإنه سيتزوج حتما ، لكن زواجه مرتبط بوجود مسكن الزوجية.

إذن فلقد كان لأزمة السكن أولا كسبب رئيسي و مهم له علاقة كبيرة ببقاء الأبناء المتزوجين في المسكن العائلي ، حيث تتضح لنا حقيقة هذه الأزمة التي يعيشها الأبناء المتزوجين من خلال بقائهم مع أهلهم ، إضافة إلى ارتفاع عدد الأفراد الذين يسكنون و يعيشون في مسكن واحد .

جدول رقم 24 : يوضح إن كان هناك بعض الأبناء المتزوجون استقلوا في مسكن خاص بعيدا عـن أهل الزوج:

الإجابة	التكرار	%
نعم	39	6.77 %
لا	537	93.22 %
المجموع	576	100 %

يرى البغض إنه لإنجاز مشروع سكني يجب أن يلائم مستوى المد خول للعائلة الجزائرية ، فلكي يتزوج الأبناء و يريدون الاستقلالية السكنية بعيدا عن أهل الزوج يجب أن يتوفر المال الكافي لحصول الاستقلالية و السكن في مسكن خاص مستقل عن أهل الزوج ، و إن لم تتوفر الأموال فإنه يتحتم على الزوج الجديد السكن مع أهل الزوج في نفس المسكن ، و الجدول يشير إلى ذلك ، حيث أمه يوجد 6.77 % فقط من الأبناء المتزوجون قد استقلوا في مسكن خاص بعيدا عن أهل الزوج ، و هم في الغالب فئة الأفراد الذين دخلهم يكفي لكراء أو شراء مسكن خاص بعيد عن أهل الزوج ، مقابل 93.22 % لا زالوا لحد اليوم يعيشون مع أهل الزوج في نفس المسكن بعد زواجهم.
لعينة بحثنا يفوق عدد الأفراد فيها الثمانية مقابل غرفتين على الأقل و ثلاث غرف على الأكثر .
إذن فأزمة السكن أثرت بشكل كبير و بصفة أولى على بقاء الأبناء المتزوجين بعد الزواج في مسكن العائلة . و بدرجة أخرى العادات و التقاليد التي تفرض أحيانا بقاء الأبناء المتزوجين فـي المـسكن العائلي إضافة إلى قلة بقاء الأبناء المتزوجين في المسكن العائلي إضافة إلى قلة الإمكانيات الماديـة و عدم قدرتهم امتلاك مسكن خاص

ملاحظة:

مجموع الأبناء المتزوجون هو 576 ، من بينهم 537 زوج لا زالوا يعيشون مع أهل الزوج في نفس المسكن و 39 زوج استقلوا في مسكن خاص بعيدا عن أهل الزوج لتوفر الإمكانيات المادية لديهم لذلك.

جدول رقم 25 : يوضح النشاطات و المهن التي يمارسها الأبناء المتزوجون ، و الأبناء غير المتزوجون و هم في سن الزواج :(الأبناء الذين يعيشون مع أهلهم في نفس المسكن فقط):

المهنة	أبناء متزوجون		أبناء غير متزوجون في سن الزواج	
	التكرار	%	التكرار	%
إطار	27	%5.27	11	%2.67
بطال	24	%4.46	105	%25.54
عامل في مؤسسة وطنية	197	%36.68	86	%20.92
عامل في مؤسسة خاصة	96	%17.87	67	%16.30
موظف إداري	88	%16.38	33	%8.02
أعمال حرة	105	%19.55	109	%26.52
المجموع	537	%100	411	%100

ملاحظة : نقصد بالأعمال الحرة هم الفئة التي تقوم ببيع الخضر و الفواكه في الشوارع ، أو النقل الخاص عن طريق سيارات يمتلكونها بدون رخصة لقيادة سيارات الأجرة ، أو بعض التجارة البسيطة التي دخلها محدود و بسيط ، و هذه الفئة تمثل عينة بحثنا.

يتضح لنا خلال الجدول أن نسبة الأفراد الذين يعملون لدى فئة الأبناء المتزوجون أعلى من أولئك الذين يعملون في القطاع العام وهذا بنسبة 36.68% ، ثم تليها الفئة التي يعمل أفرادها في الأعمال الحرة بنسبة 19.55%، ثم تليها فئة الذين يعملون كموظفين إداريون بنسبة 16.38 ، أما فئة الإطارات فهي قليلة و تمثل فقط 5.27% ،ما فئة البطالين فلدى المتزوجين أقل منها لدى الأفراد غير المتزوجين ، و هذا بنسبة 4.46 % .

أما المهن التي يمارسها الأبناء غير المتزوجين و هم في سن الزواج ، فأعلى نسبة مسجلة هي 26.52 %و التي تمثل الفئة التي يعمل أفرادها في الأعمال الحرة ، ثم تليها فئة البطالين بنسبة 25.54 % ، مقابل 20.92 % يعملون في القطاع العام ، و 16.30 % يعملون في القطاع الخاص.

أقل نسبة سجلت لدى هذه الفئة هي التي تمثل الإطارات بـ 2.67 % مقابل 8.02 % التي تمثل الموظفون الإداريون ، لأنهم مجموع الأفراد هم ذوي المستوى التعليمي المتدني ، و هم إما بطالين

أو يشتغلون في بعض الأعمال الحرة البسيطة و المحدودة الدخل .
فهذه النتائج تبين أن الفئة المهيمنة الغالبة في عينة بحثنا بنسبة كبيرة هي الفئة ذات المهن البسيطة.

جدول رقم 25: يوضح الدخل الشهري للأبناء المتزوجون و الأبناء غير المتزوجون و هم في سـن الزواج : (الأبناء الذين يعيشون مع أهلهم في نفس المسكن فقط).

الدخل الشهري	الأبناء المتزوجون		الأبناء المتزوجون و هم في سن الزواج	
	التكرار	%	التكرار	%
من 5000 د ج إلى9000 د ج	125	%23.27	123	%29.92
من 10000 د ج إلى 14000 د ج	375	%69.83	62	% 63.74
من 15000 د ج فما أكثر	37	%6.89	26	%6.32
المجموع	537	%100	411	% 100

ملاحظة : (حول فئة الأبناء غير المتزوجون و الدخل المتعلق بـ ـ مـا بـين 1000 و 14000 د ج):
هو عبارة عن المجموع الكلي للدخل الذي يتحصلون عليه من خلال عملية بيع المواد الاستهلاكية البسيطة مثل الخضر و الفواكه ، أي المجموع الكلي للدخل خلال شهر كامل تم إحصاءه.
يشير الجدول إلى أن الدخل الشهري لأفراد العينة هو بسيط ، لأن حسبهم كل الدخل الذي يتحصلون عليه يقومون بتوزيعه على مصاريف أنفسهم أو عائلاتهم ، فالدخل ما بين 5000 دج و 9000 دج هو دخل بسيط جدا لعائلة تتكون من عدد كبير من أفراد مقارنة بغلاء المعيشة ، حيث نجد أن 23.27 % من الأبناء المتزوجين يتقاضون هذا المبلغ ، و هم معظمهم يعملون في القطاع العام و القطاع الخاص ، و بعض المهن الحرة و التجارة البسيطة ، مقابل 69.83 % يتقاضون ما بين 10000 دج و 14000 دج و هم الفئة التي تمثل الإطارات و الموظفين الإداريون ، أما مبلغ

15000 دج فما أكثر فهي نسبة قليلة جدا إذ تساوي 6.89 % ، و معظمهم أولئك الذين يعملون في الأمن الوطني أو الدفاع الوطني .

أما الأبناء غير المتزوجين و هم في سن الزواج ، فإن معظم الأفراد مد خولهم متذبـذب ، خاصـة أولئك الذين يعملون في الأعمال الحرة و القطاع الخاص ، فمد خولهم غير مستقر، فنجد 29.22 % من الأفراد الذين يكون مد خولهم ما بين 5000 دج و 9000 دج مقابل 63.74 %من الأفراد الذين يكون مد خولهم ما بين 10000 دج و 14000 دج ، و هم الفئة التي مهنتها مـستقرة مثـل الـذين يشتغلون في القطاع العام و الموظفون الإداريين و الإطارات ، أما الفئة ذات الدخل 15000 دج فما أكثر فهي قليلة جدا و هذا بنسبة 6.32 %و معظمهم يعملون في قطاع الأمن (الشرطة).

فمن خلال هذه النتائج نلاحظ أن الفئة المهنية الغالبة في بحثنا هي الفئة ذات المستوى المهني البسيط ، و حسب إجابات المستجوبين فإن الدخل الذي يتحصلون عليه من مهنهم لا يستطيعون من خلالـه توفير المال لشراء مسكن خاص أو حتى للإيجار ، إذ أن المد خول الذي يتحصلون عليه من مهنهم يتجه مباشرة إلى المصاريف اليومية من الأكل و الملبس

(خاصة فئة الأبناء المتزوجين و لديهم أسر).

علما أن مبالغ إيجار المساكن خاصة في بعض أحياء وسط العاصمة أو الأحياء المجاورة لها مبـالغ مرتفعة ، قد تصل أحيانا إلى مرتب كامل لعامل واحد فقط أو حتى أكثر منه بعض الأحيان ، لـذلك لا توجد وسيلة لتوفير المال للحصول على مسكن مستقل.

جدول رقم 27 : يوضح دخل الأبناء المتزوجون بحصول استقلالية الأبناء السكنية عن أهلهم:

الاستقلالية / الدخل الشهري	حصول الاستقلالية	عدم حصول الاستقلالية	المجموع	%
5000دج ـ 9000 دج	00	%100 337	337	%58.50
10000دج - 14000 دج	%6.38 12	%93.61 176	188	%32.63
15000 دج فما أكثر	%52.94 27	%47.05 24	51	%8.85
المجموع	%6.77 39	%93.22 537	576	%100

يبين الجدول أن فئات الدخل ما بين 5000 دج و 9000 دج هي أكثر الفئات ضررا ، حيث أنه بإمكانها أن تقوم بكراء منزل مستقل بعيد عن الأهل أي حصول الاستقلالية السكنية ، إذ أن مد خولها محدود جدا و غير كافي ، فمعظم دخلها تصرفه على الضروريات إضافة إلى أن كراء المنازل مرتفع جدا خاصة في مناطق العاصمة و ضواحيها ، إذن فنجد أن 100 % من الفئات ذات الدخل ما بين 5000 دج و 9000 دج لم تحصل على الاستقلالية السكنية مما اضطرها إلى السكن مع أهل الزوج ، و عليه فإن عدم حصول الاستقلالية السكنية عن الأهل له علاقة مباشرة حسب الفئة المستجوبة بانخفاض دخلها.

أما فئة الدخل ما بين 10000 دج و 14000 دج فنجد 6.38 %من حصولها على الاستقلالية السكنية عن الأهل مقابل 47.05 %لم يحصلوا على الاستقلالية السكنية.

أما فئة الدخل 15000دج فما أكثر فإنه يوجد 52.94% فقط من تمت لهم الاسـتقلالية الـسكنية ، مقابل 47.05 %لم تتم لهم الاستقلالية السكنية.

و عليه فإنه للدخل علاقة كبيرة بإمكانية استقلالية الأزواج عن أهل الزوج مسكن خاص ، فإذا توفرت الأموال اللازمة لكراء مسكن خاص بعيدا عن الأهل فإنه يحصل ذلك ، و إن لم تتوفر الأموال فإنه لا يستطيع الأزواج الاستقلالية السكنية ، بل يضطرون للعيش عند أهل الزوج.

جدول رقم 28 : يوضح السن الذي يفضل أن يزوج الأهل فيه ابنهم:

السن	التكرار	%
ما بين 20 و 29 سنة	22	% 10
ما بين 25 و 29 سنة	113	%51.36
ما بين 30 و 35سنة	85	% 38.63
المجموع	220	% 100

يتضح لنا من خلال الجدول أن هناك تفضيل سن معين عن آخر عند تزويج الأبناء ، حيث نجد 10 %من الأهل يفضلون أن يزوجوا ابنهم في الفئة ما بين 20 و 24 ، مقابل 51.36 % يفضلون تزويج ابنهم في الفئة ما بين 25 و 29 سنة ، و 38.63 % يفضلون أن يتزوج ابنهم في الفئة ما بين 30 و 35 سنة.

بالنسبة للفئة الأولى إن سبب تفضيلها هذا السن عند تزويج ابنها و هو سن متقدم يعود إلى أصلها الجغرافي ، فهناك بعض العائلات التي لا زالت تحافظ على العادات و التقاليد الخاصة بمجتمعهم و أصلهم الجغرافي ، و من بينها زواج ابنها في سن مبكرة ، و السبب في تزويج هذه العائلات ابنها في سن مبكرة هو خوفها عليه من الانحراف حسب أجوبة بعض العائلات ، من بينها عائلة من واد سوف، و بعضها من القبائل ، و البعض من مناطق المدية على سبيل المثال.

أما الفئة الثانية فإن معظم العائلات التي ترى أنه السن المناسب و الملائم لزواج الابن ، لأنه حينها يستقر ماديا و نفسيا و يكون له استعداد للزواج و لتكوين أسرة و لتحمل مسؤوليات أسرته الجديدة.

أما الفئة الثالثة فإنها ترى أن الابن هنا يكون قد تأخر كثيرا لدى البعض و السبب في ذلك بعض الظروف الاجتماعية و الاقتصادية مثل أزمة السكن ، و قلة الإمكانيات المادية ... و هذه العائلات تفضل أن يكون ابنها مستقلا في حياته الزوجية ، و هو نفس الرأي عند بعض الأبناء ، فهم المسؤولون عن وصولهم هذا السن و لم يتزوجوا لأنهم يريدون الاستقلالية الزوجية.

جدول رقم 29 يوضح السن الذي قام الأهل فيه بتزويج أبناءهم :

السن	التكرار	%
ما بين 20 و 4 سنة	21	%3.64
ما بين 25 و 29 سنة	291	%50.52
ما بين 30 و 35 سنة	228	%39.58
أكثر من 35 سنة	36	%6.25
المجموع	576	%100

يتضح لنا من خلال الجدول أن الأهل الذين قاموا بتزويج أبنائهم في السن ما بين 20 و 24 سنة يمثلون نسبة 3.64% ، و هم في الغالب الفئة المحافظة على عاداتها و تقاليدها و نجدها بكثرة في منطقة القبائل و بعض المناطق من سطيف و برج بوعرريج حسب أجوبة المبحوثين .

و هم في الغالب يفضلون زواج أبنائهم في سن مبكرة ، و قد حاولت العائلات المبحوثة توفير الظروف الملائمة ليحصل زواج أبنائهم في هذا السن المبكر.

مقابل هذه الفئة نجد أن بعض الأهل يفضلون زواج أبناء هم في السن ما بين 25 و 29 سنة و هذا بنسبة 50.52 % مقابل 39.58 % من الأهل يفضلون زواج أبنائهم في سن ما بين 30 و 35 سنة ، هتاني الفئتان يفضلان هذا السن على أساس أنه السن المناسب الذي ينضج فيه الابن و يستعد نفسيا

و جنسيا و اجتماعيا ، و له القدرة الكافية على تحمل مسؤولية أسرة بمفرده ، و هناك أسر أجبرت على تزويج أبناءها في هذا السن ، بسبب عدم توفر الظروف الملائمة ووجود عدة عوائق و مشاكل تمنع من تزويجهم في السن المناسب ، منها البطالة و أزمة السكن ، و قلة الإمكانيات المادية التي يمكن توفيرها لمحاولة شراء مسكن خاص أو بناء مسكن خاص.

أما الفئة ذات السن أكثر من 35 سنة ، فإنها فئة تمثل العائلات التي تعاني من ظروف و مشاكل اجتماعية قاسية أهمها البطالة و ارتفاع عدد الأفراد داخل المسكن الواحد ، إضافة إلى عدم تمكنها من الحصول على الإمكانيات المادية اللازمة لتوفير هذه الظروف ، و هي مسجلة بنسبة 6.25 %.

نتيجة الفرضية الثانية:

من خلال النتائج التي حصلنا عليها في بحثنا حول أسلوب الاختيار لاحظنا أن الطريقة التي يتبعها الشباب اليوم في الزواج تقوم على أساس الاختيار الشخصي عن طريقة التعارف و تبادل أطراف الحديث و اللقاءات المتكررة التي تسبق فترة الخطوبة و الزواج ، حيث أن الجيل الجديد الذي أصبح لا يأخذ بعين الاعتبار العادات ة التقاليد و القيم الاجتماعية التي منبعها مجتمع الجيل السابق ، حيث أن ما يطمح إليه الجيل الجديد هو العيش وفق الأساليب الحديثة و التقليص من مفعول العائلات الممتدة و التي تشمل الأم ، الأب ، الجد ، الجدة ، و تتعدى في معظم الأحيان لتشمل جميع أفراد العائلة ، إذ أن نظرة الجيل الجديد إلى الزواج هي قيام و تشكيل أسرة نووية تشمل الزوج و الزوجة و أطفالهما.

فانعكاسات التغير الاجتماعي على عملية الاختيار للزواج و تأثيراتها عليه تظهر في دوافع الجيل الجديد المتخلفة عن الجيل السابق، فالجيل السابق يسهر على الحفاظ على العادات و التقاليد و القيم الاجتماعية، و كذلك تحقيق العلاقات بين العائلات عن طريق فرض الاختيار، و فرض الزواج الداخلي ، حيث أنه في هذه الحالة يقوم الأباء بإجبار أبنائهم على الزواج بزوجة هما اللذان اختاراها ، لأنهما يريان بأنهما يبحثان عن سعادة ابنهما و مصلحته ، هذا الاختيار مرتبط مباشرة ببقاء ابنهما بعد زواجه في المسكن معهما ، و إن لم يوافق الابن على الزواج من الزوجة التي اختاراها والديه ، فإنه يعني أنه قد تزوجها بغير رضى الأهل فإنه لن يسكن مع والديه في نفس المسكن ، هذا الإجبار في عملية الاختيار قد يؤدي أحيانا إلى مشاكل بين الأبناء و الأباء ، فالابن يبحث عن التكافؤ و التوافق و التجانس العاطفي و النفسي في حياتهم الزوجية ، إذ تبدأ العلاقات بينهما من خلال أن الميول و الرغبة واحدة عند عملية الارتباط الذي كان منذ البداية مبني على الحب و تبادل العواطف و الارتياح النفسي لكل منهما للآخر .

فالأباء من خلال عملية الإجبار هذه تكون على أساس واجب ، و أن السلطة التي يتمتعان بها كونهما أباء تحكم عليهما التدخل في كل حياتهم ، و أن على الأبناء طاعتهم و عدم مخالفة أوامرهم ، و يتم الاختيار على أساس مقياس النسب و الأصل و أحيانا على أساس المكانة الاجتماعية.

و لكن و مع التغيرات الاجتماعية التي مست معظم النواحي ، فإنها كذلك مست أسلوب الاختيار للزواج و الذي أصبح إلى الصراع بين الأجيال أين الجيل الجديد يفضل الأسلوب الشخصي عن الأسلوب الوالدي في الاختيار للزواج ، فقد أصبح الشباب اليوم يفضلون الاعتماد على أنفسهم في تسيير شؤون حياتهم الأسرية ، واتخاذ القرارات التي تتعلق بمستقبلهم ، أهمها الزواج الذي أصبح اليوم مسألة خاصة و شخصية فقط بالمقبلين على الزواج.

و عليه فإن فرضيتنا التي تقول : " ليس لاختيار الأم زوجات لأبناءها علاقة مباشرة بتغيير وظيفة و بنية أجزاء المسكن بنفسها " فرضيتنا هذه محققة ، بحكم الاختيار للزواج كان بنسبة 93.66% ، مقابل 6.33% كان الاختيار من طرف الوالدين ، و لكن هذا الاختيار من طرف الوالدين لم يكن تحت الضغط ، لأن معظم إجابات المستجوبين تقول بأن اختيار الوالدين كان مجرد توجيه و اقتراح ، وقد لقي القبول من طرف الأبناء بصفة غير إجبارية.

القـــــــسم الثـــــــالث: عامل التعديل

كيفية تصرف الأسرة في المسكن الضيق عند زواج أحد الأبناء.

- عدد الأسرة التي قامت بعملية التعديل .
- علاقة اختيار الابن زوجته بنفسه بحصول التعديل.
- الأجزاء التي مسها التحويل أو التعديل.
- أسباب تحويل و وظائف أجزاء المسكن.
- التحويل تم قبل أو بعد زواج الأبناء.
- اشتراك أفراد الأسرة في جميع أجزاء المسكن أم لا.
- الحالة التي أصبح عليها المسكن.
- نتيجة الفرضية الثالثة.

مـدخـل:

يرى **جيلا لي بن عمران** أن التكوين العائلي و تماسكه و انسجامه و حجمه و استمراره ، كل ذلك سيتوقف بدرجة أساسي على مسكنها التي قد تتوفر فيه الخلية العائلية . و من الواضح أن المسكن الذي تتجمع فيه أسر عديدة يحتاج حتما إلى تحولات ة تعديلات مما تغير في شكله الداخلي ، و هذه التحولات و التعديلات تجريها الأسر من أجل ظروف اجتماعية محدودة مرتبطة بزواج الأبناء و استقبال زوجة جديدة من جهة ، كظرف مهم ، إضافة إلى ارتفاع عدد أفراد الأسرة ، هذه التعديلات لها علاقة مباشرة بأزمة السكن و قلة الإمكانيات النادية للعينة المبحوثة . فإن سبب تغير حجم الأسرة ، و كذلك نمط الحياة فيها ، حتما يغير شكل و نوع المسكن حيث أصبح أقل حجم في الاتساع و المساحة نظرا لما تمليه الحياة الاجتماعية و الاقتصادية و الحضارية و الثقافية ، حيث يمكن ملاحظة الشكل الجديد للعمران الذي لم يعد يتسع في كثير من الأحيان سوى لعدد محدود من الأفراد ، إضافة إلى أن التطور الحضاري و الثقافي الذي تعرفه المناطق الحضرية جعل الأسرة تحاول بقدر الإمكان تكييف حجم و مساحة المسكن مع حجم الأسرة ، فالمساحة التي كانت تشغلها الأسرة أخذت في الضيق عما كانت عليه في السابق لدى العينة المبحوثة ، فضيق المساكن و تنظيمها الخاص كثيرا ما لا يكون مكيفا للمحافظة على العائلة الممتدة من جهة ، و على شكل المسكن من جهة أخرى.

جدول رقم 30: يوضح كيفية تصرف الأسرة في المسكن الضيق عند زواج أحد الأبناء:

كيفية التصرف	التكرار	%
إبدال المسكن بمسكن آخر أوسع منه	18	% 08.18
بناء مسكن خاص إن وجدت الإمكانيات المادية	27	% 12.7
إعادة تحويل و تغيير بنية ووظيفة أجزاء المسكن	175	% 79.54
المجموع	220	% 100

يشير الجدول إلى أنه حدث تدخل من طرف الأسرة عند تزويج أحد أبنائها . و بما أن المسكن ضيق ، فقد وجدت العائلات نفسها بين ثلاث اتجاهات ، فنجد 08.18 %من العائلات تفضل أن تغير مسكنها الضيق بمسكن آخر أوسع منه ليضم جميع أفراد العائلة حتى الأبناء المتزوجين ، مقابل 1.27 %من العائلات فضلت بناء مسكن خاص إن وجدت و توفرت الإمكانيات المادية ، و يعتبران هذين الحلين في الغالب مجرد تخمينا إن حدث و تزوج الابن الثاني لأن معظم العائلات لا تستطيع توفير الظروف المادية لبناء مسكن خاص أو حتى تغيير المسكن بآخر أوسع منه . إضافة إلى 79.54 % من العائلات فضلت إعادة تحويل أجزاء المسكن ووظائفه ، إذ أن الغالبية الكبرى قامت بهذه العملية كي توفر للابن الذي تود أو قامت بتزويجه غرفة إضافية ، لأنها الطريقة الأكثر اقتصادية من الطرق الأخرى أي أنها الطريقة الأقل تكلفة ، إضافة إلى أن تلك العائلات أمامها المجال الذي ستقوم بتحويل أجزاءه دون اللجوء إلى شراء مجال آخر و هو مسكنها.

جدول رقم 31 يوضح علاقة اختيار الابن زوجته بنفسه بحصول التعديل على المسكن:

عامل التعديل عامل الاختيار	حصول التعديل	عدم حصول التعديل	المجموع	%
الاختيار من طرف الابن	% 77.83 158	% 22.16 45	203	% 92.27
الاختيار من طرف الوالدين	% 70.58 12	% 29.41 05	17	% 7.72
المجموع	% 77.27 170	% 22.72 50	220	% 100

من خلال النتائج السابقة حول اختيار الزوجة لاحظنا أن عامل الاختيار كان شخصي ، حيث أن للابن الحرية الكاملة في اختيار زوجته بنفسه دون تدخل الوالدين ، و النسبة التي تدخل فيها الوالدين في عملية الاختيار لم تكن تحت الضغط ، و إنما كانت بغرض التوجيه فقط.

و الجدول التالي يشير إلى أن التعديل قد حصل بنسبة أكبر سواء كان الاختيار من طرف الابن نفسه أو من طرف الوالدين ، إذ أن متغير الاختيار من طرف الابن و علاقته بحصول التعديل متواجد بنسبة 77.83 % مقابل 22.16% فقط الاختيار من طرف الابن لم يحصل فيه التعديل.

أما متغير الاختيار من طرف الوالدين وعلاقته بحصول التعديل نجده يتواجد بنسبة 70.58% مقابل 29.41 % فقط الاختيار من طرف الوالدين لو يتم فيها عملية التعديل .

سبب حصول التعديل سواء كان الاختيار من طرف الابن نفسه أو من طرف الوالدين هو أزمة السكن و قلة الإمكانيات المادية التي تسمح للزوجين الاستقلالية في بيت مستقل عن أهل الزوج ، أما عدم حصول التعديل فهو راجع من جهة إلى رفض بعض الأهل اختيار ابنهما و بالتالي رفض أن يسكن الابن بزوجته التي اختارها بنفسه في مسكن الأهل ، و من جهة أخرى إلى وجود زوج واحد فقط في المسكن إضافة إلى الوالدين و بعض الاخوة غير المتزوجين ، و بالتالي فالمسكن لا يحتاج إلى عملية التعديل.

جدول رقم 32 : يوضح عدد الأسر التي قامت بعملية التعديل:

الإجابة	التكرار	%
أسر قامت بالتعديل	175	% 79.54
أسر لم تقم بالتعديل	45	% 20.45
المجموع	220	% 100

من خلال الجدول لاحظنا أن 79.54 %من أسر عينة بحثنا قامت بالتعديل أي بمعدل 175 أسرة من المجموع الكلي 220 أسرة مقابل 20.45 % من أسر العينة لم تقم بالتعديل و مسكنها لم يمس أي جزء فيه تعديل ، ولكن نسبة من الأس التي لم تقم بتعديل في مسكنها تفكر في إجراء التعديل لأن لديها أبناء وصلوا سن الزواج و ليس لها الإمكانيات لتوفير مسكن مستقل له و عددها 34 أسرة التي هي بصدد الاستعداد في الفترات القادمة تزويج أبناءها حسب إجابات المستجوبين ، إضافة إلى أنه من بين الأسر التي لم تقم بالتعديل هي الأسر التي في مساكنها ثلاث غرف و صالون ، وحجم أسرتها من نوع الأسرة النووية.

جدول رقم 33: يوضح علاقة تعديل المسكن بزواج الأبناء:

	زواج الأبناء	**عدم زواج الأبناء**	**المجموع**
تعديل المسكن	%79 ,24 168	%20,75 44	212
عدم تعديل المسكن	%37, 5 03	%62,5 05	08
المجموع	171	49	220

تدل النتائج المتحصل عليها من خلال الجدول على أن هناك علاقة كبيرة و مهمة بين تعديل أجزاء المسكن و زواج الأبناء .إذ يوجد 79,24% من العائلات قامت بتعديل أجزاء مسكنها قـصد تـزويج أبنائها مقابل 20,75% من العائلات قامت بتعديل مسكنها ليس بغرض التزويج، و إنما لظروف أخرى منها التفرقة الجنسية عند كبر أبنائها الذكور و الإناث.

مقارنة ب37,5%من العائلات قامت بالتعديل ليس بغرض تزويج أبنائها و هذا بمعدل ثلاث عـائلات من بين المجموع الكلي للعينة ، أي أن التعديل هنا لا علاقة له بزواج الأبنـاء ، وانمـا لأغـراض أخرى منها التفرقة الجنسية أو التوسيع فقط ، مقابل 62,5% من العائلات لم تقم بالتعديل أي بمعـدل خمسة عائلات من المجموع الكلي للعينة، لأنه إما ليس لديها أبناء في سن الزواج أو فـي مـسكنها غرف إضافية يمكن أن تقوم فيها بتزويج أبنائها ، أو حسب عدد الأبناء الذين هم في سن الـزواج. و بالرغم من هذا فإنه قد تم التعديل بنسبة أكبربغرض تزويج الأبناء ، إذ تقوم العـائلات بإضـافة غرف أخرى في حالة تزويج أحد الأبناء.

جدول رقم34 : يوضح الأجزاء المحولة في المسكن:

أجزاء المسكن	التكرار	%
المطبخ	189	% 33.75
الصالون	63	% 11.25
الحمام	173	% 30.89
الشرفة	135	% 24.10
المجموع	560	% 100

يتضح لنا من خلال الجدول أن هناك تغيير ثقيل على مستوى أجزاء المسكن ، حيث نجد 33.75% من الأسر قد غيرت وظيفة المطبخ ، و جعلته غرف للنوم ، و 11.25%من الأسر قد قسمت الصالون إلى قسمين ، قسم خصص لاستقبال الضيوف أي بقيت وظيفته نفسها (صالون) و قسم خصص غرفة للنوم الغرض منها التفرقة الجنسية، أما الحمام فقد تم تهديمه كلية و حول إلى مطبخ ، وهناك بعض العائلات لديها في مسكنها مطبخين ، المطبخ الأصلي إضافة إلى تحويل الحمام إلى مطبخ ، و هذا خصص للعائلات التي لديها أزواج أو زوجين ، بالنسبة للشرفة ، هناك من حولها إلى حمام للاستحمام في ، و بين الشرفة و الحمام الأصلي جدار ، هناك بعض العائلات هدمت الجدار و تم توسيع المساحة التي خصصت فيما بعد إلى مطبخ، بعد أن حول المطبخ الأصلي إلى غرفة ، و الحمام تخلوا عنه بعد أن أصبحوا يقومون بالاستحمام في المرحاض الذي خصص جزء منه كمرحاض و الجزء الآخر تم وضع مساحة معينة و محدودة جدا للاستحمام و هذا بعد أن وسعوا في المساحة ، و كانت نسبة من قاما بتحويل وظيفة الحمام 30.89 % مقابل 24.10 %غيرت من وظيفة الشرفة .

هذه العائلات تعيش أزمة داخل مساكنها ، إذ نجدها تحاول بقدر الإمكان التكيف مع المجال الجديد بعد أن تحدث عليه تغيرات و تعديلات بإعادة التقسيم الوظيفي للمجال الذي تسكنه لكي يتلاءم مع حجم العائلة . فنوع التعديلات إذن التي مست مساكن حي عين النعجة هي تعديلات توسعية عن طريق تحويل وظيفة المطبخ إلى غرفة ، و الحمام إلى مطبخ و أحيانا ضم الشرفة إلى الحمام بعد تهديم الجدار الذي بينهما و توسيعه من ناحية المساحة ليصبح مطبخا واسعا .

و قد كان التوسيع هنا يعني زيادة عدد الغرف و ليس الزيادة في المساحة ، لأن المساكن عبارة عن شقق في العمارات محدودة المساحة .

و بما أن البنية العائلية لعينة البحث بدأت تتكون من جديد لأن الأبناء بعد زواجهم مضطرون للسكن مع أهلهم بسبب نقص المساكن فالعينة المبحوثة بحجمها قامت بتغييرات و تعديلات على المسكن ليتلاءم مع حجمها . و قد تم التقسيم الوظيفي لمجال السكن على النحو التالي :

الغرفة : تمثل مجال للحياة الشخصية للزوجين ، أما الغرفة الخاصة بالوالدين في معظم الحالات تستعمل لأغراض أخرى ، كأن يستعملها الأبناء بغرض المطالعة أو الدراسة، و الغرف الأخرى المتبقية فهي ذات استعمالات عديدة مثل النوم و الجلوس و أحيانا لتناول الوجبات .

أما بالنسبة لقاعة الاستقبال أو الصالون فبعد أن كانت في البداية مكان لاستقبال الضيوف ، و مع ضيق المسكن و ارتفاع عدد أفراد الأسرة تحول إلى مكان لاستعمالات أخرى متعـددة مثـل الأكل و النوم.

و في غالب الأحيان يستعمل الصالون كمجال لنوم الذكور ، و في بعض الحالات الاستثنائية يستعمل لنوم البنات ، وأثاثه يستعمل لغرضين كذلك ، كغرض لاستقبال الضيوف ، و كغرض للنوم عليه.

أما بالنسبة للحمام فنلاحظ أنه في الغالب قد ألغيت و وظيفته تماما ليعوض بوظيفة هي أكثر أهمية حسب عينة البحث.

جدول رقم 35 : يوضح أسباب تحويل وظائف أجزاء المسكن :

الأسباب	التكرار	%
تزويج أحد الأبناء	71	43.22 %
إنجاب أطفال آخرين (الأحفاد)	37	5.90 %
وجود أكثر من زوجين في مسكن واحد	193	30.78 %
ضيق المسكن و ارتفاع عدد الأفراد بداخله و التفرقة الجنسية	115	18.34 %
سكن الابنة المتزوجة في بيت أهلها مع زوجها و أطفالها	11	1.75 %
المجموع	627	100 %

إن مختلف التعديلات التي قام بها السكان على الإطار المبنى الداخلي لمسكنهم الغرض منها محاولة لتوسيع المسكن ليتلاءم مع حجم العائلة ، و هذا التوسيع هو توسيع في عدد الغرف و ليس في المساحة ، فبما أن المهندسون قد تجاوزوا المعطيات الثقافية و الاجتماعية التي تتميز بها العائلة الجزائرية ، فقاموا بهندسة مساكن ذات غرف قليلة هي في الحقيقة موجهة لفئة محدودة الأفراد أو ما يسمى بالأسر الزواجية فكبر حجم العائلة من خلال كثرة الإنجاب من جهة و زواج الأبناء بعد وصولهم سن الزواج من جهة أخرى ، إضافة إلى التفرقة الجنسية لها علاقة كبيرة بمحاولة التعديل و إعادة تقسيم و تحويل وظائف أجزاء المسكن ، هذا التعديل راجع لعدم الأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات الاجتماعية و الثقافية الخاصة بهم ، التي تتعارض شكلا و مضمونا مع نمط هذه المساكن ، إذ نجد 43.22 % من عينة البحث قامت بالتعديل بسبب تزويج أحد الأبناء ، مقابل 30.78 % قامت بالتعديل بسبب وجود أكثر من وزوجين في مسكن واحد ،و 18.34 % بسبب ضيق المسكن و ارتفاع عدد الأفراد بداخله إضافة إلى التفرقة الجنسية ، هذه أهم ثلاث أسباب للتعديل ، و هناك أسباب أخرى هي إنجاب أطفال للأبناء المتزوجين (الأحفاد) بنسبة 590 % مقابل 2.75 % بسبب سكن الابنة مع أهلها بعد زواجها.

بما أم المجال المعطى لهذه الحالات محدودة المساحة جعل من المستحيل زيادة مساحته لكن هذا لم يمنع العائلات المستجوبة من تحويل وظائف أجزاءه حتى و إن لم تكن كلها ، إن كان يعاني من الكتظاظ و تجمع عدد كبير من أفراد الأسرة ، فتعبير هذه التحولات ضروري سببها ظروف اجتماعية أهمها إن كان ضيقا لا يكفي جميع أفرادها الأسرة هو التفرقة بين الذكور و الإناث ، و عند وصول الأبناء الذكور سن الزواج يكون التحول في وظائف المسكن له علاقة مباشرة بزواج الأبناء ، فعند الاستعداد لاستقبال زوجة جديدة لأحد الأبناء يقوم الوالدين بإعادة تهيئة المسكن بإضافة غرفة جديدة للابن الأول عندما يتزوج ، ثم يحتاج بعد هذا لغرفة جديدة إن كان هناك ابن ثاني يريد الزواج و لم يجد مسكن خاص.

إذن هذا التغيير أو التعديل له علاقة بحجم الأسرة ، حيث هناك تجمع جزء كبير من الأفراد في إطار وحدة عائلية و في مسكن مشترك بالأوساط الحضرية ، مما يدل على احتفاظ هؤلاء الأفراد ببنية عائلية مركبة و الذي يعطي لها مفهوم الأسرة الكبيرة.

و الجدير بالذكر أن واقع الاشتغال أي تأزم مشكل السكن ذو ارتباط وثيق بحدث الزواج و نسبة تكرار في المجتمع الجزائري ، فكلما كان هناك زواج يفترض بالمقابل إضافة سكن خاص لكل من تزوج ليكون أسرة خاصة ، لكن مع مشكل السكن معظم الأبناء عندما يتزوجون يقيمون مع آباءهم في مسكنهم العائلي مع إضافة بعض التعديلات على المسكن نفسه ليتلاءم و حجم الأسرة الجديدة.

جدول رقم 36 : يوضح إن تم التحويل بعد الزواج و الإنجاب:

الإجابة	التكرار	%
نعم	162	% 92.57
لا	13	% 7.42
المجموع	175	% 100

يتضح من خلال الجدول أنه تم التحويل و التعديل بعد زواج الأبناء و إنجاب الأطفال بنسبة 29.57 % مقابل 7.42 % لم يتم بعد الزواج ، و إنما لارتفاع عدد الأفراد داخل الأسرة من جهة ، و للتفرقة الجنسية من جهة أخرى.

إن وصول الأبناء إلى سن الزواج و زواجهم أصبح يعرقل النظام المنزلي التي حدثت في المسكن الجديد ، فيتم التحويل من أجل استقبال الزوجة الجديدة في المرحلة الأولى ، ثم الزوجة الثانية ، و يتم تحويل آخر عند إنجاب أطفال آخرين.

و عليه إنه لا شك فيه أن المسكن الذي يحتوي على عدد كبير من الأشخاص كتجمع أفراد عائلة كبيرة في مجال واحد يتعرض إلى تغيرات مجاليه و تعديلات مختلفة تتماشى و الحاجيات اليومية لدى العائلة ، فتصبح التحولات في المسكن لازمة و ضرورية نظرا للتحولات الاجتماعية منها زواج أحد الأبناء أو إنجاب الأطفال ، فيصبح من الضروري إضافة غرفة إضافية للتفرقة بين الذكور و الإناث ، أو زواج الأبناء أو ازدياد أطفال للأبناء المتزوجين.

جدول رقم 37 : يوضح الأجزاء التي يستعملها أفراد الأسرة للنوم غير الغرف:

الأجزاء	التكرار	%
الصالون	218	% 50
المطبخ (بعد تحويله إلى غرفة)	195	% 44.72
الحمام	23	% 5.27
المجموع	436	% 100

بما أن الأسرة الجزائرية تعاني من الارتفاع الملحوظ في عدد أفرادها ، فإنه حتما سيحدث تكديس و تزاحم في المسكن ، و حتما يحتاج كل فرد إلى مكان لينام فيه ، و بما أن عدد الغرف لا تكفي الحجم الكبير لأفراد أسرة العينة المبحوثة فإنهم يستعملون الغرف و غير الغرف للنوم و أن حدث تدخل على الإطار المبني من طرف الأسر بتغيير وظائف أجزاء المسكن ، أي بعد أن حولوا المطبخ إلى غرفة ، و الحمام إلى مطبخ ، و قسما الصالون (غرفة الإقامة) إلى جزئين ، جزء جعل كغرفة للنوم ، وجزء آخر لاستقبال الضيوف ، و يكونوا بهذا قد أخلوا بالنظام المنزلي ، حيث نجد أن 50 % من ينامون في الصالون ، حتى بدون تحويل و وظيفته فإنهم ينامون فيه ، و في الغالب نجد الذكور هم الذين ينامون فيه ، و بالتالي تصبح له وظيفتين ، النوم و استقبال الضيوف ، مقابل 44.72 % ينامون في المطبخ بعد أن حول إلى غرفة للنوم ، و نجد نسبة 5.27 % من لم يقوموا ببناء الحمام و خصصوه غرفة صغيرة للنوم ، الأثاث فيها بسيط جدا و قليل ، لأن مساحته صغيرة إذن ليس هناك تقارب بين حجم الأسرة و بين عدد غرف المسكن ، لهذا فإن هذه الأسر يقوم أفرادها بالنوم في غير الغرف ، لاستعمال غير الغرف للنوم له علاقة مباشرة بارتفاع عدد الأفراد داخل المسكن.

جدول رقم 38 : يوضح الأجزاء التي يشترك فيها مجموع الأزواج داخل المسكن الواحد:

الأجزاء	التكرار	%
الصالون	217	% 40.25
المطبخ	203	% 37.66
الحمام	119	% 22.07
المجموع	539	% 100

إن هندسة المسكن تقتضي وجود صالون واحد و مطبخ واحد و حمام واحد و عدة غرف ، و أي كان عدد الأفراد داخل الأسرة لا يمكن مضاعفة أحد من هاته الأجزاء إلا في الحالات نادرة و ليس على كل الأجزاء ما عدا المطبخ ، الذي يمكن أن نجد مطبخين في مسكن واحد إذا تعدد الأزواج داخل مسكن واحد مثلما حدث عند بعض أفراد عينتنا ، و لكن في الأغلبية نجد الأزواج داخل المسكن الواحد يشتركون في كل هاته الأجزاء حيث نجد 40.25% يشتركون في صالون واحد مقابل 37.66% يشتركون في مطبخ واحد ، و 22.07% يشتركون في حمام واحد.

لاشتراك الأسرة في أجزاء المسكن له علاقة من جهة بارتفاع عدد الأفراد داخل المسكن ، و بصغر مساحة المسكن و عدم قدرتهم على توسيع تلك المساحة من جهة أخرى ، لهذا كان التدخل من أجل تحويل أجزاء المسكن و تعديلها و ليس من أجل مساحة المسكن.

جدول رقم 39 : يوضح الحالة التي أصبح عليها المسكن بعد إدخال التعديلات و التحـولات علـى أجزاءه:

الحالة	التكرار	%
جيدة	18	% 8.18
متوسطة	104	% 47.27
سيئة	98	% 44.45
المجموع	220	% 100

بالرغم من أن التعديل الذي طرأ على المسكن الجديد قد حل العديد من المشاكل التي كانت تعاني منها تلك الأسر منها زيادة عدد غرف المسكن لتزويج الأبناء الذين وصلوا سن الزواج ، إلا أننا لو لاحظنا المسكن بعد التعديل لوجدناه يعاني من تكدس و ازدحام في عدد الأفراد من جهة ، و التخلي عن بعض وظائف أجزاءه من جهة أخرى.
حيث نجد فقط 8.18 % من الأسر التي ترى أن مسكنها في حالة جيدة ، و هي معظمها من الأسر الزواجية التي تتكون فقط من الزوج و الزوجة و عدد قليل من الأطفال لا يتعدى الثلاث أطفال حسب عينة بحثنا ، مقابل 47.27 % ترى المسكن هو في حالة متوسطة ، و هو المسكن الذي مسه تعديل خفيف و به ابن واحد متزوج فقط أو ابنان و عدد غرفه ثلاث غرف و صالون ، مقابل 44.45 % ترى أن مسكنها في حالة سيئة و هو المسكن الذي مسه تحويل و تعديل ثقيل و يعاني من ضغط كبير في عدد سكانه الكبير و قلة عدد الغرف. لكن في معظم حالات العينة نجدهم يبحثون عن مسكن آخر من خلال وضع طلبات في دار البلدية ، وهذا للتخفيف من الضغط داخل المسكن.

جدول رقم 40 : يوضح رضى السكان بالحالة التي أصبح عليها مسكنهم:

الإجابة	التكرار	%
ترضيكم	18	% 8.18
لا ترضيكم	202	% 91.81
المجموع	220	% 100

يشير الجدول إلى أن 91.81 % من السكان غير راضون بالوضعية و الحالة التي أصبح عليها مسكنهم ، و هم في الغالب يمثلون العائلات التي تحتوي على عدد كبير من الأفراد ، و زوجين على الأقل ، حيث أصبح مسكنهم يعاني عدد كبير من الأفراد ، و زوجين على الأقل ، حيث أصبح مسكنهم يعاني من ازدحام شديد ، و أصبحت وظائف أجزاء المسكن تستعمل لعدة أغراض مقابل 8.18 % راضون على حالة مساكنهم ، و هم يمثلون الأسر الزواجية صغيرة العدد و التي تحتوي فقط على الزوج و الزوجة و أطفالهم ، و التي مساكنهم تحتوي على ثلاث غرف و صالون (f4) عكس المساكن الأولى التي تحتوي على غرفتين و صالون (f3).

و حسب إجاباتهم عن الجانب الجمالي لمسكنهم ، فإن أغلبية المسكن محرومة من هذا العنصر لكثرة أفراده و كثرة الأثاث فيه ، إذ بالرغم من محاولة تحسين المظهر الداخلي للمسكن إلا أنه لم يستطيع توفيره إلا بنسبة قليلة ، و هذه الفئة تمثل المساكن كثيرة الأفراد مقارنة بالفئات التي استطاعت توفير الجانب الجمالي لمسكنهم و هي المساكن قليلة الأفراد.

لتوفير الجانب الجمالي لمسكن العائلات المستجوبة اقترحوا لنا مجموعة من الحلول من أهمها:

- استقلالية الأبناء المتزوجين الذين يسكنون مع أهاليهم.
- طلب مساكن من البلدية لتزويج أبناءهم الذين وصلوا سن الزواج.

جدول رقم 41 : يوضح إن قام السكان بطلب مساكن من البلدية :

الإجابة	التكرار	%
نعم	169	%76.81
لا	51	% 23.18
المجموع	220	% 100

بسبب الوضعية المزرية التي أصبحت عليها مساكن عينة بحثنا فإنهم حاولوا تحسين الظروف أو توفير الظروف التي تحسن من مستوى معيشتهم داخل المسكن ، إذ وجدنا أن 76.81 % قدموا طلبات إلى البلدية للحصول على مساكن أخرى محاولة منهم أن تقال من الضغط الشديد الذي تعانيه مساكنهم ، و هذا عن طريق توفير تلك المساكن التي يريدون الحصول عليها من البلدية لأبنائهم المتزوجين ، مقابل 23.18 % لم يقدموا طلبات لأن مساكنهم لا تعرف ضغط و ازدحام شديد.

نتيجة الفرضية الثالثة :

إن مسألة تصرف السكان في مسكنهم هي مسألة مهمة ، لأنها تبرز دور السكان في التأثير على المسكن ، إذ أن سكان العمارة يعانون من ضيق المسكن نتيجة لكبر حجم أفرادها مع وصول سن الأبناء إلى مرحلة الزواج ، فكلما وصل ابن من الأبناء سن الزواج إلا و راحوا يفكرون في حل يتناسب مع الحدث الاجتماعي المقبلون عليه .

و بما أنهم ذوي مدخول بسيط أصبح الحل الوحيد أمامهم هو الاعتماد على أنفسهم من خلال إعادة بناء المسكن الذي يسكنون فيه و تحويل بعض أجزائه إلى غرف إضافية ، و الغرض من التعديل حسب أراء عينة بحثنا هو زواج أبناءها الذين وصلوا سن الزواج ، فهذا المسكن بما أنه يمثل الوحدة العائلية ، بالتالي تغييره يكون استجابة لحاجة الفرد الماسة و لإمكانياته المادية ، و حسب عينة بحثنا فإنه تم تغيير المسكن حسب ما يريده الفرد مثل كبر حجم العائلة ، ذلك لأن الأبناء قد وصلوا سن الزواج ، و لا بد أن يكون لكل فرد من أفراد العائلة غرفة خاصة ، و فعلا هذا ما لوحظ في مساكن عينة بحثنا ، حيث عندما تغيرت البنية العائلية لتلك العائلات قامت بتغيير وظائف أجزاء مسكنها ، و أهم هذه الأسباب هو زواج الأبناء لكونه حدث اجتماعي مهم ، فعندما لم تكن تلك العائلات تملك الإمكانيات المادية لتغير مسكن خاص للابن الذي وصل سن الزواج ، فإنها قد قامت بتعديلات و تدخلات على المسكن لتخصص غرفة إضافية للابن الذي سوف يتزوج .

فكل العائلات الخاصة بعينة بحثنا قامت بتعديل مسكنها عندما أرادت تزويج أحد أبناءها .

و عليه فإن لعمل الزواج دخل كبير في عملية تعديل و تحويل وظائف أجزاء مساكن عينة بحثنا ، إذ عندما تستعد كل أسرة لتزويج أحد أبناءها يقوم الوالدين بإعادة تهيئة المسكن بإضافة غرفة جديـدة للابن الذي تريد تزويجه ، و كلما تكررت عملية زواج الأبناء ، كلما تكررت معه التدخلات علـى المسكن بتهيئته لتوفي ر غرف خاصة الابن الذي تريد الأسرة تزويجه.

و على هذا تكون فرضيتنا الثالثة قد تحققت ميدانيا و التي تقول أن زواج الأبناء سواء كان عامل اختيار الزوجات من طرف الأم أو من طرف الابن نفسه له علاقة مباشرة بعملية التعديل و التحويل في وظائف المسكن . و هذا ما تثبته النتائج الإحصائية التي حصلنا عليه إذن النتائج تثبت أن نسبة التعديل التي سببها الناشر و الأساسي هو تزويج الأبناء تساوي 43.22 % إضافة إلى وجود أكثر من زوجين في مسكن واحد ، أي زواج الابن الأول ثم الابن الثاني ، و هذا بنسبة 30.72 % .

الخاتـــــمة:

إن السياسات الحضرية التي انتهجتها الدولة الجزائرية بعد الاستقلال باءت بالفشل نظرا لعدم تلاءمها مع الاحتياجات الكمية و الكيفية لبنية المجتمع الجزائري ، إذا كانت توجد ازدواجية ، أزمة سكن و أزمة إسكان ، و مع استمرار و تضخم أزمة السكن أدى إلى نقص في عرض المساكن الجديدة و الطلب المرتفع ، فمع الرسم السريع لعملية التحضر يقابله الحجم الهائل في تزايد الطلب على المساكن الحضرية ، إضافة إلى العوامل الديمغرافية و الثقافية التي تفسر عدم تلائم المساكن الجديدة العصرية التي قام القطاع العام ببناءها مع متطلبات و حاجيات السكان ، أين أصبح الضغط الديمغرافي الذي يمثل ارتفاع عدد الأولاد و وصولهم سن الزواج و تكوين أسرة ثم اضطرارهم للسكن بعد زواجهم في بيت آباءهم أدى هذا الأمر إلى ازدحام و اكتظاظ داخل المسكن فهذا الأمر قد أنتج أزمة إشغال حادة في السكن طغت عليه صفة الكمية على الصفة الكيفية و النوعية ، لأن هذه المساكن لم تبنى وفقا لحاجيات و مصالح الأفراد الخاصة ، فهذا النموذج الجديد التي قامت الدولة ببناءه أصبح يساهم بقدر كبير و مهم جدا في تغيير بعض الممارسات الاجتماعية مع ظهور علاقات اجتماعية جديدة فهذه المساكن التي قامت الدولة ببناءها في إطار سياسة حضرية حاولت من خلالها معالجة الوضع لا تتلاءم مع نمط معيشة الفرد الجزائري و لا مع ممارساته اليومية.

لقد حاولنا من خلال هذه الدراسة إبراز حقيقة استعمال النموذج السكني الجديد في الحي الجديد من طرف ساكنيه ، و ما ترتب عنه من مظاهر جديدة تتعلق بمحاولة التدخل على لإطار المبني للسكن في الحي الجديد ، و هذا من خلال طرحنا لسؤال إشكاليتنا عن أسباب تعديل و تحويل وظائف أجزاء المسكن الجديد و عن العلاقة بين التعديل و عملية زواج الأبناء ، و عن إذا كان هذا التعديل قد استطاعت من خلاله العائلة الجزائرية من عادات و تقاليد و قيم و أعراف من خلال حجم الأسرة و التمسك بالأبناء بعد الزواج من جهة ، و حجم و مساحة المسكن من جهة أخرى ، فإنه لا يعبر تماما عن واقع العائلة الجزائرية .

فالمسكن الأصلي في المنطقة صغير الحجم يحتوي على ثلاث غرف على الأكثر و التي تعتبر متعددة الوظائف ، و قد مس هذا المسكن تغيرات فيما يخص شكله الداخلي بحيث يصبح يتلاءم و حجم الأسرة أو يتوافق مع التغيرات الاجتماعية التي تطرأ على الأسرة ، بحيث أن جزء كبير من مساكن العينة المبحوثة قامت بتعديل في مسكنها و تحويل أجزاءه عند تزويج أحد أبناءها ، لذلك أصبحت معظمها تخلوا من الحمام ، و بعضها فيه مطبخين.

إذن فإن التغيرات التي يحدثها السكان على مسكنهم تكون حسب حاجياتهم و إمكانياتهم الاجتماعية حيث أن الإنسان الجزائري ، لا زال لحد الآن يبحث عن حلول تطبيقية تمكنه من الموافقة بين متطلبات الثقافة التقليدية التي ينتمي إليها ، و بنية العائلة الجزائرية التي لها خصوصيات خاصة بها و بين الإطار المعماري الجديد الذي يسكنه بدون أن يشارك في هندسته و تصميمه ، حيث أن السكن العصري يفرض على سكانه نوع من التكيف ، و نوع من الحياة فيه.

إذن فتجمع عدد كبير من الأفراد داخل مسكن واحد في شكل أسر زواجية عديدة يؤدي حتما إلى ظهور بغض التدخلات ة التعديلات على الإطار المبني للمسكن ، و الذي يمثل تنظيم جديد تستطيع من خلاله أن تعيش هذه الأسر الزواجية المتعددة.

و تأكيدا على هذا الأمر ، فقد<< أثبتت الدراسات أن العائلة بحاجة إلى توسيع مسكنها ، و بحاجة إلى امتلاكه و تهيئته ، و الحاجة كذلك إلى استقلالية جماعة الأفراد بداخله ، و بحاجة كذلك إلى الراحة ...إذن فالمسكن يساعد على إشباع هذه الاحتياجات الأساسية >> (1).

(1)- CHAMBART DE LAW (Paul hemy) , O.P.C.T, p 97.

قائمـــــــــــة المراجـــــع

- مراجع باللغة العربية الخاصة بالموضوع:

1. جاكلين بوجوقاريني ،الجغرافية الحضرية ، ترجمة حلمي عبد القادر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1989م .
2. حسين محمود،رعاية الأسرة،دارالكتب الجامعية،الإسكندرية، 1993
3. جيلا لي بن عمران ، أزمة السكن ، آفاق التنمية الاشتراكية في الجزائر، ترجمة عبد الغاني بن منصور ، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائري ، بدون سنة.
4. زهيرحطب ،تطور بني الأسرة العربية والجذور التارخية والجماعية لقضاياها المعاصرة الطبعة2 معهد الإنماء العربي لبنان 1980.
5. سامية حسن الساعاتي ، الاختيار للزواج و التغير الاجتماعي، دار النهضة العربية للطباعة و النشر بيروت ، 1981 م.
6. سر كيس عادل أحمد ، الزواج و تطور المجتمع ،دار الكتاب العربي للطباعة و النشر ، القاهرة ، بدون سنة.
7. سناء الخولي ، الأسرة و الحياة العائلية ، (دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية) 1996 م .
8. سناء الخولي ، الزواج و العلاقات الأسرية ، دار النهضة العربية للطباعة و النشر ، بيروت ، 1985 م.
9. عبد البا سط محمد حسين علم الإجتماع الصناعي المكتبة الأنجلوالمصرية 1997.
10. عاطف وصفي عبد الهادي الجوهري ، دراسات في علم الاجتماع الحضري ، دار المعرفة ، مصر 1965 م.

11. عفاف عبد العليم إبراهيم ناصر ، التنمية الثقافية و التغير النظامي للأسرة، (دار المعرفة الجامعية ، (الإسكندرية)) 1995 م.
12. فادية عمر الجولاني ،علم الاجتماع الحضري ، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية ، 1993 م.
13. فوزية دياب القيم و العادات الاجتماعية، دار الكتاب العربي للطباعة و النشر ، القاهرة.

14. محمد بدوي ، مبادئ علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية.
15. محمد السويدي مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري : تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغير في المجتمع الجزائري ، ديوان المطبوعات الجامعية (الجزائر) 1990 م .
16. محمد عباس إبراهيم التصنيع و المدن الجديدة ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 1986 م.
17. محمد علي محمد الشباب العربي و التغير الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية ، 1987 م
18. محمد الهادي العروق، مدينة قسنطينة ، دراسة جغرافية العمران ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 1984 م.
19. محمد صفوح الأخرس ، العائلة العربية و وظائفها، منشورات وزارة الثقافة و الإرشاد القومي ، دمشق 1986 م.
20. محمود حسن الأسرة و مشكلاتها ، دار النهضة العربية للطباعة و النشر بيروت بدون سنة.
21. مصطفى بوتفنوشنت ، العائلة الجزائرية ، التطور و الخصائص الحديثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1984 م .
22. مصطفى الخشاب ، علم الاجتماع العائلي ، (الدار القومية للطباعة و النشر) 1996 م.

23. مصطفى المسلماني ، الزواج و الأسرة ، المطبعة الفخرية ، 1977 م.
24. لبيب النجيجي محمد ، الأسس الاجتماعية للتربية، (دار النهضة العربية ، بيروت) 1981 م.
25. نبيل السمالوطي علم الاجتماع التنمية : دراسة في اجتماعيات العالم الثالث، طبعة – 2- الهيئة المصرية العامة للكتاب.الإسكندرية ، 1978 م.

قائمة المراجع الخاصة بالمنهجية باللغة العربية :

1 ـ إحسان محمد الحسن ، الأسس العلمية لمناهج البحث الاجتماعي ، طبعة 2 ، دار الطليعة للطباعة و النشر ، بيروت ،1976 م.
2 ـ حسن الساعاتي تصاميم البحوث الاجتماعية : نسق منهجي جديد ، دار النهضة العربية للطباعة و النشر ، بيروت ، 1982 م.
3 ـ عبد القادر حليمي ، مدخل إلى الإحصاء ، الطبعة الثانية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1993 م .
4 ـ قباري محمد إسماعيل ، مناهج البحث في علم الاجتماع : مواقف و اتجاهات معاصرة ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، 1983 م.

الرسائـــــــــل الجامعية باللـــغة الـــــعربية:

1- بديع الزمان بلخثير : أزمة الإسكان و المبادرات الفردية و الأسرية رسالة ماجستير جامعة الجزائر ـ ـ معهد علم الاجتماع 1999 م.
2- عبد العزيز بدون : المشكلات الاجتماعية المترقبة عن الهجرة الريفية . رسالة ماجستير جامعة الجزائر معهد علم الاجتماع 1984 م.

3- عيا شي صباح اختيارمقاييس تكافؤ القرنين و التغير الاجتماعي والثقافي رسالة ماجستير 1991 م.

القـواميس و المعاجـــــــــــم

1. محمد عاطف غيث : قاموس علم الاجتماع دار المعرفة الجامعية الإسكندرية 1989.
2. دينكن ميتشل المعجم النقدي لعلم الإجتماع ترجمة إحسان الحسن دار الطليعة بيروت 1991.

المـــــــجلات و الجرائد

ــ قائمـــــــــــــة **المجلات : باللغة العربية**:

1ـ مجلة علم الاجتماع ــ العدد ــ 5 ــ 1992 ــ 1993 م .

2 ـ المجلة العربية العلوم الإنسانية ، جامعة الكويت ــ العدد 24 المجلة ـــ 06 ــ خريف 1986م .

قائمة الجرائد

1- جريدة الشعب : لتاريخ 31 ــ07 ــ 2000 العدد . 12297

2- جريدة الشعب : لتاريخ : 22 ــ 04 ــ 1995.

3- جريدة السفير من 26-11الى 10-12-2001 العدد79.

- مراجع باللغة الفرنسية :

1. ALLAIN – GIRARD : choix du conjoint, UNE ENQUETE PSYCHO – SOCIOLOGIQUE, EN FRANCE ; TRAVEAUX ET DOCUMENTS , cuhrer n° 70 , paris, 19881.
2. Andrée Michel : famille- industrialisation – Logement, centre national de recherche Scientifique, paris , 1959.
3. BOURGAULT. DRISE ET FRANCAISE , De la haupe , Enfant en famille D'accueil, paris, 1989.
4. CAMILLERI- CARMEL, jeunesse – famille – et Développement C.N.R.S , paris , 1973.
5. CATHERINE BONVALET ET PIERRE MERLIN ; transformation de la famille et habitat, institut française d'urbanisme, France , 1986.
6. CHANBART DE LAW. Paul Henri, Famille et habitation, C.N.R.S, paris , tome 1, 1967.
7. CHAMBART DE LAW . Paul Henri, la fin deville . mythe et réalité , edcolmann, lévy , paris, 1982.
8. FRANK BENATIA – Alger Agrégat oucité ; l'intégration citadine de 1919 a 1979 uned , Alger, 1980.
9. J-F . HAVEL ,habitat et logement, presse universitaire de France , 1964.
10. LRDRUT RAYMOND, sociologie urbaine, P. U. F , paris 1968.
11. MAHFOUDH –BOUCEBCI ; psychiatre. Société et d'évelopement, Alger, 1978.
12. MARWEL CASTEL, la question urbain, maspero , paris , 1972.
13. SOUAD- KHOUDJA, Acomme Algérienne, E.N.A.L , Alger,1991.
14. SIDI BOUBEKEUR, l'habitat en Algérie : stratégie d'acteurs et logique industrielles ; O.P.U Alger , 1986.
15. RACHID Hamidouche, le logement : un defi, CO . edition, 1989.

16-RADIA Toulbi , les attitudes et les reprisentation de mariage ches les jeunes filles Algeriennes

17.HADJIJ CHERIFA les temps modernes ,Algerie espris et realites article seloger n°432,433 Juillet aout 1982.

قائمة المراجع الخاصة بالمنهجية باللغة الفرنسية.

1- Allaine , balanchet ; r. ghiglione, J . Massont , A Toynon , les techniques d'enquête en science sociales, dunond , paris, 1987.
2- Boudon (remend) , les méthodes en sociologie , ED P.U.F, paris, 1988.
3- Paul de bruyane, Jaque Herman , dynamique de la recherche en sciences sociales , pressesunuversitaires de France ed 4, trimestre, 1974.

الرســـــائل الجامعيــــــــــة باللغة الفرنسية

1. GADOUCHE MADJID: la politique Economique du logement en Algérie depuis 196. MEMOIRE D .E .A UNIVERCITE D'ALGER - 1974.
2. Musset said Assai d'analyse du l'urbanisation , MEMOIRE D. E .A sociologie urbain Alger 1983.

ــ قائمــــــــــــة المجلات باللغة الفرنسية:

1-Colleque sur l'effets de l'urbanisation , sur l'environnement 13 au 5 juin , siège O.N.U, law familly éducation centre onway 1991.
2- Smit symbiose , bimestriel de l'environnement. Par M. MEHDI mai – juin n° 04 – 1977.
3-Actes du colloque nationale de sociologie, changement Sociaux en Algérie depuis l'indépendance , O.P.U , Alger , 28-29 30 Avril, 1986.



ـ أسئلـــــــــة استمــــــارة ـ

- ضع علامة (x) داخل الخانات حسب الأجوبة المناسبة التي تختارونها

1 ـ ـ الجنس : - 1 - ذكر : ☐ - 2 - أنثى : ☐

1 السن

2 المستوى التعليمي: ...

3 الأصل الجغرافي :

I. حالة المسكن القديم قبل عملية الترحيل :

1 ـ ـ أين كنتم تسكنون قبل ترحيلكم إلى المسكن الجديد؟

- اسم الحي الذي كنتم تسكنون فيه

2 ـ ـ ما هو نوع المسكن الذي كنتم تسكنون فيه؟

- حوش : ☐
- عمارة: ☐
- بيت قصديري : ☐
- شيء آخر (أذكره) :

3 ـ ـ هل وضعيتكم في المسكن القديم قبل عملية الترحيل كانت أحسن من المسكن الجديد ؟

- نعم :
- لا : ☐

4 ـ ـ أي مسكن أكثر اتساعا من الآخر ؟

*القديم : ☐

* الجديد : ☐

5ـ ـ كم عدد غرف المنزل القديم ؟
6ـ ـ هل في مسكنكم القديم يوجد:

* صالون : نعم ☐ لا ☐

*حمام : نعم ☐ لا ☐

* مطبخ : نعم ☐ لا ☐

* حمام : نعم ☐ لا ☐

* شرفة : نعم ☐ لا ☐

* شبكة توزيع المياه : نعم ☐ لا ☐

* شبكة توزيع الغاز الطبيعي : نعم ☐ لا ☐

* شبكة صرف المياه المستعملة : نعم ☐ لا ☐

* هاتف : نعم ☐ لا ☐

7 ـ ـ هل كانت عدد غرف المسكن القديم تكفي كل أفراد أسرتك ؟
* نعم : ☐

*لا : ☐

8 ـ ـ ما هو عدد أفراد أسرتك عندما كنتم تسكنون في المسكن القديم ؟
* الذكور: ☐
*الإناث : ☐
9 ـ ـ ما هو عدد الأسر عندما كنتم يسكنون في المسكن القديم ؟
* أسرة 1 : لديها أطفال (العدد) : ☐ ليس لديها أطفال ☐

* أسرة 2 : لديها أطفال (العدد): ليس لديها أطفال

* أسرة 3 : لديها أطفال (العدد) : ليس لديها أطفال

أكثر من ثلاث أسر :

• حالة المسكن الجديد بعد عملية الترحيل :

10 ـ ـ كم أصبح عدد أفراد أسرتكم بعد عملي الترحيل .

و طول هذه المدة و أنتم تسكنون الحي الجديد ؟

- الذكور :
- الإناث :

11 ـ ـ كم عدد الذكور الذين يسكنون معكم و هم في سن الزواج ؟

(ذكور غير متزوجون . و تفكر الأم في تزويجهم) .

12 ـ ـ ما هو عدد الذكور الذين يسكنون في نفس المسكن و هم متزوجون ؟ ...

13 ـ ـ كم عدد الإناث اللواتي يسكن معكم في نفس المسكن (أي بناتكم) و هن فـي سـن الزواج ؟ ...

14 ـ ـ هل لديكم بنات متزوجات يسكن معكم في نفس المسكن ؟ ...

نعم

لا

ـ ـ و هل لديهن أطفال (إذا كان الجواب بنعم : / ...

15 ـ ـ ما هو سبب بقاء و سكن ابنتكم معكم ؟ / ...

16 ـ ـ كم عدد غرف المسكن الجديد ؟

17 ـ ـ هل يوجد فيها :

* صالون :

* حمام :

• شرفة

18 ـ ـ هل عدد مسكنكم تكفي كل أفراد أسرتكم ؟

نعم

لا

19 ـ ـ كم من فرد ينام في الغرفة الواحدة ؟

- غرفة * 1*
- غرفة * 2*
- غرفة * 3 *

20 ـ ـ هل ينام أفراد أسرتكم في غير الغرف ؟

نعم

لا

II. حالة المسكن الجديد عندما تفكر الأم في تزويج أحد أبنائها ؟

21 ـ ـ في حالة التفكير في تزويج ابنك هل :

- هو الذي يختار زوجته بنفسه
- الأم التي تختار له زوجته
- الأب هو الذي يختار له زوجته

22 ـ ـ هل قبلتم (الأهل) اختيار ابنكم؟

نعم

لا

23 ــ إذا اختار ابنك زوجته بنفسه ، هل تقبلين أن تعيش معكم في نفس المسكن ؟

نعم ☐

لا ☐

24 ــ هل قبلت زوجة الابن التي قام الابن باختيارها بنفسه أن تعيش معكم في نفس المسكن ؟

نعم ☐

لا ☐

25 ـ أوضحوا الأسباب التي جعلتكم تقبلون أن تعيش زوجة الابن معكم في نفس المسكن ؟

26 ــ تمت استقلالية أبنائكم عندما تزوجوا ؟

27 ــ هل تفضلين أن يكون زواج ابنك في سن مبكرة ؟

نعم ☐

لا ☐

28 ــ كم كان عمر ابنك الأول و الثاني عندما قمت بتزوجهما ؟

ــ الأول :

ــ الثاني:

29 ــ ما هي النشاطات و المهن التي يمارسونها أو يزاولونهـا أبنـائكم المتزوجـون و غيـر المتزوجون و هم في سن الزواج ؟ ...

30 ــ ما هو المد خول ــ (الراتب) الشهري لأبنائكم المتزوجون و غير المتزوجون و هم في سن الزواج ؟ ....

III. <u>حالة المسكن الجديد في حالة تزويج الأبناء و إنجاب الأطفال :</u>

31 ــ إذا فكرت في تزويج أحد أبناءك ، و كانت غرف المسكن لا تكفي لإسكانهم فكيـف تتصرفين أمام هذا الوضع ؟ ... هل بــ :

* إبدال مسكنكم بمسكن أخر أوسع منه :

* بناء مسكن خاص :

* إعادة تحويل و تغيير بنية ووظيفة مسكنكم

* مثلا : جعل و تغيير بنية و وظيفة مسكنكم

32 ـ ـ إذا كنتم حولتم وظائف مسكنكم فماذا غيرتم فيه ؟

* المطبخ بتحويله إلى غرفة إضافية

* الصالون بتقسيمه إلى قسمين

* الحمام (أذكر كيف حولتموه)

* الشرفة(إلى ماذا تحولت)

33 ـ ـ لماذا قمتم بتحويل وظائف و بنيات مسكنكم ؟

34 ـ ـ هل من بين أسباب التحويل :

* تزويج أحد الأبناء

* إنجاب أبناء آخرين

* شيء آخر مع(الذكور)

35 ـ ـ هل قمتم بتحويل وظائف المسكن بعد تزويج ابنكم الأول ثم الثاني و إنجاب أطفال لهما ؟ ....

* نعم *

* لا *

36 ـ ـ هل مس هذا التحويل كل أجزاء هذا المسكن ؟

* نعم *

* لا *

* بعضها *

37 ـ ـ ما هي الأجزاء التي حولتموها داخل مسكنكم ؟

- المطبخ : (إلى ماذا تحول)
- الصالون (إلى ماذا تحول)
- الحمام (إلى ماذا تحول)
- الشرفة (إلى ماذا تحولت)

38 ـ ـ هل تستعملون غير الغرف عند النوم ؟

* نعم *

* لا *

* في مكان آخر غير الصالون (اذكروه) ....

39 ـ ـ إذا كان لديكم في مسكنكم أكثر من أسرتين ، فهل تشتركون في :

* الصالون : نعم لا

* المطبخ : نعم لا

* الحمام : نعم ☐ لا ☐

40 ـ ـ ما هي الحالة التي أصبح عليها مسكنكم بعد عملية تحويل وظائف أجزاء مسكنكم؟

* جيدة : ☐

* متوسطة : ☐

*سيئة : ☐

41 ـ ـ هل الحالة التي أصبح عليها مسكنكم ؟

ترضيكم : ☐

لا ترضيكم : ☐

42 ـ ـ هل حاولتم الاهتمام بالجانب الجمالي لمسكنكم ؟ ....

43 ـ ـ هل طلبتم مساكن أخرى من البلدية ؟

* نعم * ☐

* لا * ☐

لماذا :....

جدول رقم 01 : يمثل توزيع المرافق في الحوش . (في الملاحق)

المرافق	العدد		العدد		مج	%
	نعم	%	لا	%		
صالون	59	% 76.6	18	%3.37	77	% 100
حمام	16	% 20.77	61	% 79.22	77	% 100
مطبخ	71	%92.20	06	% 07.92	77	% 100
شرفة	08	% 10.38	69	% 89.61	77	% 100
المجموع	154	% 50	154	% 50	308	% 100

جدول رقم 02 : يمثل توزيع المرافق في العمارات (في الملاحق)

المرافق	العدد		العدد		مج	%
	نعم	%	لا	%		
صالون	110	% 94.82	06	%5.17	116	%100
حمام	09	% 40	107	% 60	116	% 100
مطبخ	116	%100	00	00	116	% 100
شرفة	111	% 95.86	05	% 4.31	116	% 100

جدول رقم 03 : يمثل المرافق في البيوت القصديرية (في الملاحق)

المرافق	العدد		العدد		مج	%
	نعم	%	لا	%		
صالون	12	% 44.44	15	%55.55	27	%100
حمام	01	% 3.70	26	% 96.9	27	% 100
مطبخ	27	% 100	00	00	27	% 100
شرفة	00	00	27	00	27	% 100
المجموع	40	% 37.03	68	% 62.56	108	% 100

جدول رقم 04 : يمثل الخدمات في الحوش (في الملاحق)

الخدمات	العدد		العدد		مج	%
	نعم	%	لا	%		
شبكة توزيع المياه	51	%66.23	26	%14.25	77	% 100
الغاز الطبيعي	03	%3.89	74	%41.34	77	% 100
شبكة صرف المياه المستعملة	73	%94.80	04	%2.23	77	% 100
الهاتف	02	%2.59	75	%41.89	77	% 100
المجموع	129	%41.88	179	%54.54	308	% 100

جدول رقم 05 : يمثل توزيع الخدمات في العمارات (في الملاحق)

الخدمات	العدد		العدد		مج	%
	نعم	%	لا	%		
شبكة توزيع المياه	116	% 100	00	00	116	%100
الغاز الطبيعي	106	% 91.37	10	% 8.62	116	% 100
شبكة صرف المياه المستعملة	116	% 100	00	00	116	% 100
الهاتف	87	% 75	29	%25.66	116	% 100
المجموع	425	% 91.59	39	% 8.40	464	% 100

جدول رقم 06 : يمثل توزيع الخدمات في البيوت القصديري (في الملاحق)

الخدمات	**العدد**		**العدد**		**مج**	**%**
	نعم	**%**	**لا**	**%**		
شـبكة توزيـع المياه	02	%7.40	25	% 92.59	27	%100
الغاز الطبيعي	00	00	27	% 100	27	% 100
شـبكة صـرف المياه المستعملة	00	00	27	% 100	27	% 100
الهاتف	00	00	27	% 100	27	% 100
المجموع	02	% 1.85	106	% 98.14	108	% 100

جدول رقم 07 : يوضح عدد غرف الحوش

عدد الغرف	**التكرار**	**%**
غرفة واحدة	05	% 6.49
غرفتان اثنان F2	24	% 31.16
ثلاث غرف F3	37	% 48.05
أربع غرف F4	09	% 11.68
خمس غرف F5	02	% 2.59
المجموع	77	% 100

جدول رقم 08: يوضح عدد غرف العمارات

عدد الغرف	**التكرار**	**%**
غرفة واحدة	07	% 6.03
غرفتان اثنان F2	40	% 34.48
ثلاث غرف F3	45	% 38.79
أربع غرف F4	11	% 9.48
خمس غرف F5	05	% 4.31
ست غرف F6	08	% 6.89
المجموع	116	% 100

جدول رقم 09 : يمثل عدد غرف البيوت القصديرية

عدد الغرف	التكرار	%
غرفة واحدة	23	85.18 %
غرفتان اثنان	04	14.81 %
المجموع	27	100 %

فهرس الجـــــــــــــــــــــــــــــداول :

الجداول الخاصة بالجانب النظري.

الجداول الخاصة بالجانب الميداني

جدول رقم 19	يوضح إن كان اختيار الزوجة للابن كان من الابن أم من طرف الوالدين.	
جدول رقم 20	يوضح رضى أم عدم رضى الأهل بالزوجة التي اختارها ابنهم.	
جدول رقم 21	يوضح قبول الأم أن تسكن زوجة الابن معهم في نفس المسكن إن كان الاختيار من الابن.	
جدول رقم 22	يوضح علاقة رضى الأهل باختيار الابن بقبولهم سكنها مع أهل الزوج في نفس المسكن.	
جدول رقم 23	يوضح قبول أو رفض الزوجة السكن مع أهل الزوج.	
جدول رقم 24	يوضح أسباب قبول أهل الزوج أن يعيش الزوج مع زوجته التي اختارها بنفسه في مسكن أهل الابن (الزوج).	
جدول رقم25	يوضح استقلالية الأبناء بعد زواجهم.	
جدول رقم 26	يوضح النشاطات و المهن التي يمارسها الأبناء المتزوجون و الأبناء الغير متزوجون و هم في سن الزواج.	
جدول رقم 27	يوضح الدخل الشهري للأبناء المتزوجون و غير المتزوجون و هم في سن الزواج.	
جدول رقم 28	يوضح علاقة دخل الأبناء بحصول استقلالية سكنية عن أهلهم.	
جدول رقم 29	يوضح السن الذي تفضل أن يزوج فيه الأهل أبنائهم.	
جدول رقم 30	يوضح السن الذي قام الأهل فيه بتزويج أبنائهم	
جدول رقم31	يوضح كيفية تصرف الأسرة في المسكن الضيق عند زواج أحد الأبناء.	
جدول رقم 32	يوضح علاقة اختيار الابن زوجته بنفسه بحصول التعديل في المسكن.	